النحو الميّسر

الجزء الثالث

تأليف

أ . د/ محمد المختار محمد المهدي

أستاذ اللغويات في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنين ــ بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمدًا يكافئ نعمه ويستجلب بقاءها ونماءها ، والصلاة والسلام على سيد الخلق ، وحبيب الحق ، وناصر الحق بالحق ، والهادى إلى صراط الله المستقيم .

أما بعد فهذا هو **الجزء الثالث من النحو الميسر** سرت فيه على نسق سابقه مراعاة للأصالة ، مع العناية بالعِلَل الأُوَلِ والثوانى ؛ من حيث إنها تثبت القاعدة ، وتجعل للنحو مذاقًا يطمئن إليه الذهن الواعى ، والعقل المستنير ، بالإضافة إلى أسلوب التناول الميسر .

وقد تبعت فيه منهج ابن مالك فى ترتيب المسائل النحوية ، غير أنى لم أتمسك بكل الخلافات التى وردت فى شروحه ، بل اقتصرت على ما يكون فيه أثر معنوى يرتبط بالخلاف التوجيهى .

ومن هنا رجّحت وتبنيت رأى الإمام الرضى فى إسقاط عطف البيان من مباحث النحو ، كما لم أتوسع فى مباحث النداء المتصلة باللغات ، والأسماء التى لازمت النداء .

ثم رأيت أن الطالب الذى وصل إلى هذا المستوى ينبغى له أن يعوّد ذهنه على البحث النحوى كيف يكون ، حتى يتسلح بالمنهج العلمى

فيما يطلب إليه من بحوث ، فبعد أن تناولت باب التوكيد التابع باختصار أتبعت هذا الكتاب ببحث مستقل عن **أساليب التوكيد فى النحو العربى** ، وهو بحث يستوعب ما عُنون له باسم التوكيد سواء كان للأسماء أم للأفعال أم للجمل ، وما لم يعنون له بل أطلق عليه اسم الزوائد ، مما قد يَفْهم منه البعيدُ عن مصطلحات النحاة أن الحرف الزائد ليس له وظيفة فى الكلام ، بمعنى أن وجوده وعدمه سواء .. فأردت أن أزيل هذا الوهم من نفوس أبنائنا وأتناول هذه الأساليب بتفصيل علمى ، يعنى فيه بالاستقصاء وما دار حولها من نقاش وخلاف .

وبهذا وذاك يتعود الطالب على فهم ما فى تراثنا ، وترجيح ما يتفق مع معطيات الكلام العربى الفصيح المتمثل أساسًا فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وشعر العرب الأوائل .

فإن أكن قد وفقت فبفضل الله وعونه وإلا فالمجال مفتوح أمام نصح الناصحين ، والنقص دائمًا من شيمة البشر ، نسأل الله أن يبلغنا قسطًا من الكمال وأن يتقبل هذا عملاً خالصًا لوجهه الكريم .

وصلى الله على سيد الأولين والآخرين ،،،

أ. د. محمد المختار محمد المهدى

حدائق حلوان فى ٢٣ من ذى القعدة سنة ١٤٢٢هـ

٢٠٠٢/٢/٦

الإضافة

من عنوان هذا المبحث يفهم أن هناك لفظًا عاجزًا عن الدلالة على المعنى المقصود ، وأنه محتاج إلى ضم لفظ آخر إليه ليكتمل المعنى ، ويتكون من اللفظين تركيب يفصح عن المعنى المراد ؛ ويتكامل الجزءان بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، كما لا يستغنى اللفظ المركب من ثلاثة أحرف عن أى حرف منها .

ويقتضى هذا التركيب أن يكون الجزء المضموم مجرورا دائما كما إذا ركّبت حِمْلاً زائدًا على كاهل إنسان فيضطر إلى الانحناء وخفض رأسه بتأثير هذا الثقل فإذا تخلص من هذا الحِمْل انتصبت قامته .

وهذا ما يشير إليه تعبير النحاة عن الاسم المنصوب بعد حذف الجار فيقولون : إنه منصوب على نزع الخافض .

فالإضافة إذن هى " نسبة تقييدية بين اسمين ، أو بين اسم وجملة تقوم مقام الاسم ، توجب لثانيهما الجر أبدا ، لفظا أو محلا " .

والمراد من النسبة التقييدية أن المضاف والمضاف إليه يرتبطان معنويا، ويتكاملان فى إفادة المعنى المقصود بعد التركيب .

فكل منهما محتاج للآخر لا يستطيع الاستقلال والفكاك منه بحيث إذا انفصل أحدهما عن الآخر دل على معنى مغاير لمراد المتكلم .

والمراد من أن هذه النسبة تكون بين اسمين أو بين اسم وجملة تقوم مقام الاسم ، أن هذه الإضافة من خصائص الأسماء .

فلا يتأتى لفعل أن يضاف إلى فاعله أو إلى فعل آخر ، كما لا تضاف جملة إلى جملة أخرى .

فالمضاف دائما اسم والمضاف إليه : إما أن يكون اسما مثله كما هو الشائع فى مثل قولنا : صلاح الدين ، قائد المسلمين . وإما أن يكون جملة

قائمة مقام الاسم فيكون جرُّها محلا لا يظهر فى اللفظ ، مثل قـوله تعـالى :
﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَالَيْتَنِى اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَـبِيلاً ﴾
فكلمة " يوم " مضاف وهى اسم أضيف إلى جملة " يعض الظـالم علـى يديـه " وتكوّن من الجزءين معنى تركيبى مترابط يشير إلى يوم النـدم وعض الظـالم على يديه . وإذا كان المضاف إليه قد ظهر جره فـى الحالـة الأولـى كصـلاح الدين فإن جملة يعض الظالم مجرورة أيضا فـى المحـل ، بمعنـى أنهـا وقعـت محل اسم لو ظهر لكان مجرورا .

تأثير المضاف إليه فى المضاف

كما أثر المضاف فى المضاف إليه بجعله مجرورا دائمـا نـرى المضـاف إليه يؤثر فى المضاف بما يأتى :

أولا : يحذف وجوبا من المضاف النون الزائدة التى كانت تدل على كمال هـذا الاسم ، واستقلاليته بإفادة المعنى ، وهذه النون تُنْطَق بعد النطـق بعلامـة الإعـراب ، وتشـمل : نـون التنوين فـى الاسـم المفـرد ، ونـون التثنيـة والجمع فى المثنى وجمـع المذكـر السـالم ، وذلـك لأن المضـاف لـم يعـد صالحا لأداء المعنى المقصود وحده ، فلو بقيت هذه النون لأدى ذلك إلى التناقض فهى تدل على الكمال ، والمضاف إليه يدل على نقصه ، ثـم إن فى حذف هذه النون تخفيفا فى نطق التركيب الإضافى :
فإذا أضفنا كلمة " كتاب " إلى اسم آخر حذفنا التنوين فقلنا: كتاب النحو.
وإذا أضفنا كلمة " كتابان " إلى اسم آخر حذفنا النون فقلنا: كتابا محمد .
وإذا أضفنا كلمة " مسلمون " إلـى اسـم آخـر حذفنـا النـون أيضـا فقلنـا : مسلمو مصر .

ثانيا : قد تحذف التاء الزائدة من المضاف عند أمـن اللبس سـواء كـانت هـذه التاء عوضا عن حرف أصلى محذوف كمـا فـى " عـدة " و " صلـة " أم

عوضا عن حرف زائد مثل : إقامة ، إفادة ، أم كانت زائدة على أصول الكلمة واقتضتها الصيغة مثل " غلبة " وأمثلة ذلك قول الشاعر :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا ∴ وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا

والأصل : عدة الأمر ، والتاء عوض عن أول الكلمة وهو الواو إذ الأصل " وعد " .

- ومثل قوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾ .

والأصل : وإقامة الصلاة .

- ومثل قوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ .

والأصل : غلبتهم كما قال الفراء .

ثالثا : يكتسب المضاف النكرة التعريف من المضاف إليه المعرفة إذا لم يكن المضاف وصفا عاملا فى المضاف إليه ، وذلك كما مر فى قولنا : كتاب النحو ، فإن كلمة " كتاب " نكرة ، وصارت بعد إضافته إلى كلمة " النحو " معرفة بالإضافة .

رابعا : يكتسب المضاف النكرة التخصيص من المضاف إليه النكرة ، وذلك كما تقول : قراءتك فى كتاب فقه خير من قراءتك فى كتاب سحر .

خامسا : قد يكتسب المضاف المذكر تأنيثا من المضاف إليه المؤنث كقول الشاعر :

طول الليالى أسرعت فى نقضى ∴ نقضن كلى ونقضن بعضى

سادسا : قد يكتسب المضاف المؤنث تذكيرا من المضاف إليه المذكر كقول الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ∴ وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

سابعا : قد يكتسب المضاف من المضاف إليه معنى الظرفية فيعرب ظرفا وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ .

ثامنا : قد يكتسب المضاف من المضاف إليه معنى المصدرية فيعرب مفعولا مطلقا مثل قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ .

تاسعا : قد يكتسب المضاف الصدارة من المضاف إليه مثل قولك : كتابُ مَنْ هذا ؟ فالمضاف إليه استفهام له الصدارة فاكتسب منه المضاف الصدارة .

عاشرا : قد يكتسب المضاف المفرد معنى الجمع من المضاف إليه ، وذلك كقول الشاعر :

وما حب الديار شغفن قلبي ∴ ولكن حب من سكن الديارا

تقسيم الإضافة

الإضافة عند جمهور النحاة نوعان : إضافة لفظية غير محضة ، وإضافة معنوية محضة .

الإضافة اللفظية

هي ما يكون فيها المضاف بمنزلة الفعل المضارع في دلالته وتأثيره ، بأن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، يدل كل منها على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ، ويعمل كل منها عمل المضارع ، فمثال وقوع المضاف اسم فاعل قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ وقوله سبحانه:﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وقول الشاعر:

يارب غابطنا لو كان يطلبكم ∴ لاقى مباعدة منكم وكفرانا

ومثال وقوعه اسم مفعول : الحق مطلوب كل مؤمن ، وعدوُّنا مروَّع

القلب مسلوب الفؤاد . ومثال وقوعه صفة مشبهة قولك : محمد جميل الصورة حسن الخلق وقول الشاعر :

فأتت بـه حـوش الفـؤاد مبطّنـا ∴ سُـهُدا إذا مـا نـام ليـل الهوجـل

ومن خصائص هذه الإضافة :

١ – أن الاسم الأول إذا كان نكرة يظل على تنكيره ولو كان المضاف إليه معرفة وفى الأمثلة السابقة أكبر دليل على ذلك ، فقوله تعالى : ﴿ **بَالِغَ الْكَعْبَةِ** ﴾ المضاف نكرة هو " بالغ " والمضاف إليه معرفة هو " الكعبة " ومع ذلك وقع المضاف صفة لنكرة هى " هديا " . وقوله تعالى : ﴿ **ثَانِيَ عِطْفِهِ** ﴾ وقع المضاف " ثانى " حالا مع إضافته إلى مضاف لضمير ، والحال لابد أن يكون نكرة ، وإذن فلم يكتسب المضاف تعريفا . وكلمة " غابطنا " مضاف إلى الضمير ، ووقع المضاف بعد " ربّ " التى لا يقع بعدها إلا النكرات ، وقوله : حوش الفؤاد . وقع حالا بالرغم من تعريف المضاف إليه وهو الفؤاد كل ذلك لأن : بالغ ، ثانى ، غابط ، أسماء فاعلين ، ومروّع ومسلوب من أسماء المفعولين ، وكلمة " حوش " صفة مشبهة وكذلك جميل وحسن.

٢ – ومن خصائصها أن المضاف فيها قد يكون معرفا بـ " أل " ، وذلك مطرد فيما يأتى :

أ – إذا كان المضاف إليه معرفا بـ " أل " أيضا مثل قوله تعالى: ﴿ **وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** ﴾ ومثل قول الشاعر :

أبأنا بها قتلى وما فى دمائهم ∴ شفاء وهن الشافيات الحوائم

ب – إذا كان المضاف إليه مضافا لمعرف بأل مثل قول الشاعر :

لقد ظفر الزوار أقفية العدى ∴ ما جاوز الآمال م الأسر والقتل

جـ - إذا كان المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود على المعرف بأل مثل قول الشاعر :

الود أنت المستحقة صفوه ∴ منى وإن لم أرج منك نوالا

د - إذا كان المضاف مثنى كقول الشاعر :

إن يَغْنَيَا عنى المستوطنا عدن ∴ فإننى لست يوما عنهما بِغَنِى

هـ - إذا كان المضاف جمع مذكر سالما كقول الشاعر فى رواية جر "عورة" :

الحافظو عورةِ العشيرةِ لا ∴ يأتيهمُ من ورائهم وكَفُ

فائدة هذه الإضافة منحصرة فى أمرين :

الأمر الأول : التخفيف بحذف النون الزائدة التى تلى علامة الإعراب بما يشمل نون التنوين ونون المثنى ونون الجمع .

الأمر الثانى : رفع القبح فى باب الصفة المشبهة ، مثل قولك : هذا محمد الحسن الخلق، فإننا إذا رفعنا ما بعد الصفة خلت الصفة من ضمير يربطها بالموصوف لأنها لا يمكن أن ترفع ضميرا وظاهرا فى آن واحد ، ولو نصبنا ما بعد الصفة نكون قد استعملنا الصفة المصوغة من مصدر فعل لازم استعمال المتعدى فى نصب ما بعدها فيأتى القبح من إجراء القاصر مجرى المتعدى حيث يكون النصب على التشبيه بالمفعول به ، فإن قال قائل : إنه منصوب على التمييز قلنا إن التمييز نكرة فكيف يكون " الخلُق " تمييزا . وإذن فالتخلص من قبح الرفع والنصب يكون بالجر على الإضافة اللفظية .

إضافة المصدر واسم التفضيل :

عرفنا أن إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة تسمى إضافة لفظية لأنها تشبه المضارع فى الدلالة والعمل ، فأما إضافة المصدر واسم التفضيل فقد اختلف فى حكمهما على أساس أن كلا منهما قد يعمل عمل الفعل ، فقال ابن برهان وابن الطراوة : إن إضافة المصدر غير محضة ، لكن الجمهور روى عن العرب الاعتداد بتأثير المضاف إليه فى المصدر بالتعريف كما قال الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أراني ∴ عاذرا فيك من عهدت عذولا

حيث وصف الوجد بالشديد ، والوجد مصدر مضاف إلى الضمير ، فلو لم يكتسب التعريف من هذا الضمير ما جاز وصفه بالمعرفة .

أما اسم التفضيل فقد ذهب ابن السراج والفارسى وأبو البقاء والجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور والكوفيون إلى أن إضافته غير محضة واستدلوا بقول العرب : مررت برجل أفضلِ القوم ، فوصف النكرة باسم التفضيل المضاف لمعرفة وحكم غيرهم بأن هذه الإضافة محضة .

الإضافة المعنوية

هى ما لا يكون المضاف فيها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وسميت معنوية لأنها لا يقتصر المضاف إليه فى تأثيره على المضاف بحذف النون للتخفيف ولكنه يؤثر فيه تأثيرا معنويا باكتسابه التعريف حين يكون نكرة والمضاف معرفة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . وتسمى هذه الإضافة أيضا بالمحضة أى الخالصة من تقدير الانفصال ، ذلك أن اللفظية غير محضة بمعنى أنها صالحة لانفصال المضاف من المضاف إليه بلا تأثير فى المعنى المقصود ، وذلك حين تقول مثلا : محمد حسن الوجه يمكنك أن تفصل

الوجه عن الإضافةِ فتقول : محمد حسنٌ وجهُه . وحين تقول : إبراهيم مطمئن القلب يمكنك أن تقول : مطمئنٌ قلبُه .. وهكذا .

معانى الإضافة المحضة :

تتضمن كل إضافة محضة معنى حرف من حروف الجر الثلاثة : " اللام " و " من " و " فى " . ولذلك رأى بعض النحاة أن عامل الجر فى المضاف إليه هو هذا الحرف المقدر ، ورأى الجمهور أن المضاف هو الذى عمل الجر .

- فتكون الإضافة بمعنى " اللام " إذا كان المضاف ملكا للمضاف إليه أو مختصا به مثل قولك : كتاب محمد ، وكتاب النحو .
- وتكون بمعنى " من " التبعيضية إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه مثل قولك : بعض الناس يفضل خاتم الفضة على خاتم الذهب .
- وتكون بمعنى " فى " الظرفية إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ وقولك : صلاة الظهر حان موعدها ، وصلاة المسجد الحرام أفضل .

إضافة شبيهة بالمحضة :

زاد بعض النحاة نوعا ثالثا للإضافة سموه الشبيه بالمحضة لما يرون فيه من تلازم بين المضاف والمضاف إليه، وحصروا ذلك فى سبع إضافات هى:

١ - إضافة الموصوف إلى صفته مثل : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، والأصل : المسجد الجامع ، والصلاة الأولى .

٢ - إضافة الصفة إلى الموصوف مثل : أرشدنى الأستاذ بصائب رأيه وثاقب فكره وقاطع رأيه . والأصل : برأيه الصائب وفكره الثاقب ، ورأيه القاطع .

٣ - إضافة المسمى إلى اسمه كقولك : شهر رمضان ، يوم الخميس ، وقت الضحى .

٤ – إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد نحو : يومئذ ، حينئذ ، وساعتئذ .

٥ – إضافة المُلْغَى إلى المعتبر نحو : اسم السلام عليكما .

٦ – إضافة المعتبر إلى الملغى نحو : دمشق الشام ، وبغداد العراق ، وحق اليقين .

٧ – إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة نحو قول الشاعر :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم .

إضافة محضة لا تفيد التعريف :

هناك نوع رابع من الإضافة تكون الإضافة فيه معنوية محضة ولكن المضاف إليه فيها لا يفيد تعريف المضاف النكرة وذلك فى موضعين :

الأول : إذا جاءت فىموضع نكرة لا تقبل التعريف مثل مدخول "رب" و"كم" .

- تقول : رب رجلٍ وزوجته فى سعادة تأتى إليهما الذرية فتحيل حياتهما إلى شقاء . فكلمة " زوجته " لم تكتسب تعريفا من الضمير لأن هذا الضمير راجع إلى " رجل " وهو مدخول "رب" وهى لا تدخل إلا على نكرة لا تقبل التعريف .
- وتقول : كم قائد وجنده ينتصرون وعددهم قليل . فكلمة " جنده " أيضا لم تكتسب تعريفا لأن الضمير فيها عائد إلى نكرة هى مدخول " كم " الخبرية .

وواضح أن كلمة " زوجة " وكلمة " جند " ليستا من أبواب اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة . وإذن فالإضافة محضة ، غير أن المضاف فى هذا الموضع يكتسب التخصيص فقط كأنه أضيف إلى نكرة بالرغم من إضافته للضمير .

الثانى : إضافة النكرات الموغلة فى الإبهام كألفاظ التشبيه والتضاد ، حيث لا يستبين وجه الشبه فيها ولا وجه المخالفة كأن تقول : هذا رجل مثلنا

أو غيرنا ؛ ذلك أن أوجه المماثلة والمغايرة غير محصورة ، فإذا اقترن الكلام بما يفيد وجه الشبه أو وجه المخالفة استفاد المضاف التعريف كما تقول : هذا رجل مثل حاتم أى فى الكرم أو مثل شوقى أى فى الشعر .

– وكما يقول سبحانه : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ فإن وجه المغايرة بين من أنعم الله عليهم والمغضوب عليهم واضح .

أقسام الأسماء من حيث قبول الإضافة :

تنقسم الأسماء من حيث قبولُها الإضافة وعدمُه إلى ثلاثة أنواع :

١) نوع لا يقبل الإضافة مطلقا لأنه لا يعرض له ما يحوجه إلى الإضافة ، لبنائه وشبهه بالحروف ، وهذا النوع يشمل مبنيات الأسماء من :

أ – الضمائر بكل أنواعها سواء كانت للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب ، وسواء كانت متصلة أم منفصلة ، وسواء كانت ضمائر رفع أم نصب أم جر مثل أنا وأنت وهو وتاء الفاعل وكاف المخاطب .

ب – أسماء الإشارة بأنواعها للأشخاص وللأماكن مثل : هذا ، وأولئك ، وهناك .

جـ – الأسماء الموصولة ما عدا " أىّ " الموصولة سواء كانت مختصة أم مشتركة مثل الذى ومَن .

د – أسماء الشرط ما عدا " أىّ " الشرطية .

هـ – أسماء الاستفهام ما عدا " أىّ " الاستفهامية .

٢) نوع تجب إضافته إلى مفرد لاحتياجه الدائم إلى غيره فى دلالته على المقصود منه، وهذا النوع قسمان :

أ – ما يجوز قطعه عن الإضافة لفظا مع التعويض عن المحذوف بالتنوين مثل : كلّ ، بعض ، أىّ ، فهى تضاف إلى الظاهر مثل

قولـه تعـالى : ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِى عُنُقِهِ ﴾ وقولـك : بعض الشر أهـون مـن بعـض ، وقولـك : أى كتـاب تقـرأ تستفد . وتقطع عن الإضافة وتنوَّن مثل قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ أى كلكم ومثل قوله سبحانه : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ أى على بعضهم ، ومثل قوله عز وجل : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ أى : أىّ دعاء تدعوا ، أو أىّ اسم تدعوا .

ب - ما تجب إضافتـه إلـى لفظ ظـاهر ولا يجـوز قطعـه ، وهـو ثلاثـة أنواع :

الأول : ما تجوز إضافته إلى الظـاهر والمضمر معا وهو : كِلا ، كلتا ، عند ، لدى سوى ، قصارى ، حمادى . قـال تعـالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ فتضيفها إلى الظاهر ، وتقـول : تمتعت بالجنتين كلتيهما فتضيفها إلى الضمير . وهكذا تقـول: وعند الله تجتمع الخصوم، وتقرأ: ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾.

الثانى : ما يختص بإضافته للظـاهر فقط مثل ألفاظ الصحبة وهـى : ذو ، وذات ، وأولـو ، وأولات ، وذوا ، وذواتـا ، وذوو . بمعنـى : صـاحب، وصاحبـة ، وأصحـاب ، وصاحبـات ، وصـاحبى ، وصـاحبتى ، وأصحـاب . قـال تعـالى : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا ﴾ وقـال: ﴿ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ وقـال : ﴿ نَحْنُ أُوْلُـواْ قُـوَّةٍ ﴾ وقـال : ﴿ وَأُوْلَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ وقال : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ .

الثالث : ما يختص بإضافته إلى مضمر وهو نوعان :

أ - ما يضاف إلى كل مضمر وهو كلمة "وحد" قال تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ

بِالْآخِرَةِ ﴾ . وقال الشاعر :

وكنتَ إذ كنتَ إلهى وحدكا ∴ لم يك شئ يا إلهى قبلكا

وقال الشاعر :

والذئب أخشاه إن مررت به ∴ وحدى وأخشى الرياح والمطرا

ب – ما يختص بضمير المخاطب وهو المصادر المثناة فى اللفظ ومعناها التكرير مثل : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك بمعنى : تلبية لأمرك بعد تلبية ، وإسعادا لك بعد إسعاد ، وتحننًا علينا بعد تحنُّن ، وتداولا بعد تداول ، وإسراعا بعد إسراع لأن معنى الهذِّ هو الإسراع . قال الشاعر :

ضربا هذاذيك وطعنا وخْضا ∴ يمضى إلى عاصى العروق النحضا

وشذت إضافة " لبّىْ " إلى ضمير الغائب فى مثل قول الراجز :

لقلتُ لبّيْه لمن يدعونى

أو إلى ظاهر مثل قول الآخر :

فلبّىْ فلبّىْ يدَىْ مسور

٣) ما تجب إضافته إلى الجمل ، وهو قسمان :

أ – ما يضاف إلى كل الجمل: اسمية وفعلية وهو " إذ " و " حيث " وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ وقوله : ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾ وقد تقطع " إذْ " هذه عن الإضافة ويعوض عن الجملة المحذوفة بالتنوين مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ والتقدير : ويومئذْ تغلب الروم يفرح المؤمنون .

ومثال " حيث " مضافة إلى جملة فعلية قولك : جلست حيث جلس

زيد ومثالها مضافة إلى جملة اسمية قولك: جلست حيث زيد جالس.

وشذ إضافتها إلى المفرد فى مثل قول الشاعر :

ونطعُنهم تحت الحبا بعد ضربهم ∴ ببيض المواضى حيث لىِّ العمائم

وقول الآخر :

ألا ترى حيث سهيلٍ طالعا .

ومن هنا قال النحاة : لابد من كسر همزة " إنّ " بعد "إذ" و"حيث" .

ب – ما يختص بالجمل الفعلية وهو " إذا " عند البصريين ، و " لمّا " الحينية عند من قال باسميتها وهم الفارسى وابن جنى وابن السراج وغيرهم ، ومثال ذلك فى " إذا " قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُواْ** ﴾ وقوله : ﴿ **وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ** ﴾ ، وقول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشترى ∴ فسواك بائعها وأنت المشترِى

وقول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغَّبتها ∴ وإذا تردُّ إلى قليل تقنع

ومثل " لمّا " قوله سبحانه : ﴿ **وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا** ﴾ وقول الشاعر :

إذا باهلىٌّ تحته حنظلية ∴ له ولد منها فذاك المذرّع

والكوفيون لا يلتزمون بإضافتها إلى الجملة الفعلية فيعربون الاسم الواقع بعدها مبتدأ ، وما بعده خبر .

إضافة أسماء الزمان المبهم :

– أسماء الزمان منها ما هو دال بلفظه على معنى محدد كعدد معين مثل أسبوع ، شهر ، سنة ، عام ، ويومين. أو وقت محدود مثل: أمس ، وغد ، ويوم ، وساعة ، إذا أريد باليوم أربع وعشرون ساعة ، وبالساعة ستون

دقيقة ، فهذه الأسماء لا تضاف إلى جمل فنقول مثلا شهر رمضان ، عام الفيل ، وهكذا يوم السبت .

- ومنها ما يكون له اختصاص من بعض النواحى كغداة ، وعشية ، وليل ، ونهار ، وصباح ، ومساء ، وضحى .

- ومنها ما ليس محدودا وليس له اختصاص كحين ، ووقت ، ومدة ، وزمن، ولحظة ، ويوم وساعة إذا أريد بهما زمن مطلق ، فهذان القسمان الأخيران هما اللذان يصدق عليهما : أسماء الزمان المبهم . وحكمها من حيث الإضافة أن ما جاء منها مرادا به الدلالة على الزمن الماضى يعامل معاملة " إذْ " فى صلاحيته للإضافة إلى الجمل الاسمية والفعلية بإطلاق . وما جاء منها مرادا به الدلالة على الزمن المستقبل يعامل معاملة " إذا " فى إضافته إلى الجملة الفعلية فقط على ما رآه البصريون كما سبق . غير أن المشبه به وهو " إذْ " و " إذا " واجب الإضافة إلى الجمل ، أما ما جاء بمعناهما فهو صالح لهذه الإضافة كما هو صالح لإضافته إلى المفرد . تقول : جئتك حين كنت تصلى الظهر كما تقول : جئتك حين صلاة الظهر ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ، وتقول : جئتك حين أنت تصلى فتضيفها إلى جملة اسمية . ومن ذلك قولهم : جئتك زمن الحجاجْ أمير ، أو زمن كان الحجاجُ أميرا . ولما كانت هذه الأمثلة كلها فى الماضى عوملت معاملة " إذْ " أما إذا قلت : آتيك حين يقدم الحجيج فليس لك فى رأى سيبويه إلا الإضافة إلى جملة فعلية كهذه أو إلى مفرد مثل:حين قدوم الحجيج ، لأن الكلام عن المستقبل فيأخذ حكم " إذا " ويمتنع عنده : " زمن الحجيج قادم " .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ .

وقد اعترض ابن مالك على رأى سيبويه فى قصره إضافة ما دل على

المستقبل على الجملة الفعلية بمثل قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ** ﴾ حيث أضيف " يوم " وهو زمن مبهم إلى جملة اسمية ، وهذا اليوم هو يوم القيامة فهو مستقبل وإذن فكلمة " يوم " محمولة على " إذا " وقد أضيفت إلى جملة اسمية . وردّ مَن ناصر سيبويه بأن هذه الآية وأمثالها مما شبه فيه المستقبل بالماضى لتحقق وقوعه فتكون " يوم " بمعنى " إذْ " لا بمعنى " إذا " ومثل الآية قول سواد بن قارب الصحابى الجليل :

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة ∴ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وهو يتحدث أيضا عن يوم القيامة .

حكمها من حيث الإعراب والبناء :

هذا هو الحكم النحوى من جهة الإضافة أما من جهة الإعراب والبناء . فإذا نظرنا إلى أن هذه الأسماء المبهمة حكمها حكم غيرها من الأسماء فى أن الأصل فيها الإعراب وأن حملها على " إذْ " و " إذا " طارئ فنبقيها على إعرابها ، أما إذا نظرنا إلى حملها على المبنىّ حيث صارت فى معناه فإننا نبنيها مثل ما حملت عليه . غير أنها إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع كان الإعراب أولى وإذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبنى كان البناء أولى للتناسب . ومثال ما بنى منها برُجحان قولُ النابغة فى رواية الفتح :

علىحينَ عاتبت المشيب على الصبا ∴ وقلت ألما أصح والشيب وازع

فقد أضاف " حين " إلى جملة فعلية فعلها مبنى هو " عاتبت " فبناها على الفتح وقد روى البيت بكسر النون فى " حين " على أساس جواز الإعراب وإن كان ذلك مرجوحا .

ومثال ما جاء بروايتين أيضا إحداهما بالبناء والأخرى بالإعراب قول الشاعر :

لأجتذبَنْ منهن قلبي تحلّما ∴ على حين يستصبين كل حليم

فالفعل الذى ولى لفظ الحين مضارع مبنى لاتصاله بنون النسوة ، وقد ورد إنشاد البيت بفتح النون وكسرها من " حين " .

ومثال هذا أيضا قول الشاعر :

تذكّر ما تذكّر من سليمى ∴ على حينَ التواصل غير دان

فبالرغم من إضافة الحين إلى جملة إسمية روى البيت بفتح النون على البناء .

ويؤيد هذا الرأى وهو جواز الإعراب والبناء قوله تعالى : ﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ فقد قرئ بفتح اليوم على البناء وبضمها على الإعراب .

كلمات لها ضوابط خاصة فى الإضافة

١) كلا وكلتا سبق أن ذكرنا أنهما من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وهما لفظان مضمونهما مثنى ولفظهما مفرد ، ولابد من إضافتهما إلى مثنى فى اللفظ أو فى المعنى سواء كان ظاهرا أم مضمرا أم دالا على مثنى كما يشترط فى المضاف إليه أن يكون معرفة بخلاف مذهب الكوفيين ، وأن يكون المثنى المضاف إليه بلا تفرق .

ومن حيث إن لفظهما مفرد ومعناهما مثنى جاز أن يعود الضمير عليهما مفردا مراعاة للفظ ومثنى مراعاة للمعنى فنقول : كلا الرجلين حضر كما تقول : كلا الرجلين حضرا . ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ بالإفراد . ومثال إضافتهما إلى ضمير المثنى : الرجل والمرأة كلاهما مكمل للآخر . ومثال ما جاء بمعنى المثنى قول الشاعر :

إن للخـــير وللشـــر مـــدى ∴ وكـــلا ذلـــك وجـــه وقبـــل

وقول الشاعر :

كلانـا غنـىٌّ عـن أخيـه حياتـه ∴ ونحـن إذا مِتنـا أشـدُّ تغانيـا

ومن الضرورات الشعرية ما جاء فيه المثنى المضاف إليه مفرقا كقول الشاعر :

كلا أخـى وخليلـى واجدى عضدا ∴ فـى النائبـات وإلمـام الملمـات

٢) أىّ : لها ست حالات فهى تأتى شرطية واستفهامية وموصولة وصفة وحالا وصلة لنداء ما فيه أل .

- فأما الشرطية والاستفهامية فتضافان إلى نكرة أو معرفة على سواء مثال الشرطية مع النكرة : أىَّ كتاب تقرأْ تستفدْ . وفى المعرفة قوله تعالى : ﴿ **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَىَّ** ﴾ ومثال الاستفهامية مع النكرة قوله تعالى : ﴿ **فَبِأَىِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ** ﴾ ، ومع المعرفة قوله تعالى : ﴿ **أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا** ﴾ وقوله : ﴿ **فَبِأَىِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾ .
- وأما الموصولة فلا تضاف إلا إلى معرفة . مثالها قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـنِ عِتِيًّا** ﴾ .
- وأما الواقعة صفة أو حالا : فلا تضاف إلا إلى نكرة . مثال الصفة قولك : أُعجبت بعالم أىِّ عالم . ومثال الحال : أُعجبت بمحمد أىَّ عالم .
- وأما الواقعة صلة لنداء ما فيه أل فحكمها حكم المنادى المفرد المعرفة فيجب بناؤها على الضم وتمتنع إضافتها مثل : ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ** ﴾ و ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِىُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ** ﴾ .

هـذا وإذا أضيفت " أىّ " إلى معرفة سواء كانت شرطية أم

استفهامية أم موصولة امتنع أن تضاف إلى مفرد إلا إذا كان هذا المفرد ذا أجزاء وقصد اعتبار هذه الأجزاء كما تقول : أيُّ القرآن تحفظ ؟ والمقصود : أي أجزاء القرآن تحفظ . وكذلك إذا كررت " أيّ " كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليين لتعلمنْ ∴ أيّي وأيّك فارس الأحزاب

وقول الآخر :

ألا تسألون الناس أيّي وأيّكم ∴ غداة التقينا كان خيرا وأكرما

وقد سبقت الإشارة إلى أن " أيّ " من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا أو معنى ، أي أنها يمكن أن تقطع عن الإضافة ويعوض عن المضاف إليه بالتنوين مثل قوله تعالى : **﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾** .

٣) لدن : من الظروف الملازمة للإضافة ، وتضاف إلى مفرد وإلى جملة . مثالها مضافة إلى مفرد قوله تعالى : **﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾** .

ومثالها مضافة إلى جملة إسمية قول الشاعر :

وتذكر نعماه لدن أنت يافع

ومثالها مضافة إلى جملة فعلية قول الشاعر :

صريع غوان راقهن ورُقْنَه ∴ لدن شبّ حتى شاب سود الذوائب

ومن النوادر أن تأتي مقطوعة عن الإضافة فيأتي الاسم بعدها منصوبا على التمييز كقول الشاعر :

فما زال مهري مزجر القلب منهمُ ∴ لدن غدوةً حتى دنت لمغيب

أو مرفوعا على الفاعلية لـ " كان " التامة المحذوفة على رأي الكوفيين في رواية هذا البيت برفع غدوة على تقدير : لدن كانت غدوةٌ .

ومن الفوائد التي ذكرها النحاة الفرق بين " لدن " و " عند " في

الاستعمال العربى حرصا على التزام الفصحى .

فكلاهما ظرف يقع للمكان كثيرا وللزمان قليلا ، وهما ملازمان لمعنى الظرفية ولا يخرجان عن ذلك إلا للجر بـ "من" .

لكن الغالب فى " لدن " أن تستعمل مجرورة بمن ، أما " عند " فيكثر فيها النصب على الظرفية قال تعالى : ﴿ آتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ . ولم ترد " لدن " فى القرآن إلا مجرورة بمن. أما " عند " فقد وردت قليلا فى مثل هذه الآية مجرورة بمن ، والأكثر أن تأتى مجردة قال تعالى : ﴿ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ وقال : ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ .

و " لدنْ " قد تضاف إلى الجمل كما سبق التمثيل لذلك أما " عند " فملازمة للإضافة إلى المفرد كما مثلنا .

و " لدنْ " مبنية على السكون لشبهها بالحرف فى الجمود وهذا عند معظم القبائل العربية أما عند قبيلة " قيس " فتعربها وعلى لهجتهم وردت قراءة كسر النون وسكون الدال فى قوله تعالى : ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ أما " عند " فظرف منصوب دائما ما لم يدخل عليه حرف الجر " من " فتجر به .

و " لدن " لا تأتى فى موضع الخبر ويظل استعمالها فى منطقة الفضلات بعد استكمال الجملة بعكس " عند " فقوله تعالى : ﴿ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ وقعت " عند " ظرفا متعلقا بمحذوف وقع خبرا للمبتدأ مقدما . ولا تقع " لدن " فى مثل هذا الموضع وجميع ما ورد فى القرآن وقعت فيها " لدن " بعد استكمال ركنى الجملة كقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ .

٤) " مع " ظرف يأتى للمكان كثيرا وللزمان قليلا مثل " عند " و " لدن " قال تعالى : ﴿ وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ وقال : ﴿ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ وقال : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ ﴾ فهذه الأمثلة واضح فيها الظرفية المكانية ، أما قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ فيحتمل أن تراد الظرفية الزمانية .

وقد تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى فتنون تقول : نجح الطالبان معًا .

أما من حيث الإعراب والبناء فالجمهور على فتحها فتحة إعراب فتكون منصوبة على الظرفية ويقل إسكانها على البناء كما ورد فى قول الشاعر :

فريشى منكمُ وهواى معْكم ∴ وإن كانت زيارتكم لماما

وسيبويه يرى أن هذا الإسكان ضرورة شعرية .

٥) " قبل وبعد " ظرفان صالحان للزمان وللمكان وهما مبهمان ملازمان للإضافة وقد يجران بمن ، وقد يظهر معهما المضاف إليه مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ وقوله : ﴿ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا ﴾ وقوله : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاء أَخِيهِ ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ وقوله : ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ .

وكثيرا ما يحذف المضاف إليه فتارة ينوى معناه لا لفظه أى يمكن تقديره بأكثر من لفظ وهنا تبنى " قبل وبعد " على الضم لشبهها بالحروف فى الجمود والافتقار ، وقد ورد من ذلك فى كتاب الله الكثير مثل قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ وقوله : ﴿ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ ۞ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ وقوله : ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ

لَفِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ وقوله : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ وقوله : ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ ، ومن الملاحظ أن استعمال " قبل " فى هذه الحالة أكثر من استعمال " بعد " فى أسلوب القرآن الكريم .

وتارة ينوى لفظه فيكون المحذوف كأنه موجود فتظل علامة الإعراب على "قبل وبعد" على وضعها حين كان المضاف إليه موجودا ، ولا ينون لأن التنوين يمتنع عند الإضافة . وعلى هذا التقدير وردت قراءة الكسر بلا تنوين فى قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ ﴾ وعليها قول الشاعر :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة ∴ فما عطفت مولى عليه العواطف

وتقدير القراءة : من قبل الغلب ومن بعده . وتقدير البيت : من قبل ذلك .

وتارة يحذف ولا ينوى لفظ ولا معنى فيبقى الإعراب ويعود التنوين وعلى هذا الوجه وردت قراءة أخرى لهذه الآية بالكسر والتنوين : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ ﴾ وعليه قول الشاعر :

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً ∴ أكاد أغص بالماء الحميم

وقول الآخر :

ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة ∴ فما شربوا بعدًا على لذة خمرا

هذه هى الأحوال الأربعة لاستعمال " قبل وبعد " وقد جرى مجراهما فى هذه الأحوال ألفاظ أخرى هى " أول " و" دون " و " فوق " و" تحت " و"يمين" و" شمال " و" أمام " و" خلف " و" وراء " و" قدام " .

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ∴ على أينا تعدو المنية أولُ

وقول الآخر :

لعن الإله تعلّة بن مسافر ∴ لعنا يشن عليه من قدامُ

٦) " غير " اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة غالبا . قال تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ وقال: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ وقد يقطع عن الإضافة بعد " ليس " إذا علم المضاف إليه ، تقول : معي ألف درهم ليس غيرها . ثم تحذف المضاف إليه فتقول : معي ألف درهم ليس غير ، فلك أن ترفع " غير " وتنونها عوضا عن المضاف إليه . ولك أن تضمها بدون تنوين على حذف المضاف إليه ونية معناه كما في " قبل وبعد" وفي الحالتين تكون " غير " اسما لـ " ليس " والخبر محذوف تقديره : ليس غيرها معي . ولك أن تنصب " غير " مع تنوين العوض وتفتحها على نية لفظ المضاف إليه فتعربها خبرا لـ " ليس " واسمها محذوف تقديره ليس الموجود غيرها .

وعلى الضم بلا تنوين يرى المبرد أنها ضمة بناء على أساس أنها ظرف مبهم ، ويرى الأخفش أنها فتحة إعراب على أساس أنها اسم كـ " كل وبعض " .

هذا بالنسبة لـ " غير " المسبوقة بـ " ليس " أما المسبوقة بـ " لا " كقولهم : أخذت عشرة لا غير فيرى كثير من النحاة أن ذلك لحن ، ويرى بعضهم أن لا فرق في الاستعمال بين : ليس غير و لا غير فيجوز في كل منهما الضم مع التنوين وبدونه والفتح مع التنوين وبدونه.

٧) " حسب " : لها في اللسان العربي استعمالان :

أحدهما : أن تأتي بمعنى اسم الفاعل " كاف " فتأخذ حكم المشتقات فتأتي صفة لنكرة كقولك : هذا عالم حسبك من عالم ، وتقع حالا من معرفة كقولك : هذا عبد الله حسبَك من رجل .

وتأتي اسما جامدا غير مراعى فيها معنى الاشتقاق فتقع مبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ ويحتمل هذا التعبير

أن تكون فيه خبرا مقدما لجهنم . وتأتى مبتدأ مجرورا بالباء الزائدة كقولك : بحسبك درهم ، كما تأتى اسما لناسخ كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ا للهُ ﴾.

والاستعمال الآخر : أن تأتى بمعنى " لا غير " فتقطع عن الإضافة لفظا مع نية معنى المضاف إليه المحذوف فتبنى على الضم وتقع صفة أو حالا أو مبتدأ مقترنة بفاء زائدة لتحسين اللفظ مثالها صفة : رأيت رجلا حسبُ ، ومثالها حالا : رأيت زيدًا حسبُ ، كأنك قلت : حسبى أو حسبك ، وتقول : تسلمت مائة فحسب ، أى فحسبى ذلك .

حذف المضاف

سبق أن أشرنا فى أول هذا الباب أن المضاف عبء ثقيل على المضاف إليه يجعله ينحنى وينخفض فإذا رفع هذا الثقل عاد المضاف إليه إلى وضعه الصحيح فوقع موقع المضاف ، لكن شرط ذلك أن يعلم المحذوف من السياق ومن فحوى الأسلوب ، فحين تقول : آتيك قدوم الحاج . أصلها : آتيك حين قدوم الحاج ، فلما حذفنا المضاف وهو " حين " زال الجر من المضاف إليه وأقيم مقام المضاف فأعرب ظرفا كما كان يعرب المضاف قبل حذفه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ فالقرية بمبانيها لا تسأل وإنما يسأل أهلها فوقعت القرية مفعولا به بعد حذف المضاف .

ومن أوجه الإعراب الجيدة فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ تقدير مضاف إلى " ما علمتم " حتى لا يوحى النص بحل الكلاب المعلمة وهى معطوفة على الطيبات فهذا المضاف هو الذى يوضح المراد وتقديره : أحل لكم الطيبات وصيد ما علمتم .

ومن شواهد ذلك أيضا قول الشاعر :

مــرت بنــا فــى نســوة خولــةٌ ∴ والمســك مــن أردانهــا نافحــة

فقد جاء الخبر " نافحة " بالتأنيث مراعيا ما حذف من المضاف وتقديره : ورائحة المسك .

هذا هو الوضع السائد فى اللغة ، أما القليل فقد يبقى المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف ، وقد لوحظ أن ذلك لا يأتى غالبا إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مضاف مماثل له فى لفظه أو معناه ، وتارة يأتى المعطوف متصلا بالمعطوف عليه ، وتارة يفصل بينهما بـ " لا " النافية ، فمثال الأول قول الشاعر :

أكــل امــرئ تحســبين امــرأ ∴ ونــارٍ توقّــد بــالليل نــارا

أى وكل نار ، فالمعطوف عليه مماثل لفظا ومعنى للمعطوف المحذوف، وقد يكون بمعناه كقراءة ابن جماز قوله تعالى : ﴿ **وَا للهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ** ﴾ بالكسر أى عمل الآخرة والجملة المعطوف عليها هى : ﴿ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا** ﴾ فالعمل المحذوف بمعنى العرض الموجود .

ومثال ما فصل بـ " لا " قول الشاعر :

ولـم أر مثـل الخـير يتركـه الفتـى ∴ ولا الشرِّ يأتيه امـرؤ وهـو طـائع

حذف المضاف إليه

سبق أن تحدثنا فى حالات " قبل وبعد " أن المضاف إليه قد يحذف وينوى معناه فيبنى المضاف على الضم وتارة يحذف ولا ينوى شئ فينون ، وتارة يحذف وينوى لفظ المضاف إليه فيبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه موجودا فلا ينون ولا تعود إليه نون التثنية أو نون الجمع . وهذه الحالة الأخيرة تأتى مع غير " قبل وبعد " غالبا حين يعطف اسم عامل

فى مثل المحذوف سواء كان هذا الاسم العامل مضافا عمل فى المضاف إليه كما فى قولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، وقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، وقول الشاعر :

يا من رأى عارضا أسرّ به ∴ بين ذراعى وجبهة الأسد

أم كان هذا الاسم العامل غير مضاف بأن كان اسم تفضيل جاء بعده المفضل عليه مجرورا بمن كقول الشاعر :

علّقت آمالى فعمت النعم ∴ بمثل أو أنفع من وبل الدّيم

والتقدير : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

ومن غير الغالب أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه ولا يعطف عليه شئ كقراءة بعضهم : ﴿ فَلَاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ بفتح الفاء فى خوف على تقدير : فلا خوف شئ عليهم . وكما مر فى قراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُِ وَمِن بَعْدُِ ﴾ بكسر اللام والدال بلا تنوين .

الفصل بين المتضايفين

فى أول هذا الباب مهدنا له بأن المضاف والمضاف إليه بعد تركيبهما يتكاملان فى الدلالة على المعنى المراد بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر كما لا يستغنى اللفظ المركب من حروف . ويقتضى ذلك ألا يفصل بين هذين الجزءين بأى فاصل . وهذا ما رآه البصريون فحكموا على ما ورد من ذلك بأنه ضرورة شعرية أو استعمال نادر لا يقاس عليه فى السعة . ولكن الكوفيين رأوا فى بعض ما ورد من ذلك ما يصلح للقياس عليه وفى بعضه الآخر ما يحكم عليه بالندرة والسماع .

- فمن المسائل الجائزة : إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله كقراءة ابن عامر قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ

زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ ببناء " زين " للمجهول ورفع " قتل " على أنه نائب فاعل ، ونصب " أولادهم " على أنها مفعول به للمصدر وجر " شركائهم " بالإضافة إلى " قتل " وهو مصدر مضاف لفاعله والفاصل هو المفعول ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

عتَوْا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة ∴ فسقناهمُ سوق البغاثَ الأجادلِ

فـ " سوق " مصدر أضيف إلى فاعله " الأجادل " أى الصقور والفاصل هو " البغاث " وهو مفعول المصدر . وقد يكون الفاصل ظرفا متعلقا بهذا المصدر كقولهم فى الحكم المأثورة :

ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها

فـ " ترك " مصدر وهو المضاف إلى " نفسك " و " نفسك " فاعله والفاصل " يوما " ظرف متعلق به .

- ومن هذه المسائل إذا كان المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى وذلك كقراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ فـ " مخلف " اسم فاعل أضيف إلى مفعوله الأول وهو " رسله " ، وفصل بينهما بالمفعول الثانى له وهو " وعده " ، ومثله أيضا قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمُّك بالغنى ∴ وسواك مانع فضلَه المحتاجِ

فـ " مانع " اسم فاعل أيضا أضيف إلى " المحتاج " وهو مفعوله الأول وفصل بالمفعول الثانى وهو " فضله " . وكذلك يأتى الظرف فاصلا أيضا بين الوصف ومعموله سواء كان هذا الظرف جارا ومجرورا مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « **هل أنتم تاركو لى صاحبى** » . أم كان ظرف زمان مثل :

فرِشْنى بخير لا أكونَنْ ومدحتى ∴ كناحتِ يوما صخرةٍ بعسيل

- ومن هذه المسائل أن يكون الفاصل قسما كقولهم : هـذا غـلامُ والله زيدٍ .
وقولهم : إن الشاة لتجتر فتسمع نداء والله ربِّها .

- وآخر هذه المسائل أن يكون الفاصل بينهما " إمّا " التفصيلية كما في قول الشاعر (تأبط شرا) :

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ∴ وإما دمٍ والقتل بالحر أجدر

وما عدا ذلك يكون الفصل للضرورة ، كالفصل بالأجنبي الذي هو معمول غير المضاف مثل قول الشاعر (الأعشى) :

أنجب أيامَ والداه به ∴ إذ نجلاه فنعم ما نجلا

والأصل : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أي كان الولد نجيبا منذ أن ولداه .

ومثل قول جرير :

تسقى امتياحا ندى المسواكَ ريقتِها ∴ كما تضمن ماءَ المزنة الرصفُ

والأصل : تسقى المسواك ندى ريقتها امتياحا .

ومثل قول أبي حية النمري :

كما خُط الكتاب بكف يوما ∴ يهوديٍّ يقارب أو يزيل

والأصل : بكف يهوديٍّ يوما .

وكالفصل بفاعل المضاف كما إذا أضيف المصدر إلى مفعوله وفصل بالفاعل كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طب ∴ ولا عدمنا قهر وجدٌ صبٍّ

وكالفصل بنعت المضاف كقول معاوية :

نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سيفه ∴ من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

وأصله : من ابن أبي طالب شيخِ الأباطح .

وكالفصل بالنداء كقول الشاعر :

كـــأن بـــرذون أبـــا عصـــام ∴ زيـــدٍ حمـــارٌ دق باللجـــام

والأصل : كأن برذون زيد يا أبا عصام .

أحكام المضاف لياء المتكلم

ياء المتكلم تقتضى كسر ما قبلها أما هى فيجوز فتحها وإسكانها . هذا هو السائد فى اللسان العربى ما عدا بعض المواضع التى اختار العرب فيها مخالفة هذه القاعدة وهى :

١ - إذا أضيف الاسم المقصور إلى ياء المتكلم فإن آخره ألف والألف لا تقبل الحركة فتظل كما هى ساكنة ويجب فتح الياء حتى لا يلتقى ساكنان ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فكلمة " عصا " و " محيا " من الأسماء المقصورة ففتحت معها ياء المتكلم وظلت الألف على حالها .

٢ - إذا أضيف الاسم المنقوص إلى هذه الياء فإن آخره ياء ساكنة لازمة فتأخذ حكم الألف فى المقصور وتدغم فى ياء المتكلم الواجب فتحها أيضا حينئذ ، ومثال ذلك إذا تحدثت عن المحامى أو القاضى أو الداعى فأضفتها إلى ياء المتكلم فإنك تقول : هذا محامىَّ ، وقاضىَّ ، وداعىَّ .

٣ - إذا أضفت المثنى المرفوع بالألف أخذ حكم الاسم المقصور الذى تحدثنا عنه آنفا حيث إن نون المثنى ستحذف للإضافة فيبقى آخر الاسم ألفا فتقول : هذان غلاماىَ وكتاباى ، وإذا كان المثنى منصوبا أو مجرورا بالياء أخذ حكم الاسم المنقوص بعد حذف نونه للإضافة فتقول : رأيت ولدَىَّ وحفيدىَّ ، ونظرت إلى صاحبىَّ وشقيقىَّ .

٤ - إذا أضفت جمع المذكر السالم فإن كان مرفوعا بالواو فإن هذه الواو

الساكنة بعد حذف النون ستلتقى بياء المتكلم وإذا اجتمعت الواو والياء والسابقة ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء . فإذا قلت : هؤلاء مساعدون لى وأردت أن تضيف هذا الجمع إلى الياء فإنك تقول : هؤلاء مساعِدِيَّ . وكذلك إذا كان هذا الجمع منصوبا أو مجرورا بالياء فإن الياء ستدغم فى ياء المتكلم أيضا وتقول : أحببت مساعدِيَّ وأشفقت على مساعدِيَّ . ومثال ذلك قول الشاعر :

أودى بنىَّ وأعقبونى حسرة ∴ عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا وقد ورد نادرا إسكان ياء المتكلم مع المقصور ، وقد قرأ بها نافع فى قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلاَتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِى لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ ويخفف من التقاء الساكنين فى مثل هذا أن أحد الساكنين حرف مد ، والمد يعطى فاصلا ما كما فى دابّة وطامّة .

كما ندر كسر هذه الياء مع المقصور وقد قرأ بها الأعمش والحسن فى قوله تعالى : ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾ .

وفى لغة بنى يربوع يطرد كسرها مع جمع المذكر السالم ، وقد قرأ بها حمزة فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ** ﴾ .

وفى لغة هذيل يجوز قلب ألف المقصور ياءً كقول شاعرهم :

سبقوا هَوَىَّ وأعنقوا لهواهم ∴ فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرع

وعند الجمهور يطرد ذلك فى حرفى الجر " على وإلى " وفى الظرف " لدى " ولا يختص ذلك بياء المتكلم فتقول: علىَّ ، ولدىّ ، وعليك ، ولديك ، وعليه ، ولديه . وإلىَّ ، وإلينا ، وإليه .

قال تعالى : ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا** ﴾ . وقال سبحانه : ﴿ **إِلَيَّ** مَرْجِعُكُمْ ﴾ وقال عز جاهه: ﴿ **مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ** ﴾ وقال: ﴿ **وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ** ﴾ .

إعمال المصدر واسمه

من الضوابط النحوية التى لا غنى لأى دارس عن دوام تذكرها ما يأتى:

١ - المصدر : اسم الحدث الجارى على الفعل ، ومعنى ذلك أن المصدر لا يدل إلا على مجرد الحدث بصرف النظر عن زمنه أو فاعله أو عدد مرات حدوثه ، وأن كل مصدر له فعل مستعمل متسق مع فعله المشتق منه اشتقاقا قياسيا ، فمصدر الاغتسال مثلا له فعل يجرى عليه هو : اغتسل . والتوضؤ له فعل موافق له هو: توضأ والخروج مصدر مشتمل على حروف فعله وزيادة ، وفعله : خرج وهكذا .

٢ - اسم المصدر : ما دل على الحدث مع زيادة معنى مرتبط بالحدث لا يدخله فى الأبواب الصرفية المعروفة ، أو دل على الحدث وليس له فعل يجرى عليه .

وبذلك يشمل ما دل على علم الجنس كما إذا أردت الدلالة على مطلق أنواع البر وأنواع الفجور بطريق الشيوع وعدم التحديد فإنك تقول عن الأول : بَرّة ، وعن الثانى : فجارِ ، وهذا ما عناه الشاعر النابغة حين قال :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا ∴ فحملتُ بَرّة واحتملتَ فجارِ

ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاء بَعْدَ ضَرَّاء مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّى ﴾ فالنعماء والضراء من أسماء المصادر لدلالتهما على جنس النعم وجنس الضرر .

فإذا احتمل اللفظ أن يكون اسما لذات أو اسما لحدث كالدُّهن والكُحل والخلق فيمكن أن تطلق على المادة التى يدّهن بها أو يكتحل بها أو على المخلوقات ويمكن أن يراد الاكتحال والادهان والخلْق بمعنى الحدوث . فإنه يدخل فى اسم المصدر لهذا الاحتمال .

وإذا أردت الدلالة على سبب الحدث فقلت : الولد مجبنة مبخلة محزنة ، أى أنه سبب للجبن والبخل والحزن للآباء كان ذلك داخلا فى اسم المصدر لدلالته على الحدث وعلى السبب معا .

وإذا عبرت عن الاغتسال بالغُسل ، وعن التوضؤ بالوضوء ، وعن الاختيار بالخيَرة وعن الاحتياط بالحيطة ، وعن الإقساط بالقِسط كان ذلك كله من باب اسم المصدر لنقص حروفه عن حروف فعله فليس الغسل مصدرا لاغتسل ، ولا الوضوء مصدرا لتوضأ ولا الخيرة مصدرا لاختار ، ولا الحيطة مصدرا لاحتاط ولا القسط مصدرا لأقسط.

٣ - المصدر عند جمهور النحاة هو أصل الاشتقاق ، ولفظه يدل على ذلك كأنه المكان الذى صدرت منه المشتقات ، ودلالته أيضا تؤكد هذا فهو لا يدل إلا على مجرد الحدث كما سبق أن أشرنا وجميع المشتقات تدل على الحدث وعلى شئ آخر كالزمن والذات .

٤ - مع أن المصدر هو الأصل فى الاشتقاق نجد الفعل هو الأصل فى العمل حيث هو المتضمن للزمن الذى لا يخلو حدث منه ، فإذا أعملنا المصدر برفعه الفاعل أو نصبه المفعول فإنما يكون ذلك بالحمل على الفعل من حيث إن المصدر يدل على الحدث والحدث جزء مدلولى الفعل .. فالمصدر والفعل إذن يتناوبان الأصالة : المصدر أصل للفعل فى الاشتقاق ، والفعل أصل للمصدر فى الإعمال .

ضوابط عمل المصدر

بناء على ما سبق نجد المصدر يعمل عمل فعله ، فان كان فعله لازما رفع الفاعل مثله ، وان كان متعديا رفع الفاعل ونصب المفعول ، وان كان الفعل مبنيا للمجهول فان للنحاة فى مصدره مذاهب :

الأول : المنع مطلقا لأن للفعل المبنى للمجهول صيغة تدل على أن ما بعده نائب فاعل ، أما المصدر فصيغته واحدة فلا يدرى الفاعل من نائب الفاعل فى مثل قولك : عجبت من ضرب علىّ ، لا تدل صيغة المصدر هل علىّ ضارب أو مضروب فلهذا اللبس منع هذا الفريق عمل مصدر المبنى للمجهول .

الثانى : الجواز فى مصادر الأفعال الملازمة للبناء للمجهول حيث لا يكون هناك لبس مثل قولك: عجبت من زكام علىْ فى الصيف ، لأن فعله " زُكِم " من الملازم للبناء للمجهول .

الثالث : الجواز مطلقاً إذا تكفل الأسلوب برفع اللبس مثل قولك : سعدت لقراءة القرآن بينكم. فالقرآن هنا نائب فاعل لأن القرآن يُقرأ ولا يَقْرأ.

غير أن النحاة قد وضعوا ميزانا يعرف به الدارس متى يكون هذا المصدر دالا على الحدث الذى يؤهله للعمل ، كما نظموا أحوال عمله بحسب كثرة الاستعمال وقلته وبحسب ظهور العلامة الإعرابية لمعمولاته .

فأما الميزان فإن كان الأسلوب يتحدث عن الماضى أو المستقبل فعلامة صلاحية المصدر للعمل أن تضع مكانه مصدرا مؤولا من " أن " المصدرية والفعل كما تقول : يسرنى برّك بأبويك ، فهذا المثال يصلح لمن يتحدث عن حصول البر فى الماضى ، وعن أمل حصوله فى المستقبل ، فتستطيع فى الحالين أن تضع بدله : يسرنى أن بررت بأبويك ، أو يسرنى أن تبر أبويك .

أما إذا كان الأسلوب يتحدث عن الحاضر فالذى يصلح للميزان هو وضع " ما " المصدرية والفعل مكان المصدر فتقول : ساءنى ضربك الخادم أمامى، وتحولها إلى المصدر المؤول هكذا : ساءنى ما تضرب الخادم أمامى.

وهذا الميزان بشقيه يظهر لك فساد إعمال المصدر إذا جاء مؤكدا أو مبينا لنوعه فإنه لا يمكنك وضع " أن " والفعل أو " ما " والفعل مكانه ، وذلك مثل قولك : أحسن إلى من أساء إليك إحسانا ، وقولك : أحسن إلى محمد

إحسان من لا يخشى الفقر .

ومما يكمل هذا الميزان ألا يكون هذا المصدر العامل مصغرا ، ولا ضميرا ولا مختوما بتاء الوحدة ، فلا يصح أن تقول : أعجبنى فُهَيْمك الكتاب لأن المصدر هنا مصغر ولا يصح أن تقول : فهمك النحوَ سريع وهو الصرفَ بطئ ، لأن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر ، كما لا يصح أن تقول : رمْيَتُك الكرةَ ماهرة . لأن المصدر هنا اسم مرة مختوم بتاء الوحدة ، وشذ قول الشاعر :

يحايى به الجلْد الذى هو حازم ∴ بضربة كفيه الملا نفسَ راكب

وقد اشترط كثير من النحاة أن يكون المصدر مفردا غير مثنى ولا مجموع من حيث إن المصدر لا يثنى أساسا ولا يجمع لدلالته على الحدث فقط فإذا دل على تثنية أو جمع خرج عن معنى المصدرية ، وأجاز بعض النحاة إعمال المجموع من حيث إن المصدر قد يدل على أنواع مختلفة فيجمع واستدل بقول الشاعر :

قد جربوك فما زادت تجاريهم ∴ أبا قدامة إلا المجد والفنعا[1]

ورد المانعون بأن " أبا قدامة " مفعول لزادت لا لتجاربهم .

وأتى المجيزون بشاهد آخر هو قول الأشجعى :

وقد وعدتك موعدا لو وفت به ∴ مواعد عرقوب أخاه بيثرب

فرد الجمهور بأن ذلك شاذ عن القياس يحفظ ولا يقاس عليه .

ومن حيث إن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل نراه ضعيفا لا يقوى على العمل فيما تقدم عليه أو فيما إذا فصل بينه وبين معموله أجنبى ، وهذا منطقى معقول فنحن نرى فى حياتنا وتجاربنا إذا كان الرجل ضعيفا لا يستطيع أن يضرب من يقف خلفه ، كما أنه لا يستطيع أن يصل إلى غريمه إذا حال بينه رجل آخر يفض الاشتباك ، وبناء على ذلك لا يجوز أن يقال :

---

(١) الفنع : الخير والكرم .

، ساءنى محمدا عتابُك ، على تقدير : ساءنى عتابك محمدا ، كما لا يجوز : ساءنى عتابك الأليم محمدا لتوسط الصفة بين المصدر ومعموله .

أحوال عمل المصدر

من حيث إن المصدر من أنواع الأسماء يتمتع بخصائص الأسماء من دخول التنوين عليه ومن صلاحيته للإضافة ومن دخول حرف التعريف عليه حاول النحاة أن يصنفوا أحوال عمل المصدر حسب القياس المنطقى فجعلوا منه الأقيس والأفشى والأضعف ، وحين عللوا للأقيس قالوا إن المصدر المنون هو المستحق لهذا الوصف لأن التنوين يأتى للتنكير والفعل منكر مجهول فالمنون قريب من الفعل من هذا الجانب ، غير أن قياسهم يمكن نقضه بأن الإضافة والتعريف كليهما مما يبعدان المصدر عن الفعل كالتنوين. بل إن الكوفيين يعتبرون المصدر المنون غير عامل لهذه العلة ويقدرون بعده فعلا يعمل فيما بعد المصدر وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۞ فَكُّ رَقَبَةٍ ۞ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ فالبصريون يجعلون " يتيما " مفعولا به للمصدر " إطعام " والكوفيون يجعلونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره : يطعمه يتيما .

وإزاء هذا الاضطراب فى التعليل ينبغى أن نتحاكم إلى المسموع عن العرب ونترك مسألة الأقيس والأضعف . وباستقراء ما ورد يتبين أن عمل المصدر يتدرج كثرة وقلة على الوجه الآتى :

١ - **المصدر المضاف** أكثر المصادر عملا ، والغالب فيه أن يضاف المصدر إلى فاعله ويظهر المفعول به منصوبا ، وهذا أحد المواضع التى يأتى فيها الفاعل مجرورا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ فلفظ الجلالة هو الفاعل مجرور لفظا

مرفوع محلا، و " الناس " مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وقد يضاف إلى المفعول به ويظهر الفاعل وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم : « **بنى الإسلام على خمس .... وحج البيت من استطاع إليه سبيلا** » فـ " البيت " هو المفعول به مجرور لفظا منصوب محلا ، والفاعل هو اسم الموصول " مَن " مبنى على السكون فى محل رفع .

ومما ينبغى لفت النظر إليه أن الآية القرآنية التى تتحدث عن الحج لا يصح فيها هذا الإعراب فالآية تبدأ بقوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ فلو جعلنا اسم الموصول فى الآية فاعلا كما أعربناه فى الحديث فإن ذلك يقتضى أن يكون كل الناس مسئولين ومدينين إذا لم يحج المستطيع حيث سيصير المعنى : ولله على الناس أن يحج المستطيع ولكن الأوفق للمعنى أن يكون اسم الموصول " مَن " بدلا من الناس فيصير المعنى : ولله على من يستطيع من الناس أن يحج وهذا هو المراد من الآية . ومن هنا يتبين للقارئ أهمية التوجيه الإعرابى فى فهم النص القرآنى .

هذا وقد يحذف الفاعل أيضا فى هذه الصورة لفهمه من سياق الأسلوب ، مع أن حذف الفاعل مع الفعل ممنوع لكنه مع المصدر جائز وذلك كقوله تعالى : ﴿ **لاَ يَسْأَمُ الإنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ** ﴾ فـ " الخير " هو المفعول به إذ هو المدعوّ به أما الداعى فهو " الإنسان " ، والتقدير : من دعائه الخير .

كما قد يحذف المفعول به فى هذه الصورة أيضا لعلمه من السياق كذلك، ومثال هذا قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ** ﴾ فـ " إبراهيم " هو فاعل " استغفار " أما المفعول به فمحذوف تقديره: استغفار إبراهيم ربّه .

٢ - **المصدر المنون هو الذى يأتى استعماله بعد المصدر المضاف من حيث**

الكثرة ، وقد سبق فى مقدمة هذا المطلب التمثيل له من القرآن الكريم ومن أمثلة الشعر العربى قول الشاعر :

بضرب بالسيوف رؤوسَ قوم ∴ أزلنا هامهن عن المقيل

فالبصريون كما سبق يعربون " رؤوسَ قوم " مفعولا به للمصدر " ضرب " المنون والكوفيون يقدرون فعلا ينصب هذا المفعول ويمنعون إعمال المصدر المنون وتقدير الكلام عندهم : بضرب بالسيوف تضرب رؤوس قوم .

٣ - **المصدر المعرف بـ " ال "** : هو أضعف الأنواع عملا ، وأقلهن ورودا ، ولذلك لم يرد فى القرآن الكريم إعماله ، ولكن ورد ذلك فى الشعر العربى ومنه قول الشاعر :

ضعيف النكاية أعداءَه ∴ يخال الفرار يراخى الأجل

فـ " النكاية " مصدر معرف ، وقد عمل فيما بعده النصب على أنه مفعول به ، فكلمة " أعداءه " مفعول به لهذا المصدر .

٤ - **المصدر النائب عن فعله** : قد ينوب المصدر بكثرة عن التلفظ بالفعل المشتق منه فيعمل عمله فإن كان الفعل لازما رفع المصدر فاعلا فقط وإن كان متعديا نصب المفعول به ، على أنه إذا كان الفعل لازما يأتى غالبا فاعله مضمرا ، فإذا قلت : اصبر كان الفاعل مستترا وجوبا ولذلك لو ناب المصدر عن هذا الفعل لا يظهر الفاعل فنقول كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم لآل ياسر : « **صبرًا آل ياسر فموعدكم الجنة** » . أما إذا كان الفعل متعديا فإن مصدره ينصب المفعول به وتارة يأتى هذا المفعول مضافا إليه كما فى قوله تعالى : ﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ أى فاضربوا الرقاب . هنا ناب المصدر عن فعله وأضيف المصدر إلى مفعوله ، فنعرب " الرقاب " مفعولا به للمصدر مجرورا لفظا منصوبا محلا .

وتارة يأتى المفعول به لهذا المصدر منصوبا كما فى قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جُل أمورهم ∴ فندلا زريق المالَ ندل الثعالب

فكلمة " المال " مفعولا به للمصدر النائب عن فعله وهو " ندلا " .

ومثال ذلك أيضا قول الشاعر :

يا قابل التوب غفرانا مآثمَ قد ∴ أسلفتها أنا منها خائف وجل

فـ " غفرانا " فى هذا البيت مصدر نائب عن فعله " اغفر " و " مآثم " مفعول به لهذا المصدر ، وكأنه قال: يا قابل التوب اغفر مآثم قد أسلفتها.

إعمال اسم المصدر

أما اسم المصدر بمفهومه السابق فى بداية هذا الباب فإن تمحضت دلالته على الاسميّة كعلم الجنس فإنه لا يعمل اتفاقا حيث لا تبقى فيه رائحة الحدث الذى هو أحد مدلولى الفعل ، وإن كان محتملا للاسمية والمصدرية كما فى الكحل والدهن والخلق ، فإن جاء فى الأسلوب اسما لا يعمل ، وإن جاء دالا على الحدث عمل ، وأما ما دل على الحدث ونقصت حروفه عن حروف فعله ، أو كان أوله ميما زائدة لغير المفاعلة وهو ما يسمى بالمصدر الميمى فإن ذلك لا يمنع من عمله من حيث إن عمله مرتبط بدلالته على الحدث . وهذا هو رأى الكوفيين الذى رجحه المحققون .

ومن أمثلة ما يحتمل الاسمية والمصدرية ما أورده سيبويه فى قوله : " وقالوا قُتُّه قوتا ، والقوت الرزق ، كما قالوا الحلَب فى الحليب والمصدر ، وقالوا الخلْق فسوَّوْا بين المصدر والمخلوق " .

ففى قوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ لا تستطيع أن تقول إن الخلق هنا بمعنى المصدر ، فالحدث لا يشار إليه ، وإنما هو بمعنى المخلوقات ، وإن كان على صيغة المصدر ولفظه . أما إذا قلت : إن خلق الله كلّ شئ بقدر ،

فإن معنى الحدث هنا ظاهر ، ولذلك عمل المصدر فى الفاعل والمفعول ، فلفظ الجلالة هو الفاعل مرفوع محلا ، والمفعول به هو " كل شئ " وهو منصوب لفظا كما ترى وإنما جعلناه من باب اسم المصدر لاستعماله تارة مصدرا وتارة اسما للمخلوق .

ومن أمثلة ما جاء فيه المصدر غير جارٍ على فعله بأن نقصت حروفه عن حروف فعله قول الشاعر :

إذا صح عون الخالقِ المرءَ لم يجد ∴ عسيرا من الآمال إلا ميسرا

فإن لفظ " عون " اسم مصدر من الإعانة حيث إن الفعل رباعى هو " أعان " فكأنه قال : إذا صحت إعانة الخالق المرء . وتقديره : إذا صح أن يعين الخالق المرء .

ومثله أيضا قول الشاعر :

اكفرا بعد رد الموت عنى ∴ وبعد عطائك المائةَ الرتاعا

والشاهد فى هذا البيت لفظ " عطائك " فقد جاء مكان " إعطائك " لأن الفعل " أعطى " أما " عطا " فهو بمعنى " تناول " وليس بمعنى المنح .

ومن أمثلة المصدر الميمى العامل قول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا ∴ أهوى السلام تحية ظلمُ

إذ لا فرق بين هذا التعبير وبين قولك : إن إصابتكم رجلا ، فى الدلالة على الحدث وفى نصب كلمة " رجلا " على أنها مفعول به للمصدر . ومما يجدر ذكره أن المصدر الميمى لا يدخل فى باب اسم المصدر ، والذين أدخلوه من المتأخرين قد جانبهم الصواب فليس بينه وبين المصدر العام أى فرق من حيث الدلالة والجرى على الفعل .

تابع معمول المصدر

سبق أن ذكرنا أن المصدر لا يفصل بينه وبين معموله أجنبى ولو كان تابعا للمصدر نفسه وذلك لضعف المصدر فى العمل .

أما إذا أردت أن تأتى بتابع للمعمول فلا مانع من ذلك ، غير أن كثيرا ما يأتى هذا المعمول مجرورا بإضافة المصدر إليه كما سبق التنويه على ذلك ، فيكون لهذا المعمول – سواء كان فاعلا أو مفعولا – موقعان فمن حيث إنه مضاف إليه يكون مجرورا فى اللفظ ومن حيث كونه فاعلا يكون مرفوع المحل ، ومن حيث كونه مفعولا به يكون منصوب المحل . ولذلك يجوز لك أن تجر التابع على لفظ المعمول ، ولك أن ترفعه أو تنصبه على المحل . فتقول مثلا : يسرنى فهم محمد الطويل ، وساءنى إعراض محمد القصير . يجوز لك أن تجر " الطويل " و " القصير " على اللفظ ، وأن ترفعهما على المحل .. وتقول : سهرت خوف اللص والبرد ، فلك أن تجر " البرد " عطفا على اللفظ ولك أن تنصبه عطفا على المحل .

ومن أمثلة رفع التابع قول الشاعر :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها ∴ طلب المعقب حقه المظلوم

فالحمار الوحشى الذى يتحدث عنه الشاعر قد طلب أنثاه كما يطلب المعقب المظلوم حقه فـ " المظلوم " صفة لـ " المعقب " ، و " المعقب " مضاف إليه مجرور ، ولكنه فاعل للمصدر وهو " طلب " فجاء الوصف فى البيت مرفوعا على المحل .

ومثال نصب التابع على محل المجرور قول الشاعر :

قد كنت داينت بها حسانا ∴ مخافة الإفلاسِ والليانا

فعطف " الليان " وهو المماطلة ، على " الإفلاس " بالنصب لأن " الإفلاس " فى الحقيقة مفعول به للمصدر وهو " مخافة " .

إعمال اسم الفاعل

تعريفه :

من أوجز التعريفات وأدقها لاسم الفاعل ما ذكره ابن هشام بقوله : " هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله " .

ذلك أن اسم الفاعل أحد أبناء المصدر ، أخذ منه الدلالة على الحدث الذى هو مدلول المصدر ، وزاد عليه الدلالة على من صدر منه الحدث .

وبصيغته يدل على أن هذا الحدث طارئ حادث متجدد ، يأتى ويزول ، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل ، فإنهما يدلان بصيغتهما على الثبوت والدوام .

ذلك أنه ليس بمعقول أن أصف إنسانا بأنه طويل مثلا وهو قائم ، فإذا نام زال عنه الطول ، كما أنى حين أقول : محمد أذكى من علىّ فُهِم أن الذكاء ثابت لهما معًا غير أن محمدًا أكثر ذكاء من الآخر ، فأصل الحدث ثابت ، أما إذا قلت : محمد جالس ، فليس من المعقول أيضًا أن جلوسه مستمر ، ولكن طرأ جلوسه بعد وقوف أو نوم ، وسيزول عنه هذا الوصف حين يقوم أو يسير أو ينام ..

ثم إن دلالته على فاعل الحدث تميزه عن باقى المشتقات كاسم المفعول والفعل ، كما أن هذه الدلالة تشمل من أحدث الفعل باختياره ، ومن قام به الفعل بلا إرادته ، فـ " كاتب ، وقاتل ، وقائل ، ومستمع ، ومستغفر " : تدل على من كتب ، أوقتل ، أو قال ، أو استمع ، أو استغفر ، عن طواعية واختيار أما " نائم ، وخائف ، ونامٍ ، وفانٍ ، ومضطرب " فهى صفات طارئة تقوم بالشخص دون إرادته ، ومع ذلك نطلق على من قامت به إنه اسم فاعل مجازًا .

إعماله :

لا يخلو اسم الفاعل فى الاستعمال العربى من أن يكون معرفًا بـ " ال " أو مضافًا ، أو مجردًا من " ال " والإضافة ، ولكل من هذه الأنواع أحكام توضح كيفية استخدامه على نسق الفصحى .

أ - اسم الفاعل المعرف بـ " ال " :

من المقرر عند جمهور النحاة أن " ال " إذا دخلت على وصف صريح كانت من الموصولات بمنزلة " الذى " و" اللذين " و" الذين " ، و" اللاتى " بحسب ورود هذا الوصف للمفرد ، أو المثنى ، أو جمع المذكر ، أو جمع المؤنث ، ويقتضى كونها من الموصولات أن يكون لها صلة ، والصلة عادة تكون جملة أو شبه جملة ، ولكن هذه الأداة بهذا الضابط تكون صلتها هى الوصف الداخلة عليه ، والوصف الصريح يشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، فإذا قلنا : هذا هو الفاهم درسه : كان مساويًا لقولنا : هذا هو الذى فهم درسه وإذا قلنا : هذا هو المفهوم من الدرس ، كان بمثابة قولنا : هذا هو الذى فهمناه من الدرس .

ومعنى هذا أن هذه الصفة قامت مقام الفعل وسدت مسده ، ولما كان الفعل أصلاً فى العمل كان ما ناب عنه وقام مقامه أقوى فى العمل ، ومن هنا وجدنا أن اسم الفاعل المقترن بـ " ال " يعمل فيما بعده بلا شرط ، سواء كانت دلالته على المضى ، أم على الحضور ، أم على المستقبل ، وهو حين يعمل يلتزم بعمل فعله فإن كان فعله لازمًا عمل الرفع فقط ، وإن كان متعديًا نصب المفعول أيضًا .

- مثال اللازم قولك : جاء الصادقُ قولُه ، الصامدُ قلبُه ، الصائبُ فعلُه.

- ومثال المتعدى قولك : هذا هو الفاهمُ درسَه ، النافع وطنَه ، الخادم دينَه .

قال تعالى : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ .

ب – اسم الفاعل المضاف :

من الفوارق الواضحة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة .. أن الصفة يستحسن إضافتها إلى مرفوعها ، أما اسم الفاعل فإنه حين يراد إضافته فإنه لا يضاف إلا إلى مفعوله ، والإضافة فى كل منهما إضافة لفظية لا تفيد إلا التخفيف ، بحذف التنوين ، أو نون المثنى ، أو نون الجمع ، إذ سيبقى هذا المضاف إليه مفعولاً به ، وإن بدا لنا أنه مجرور بالإضافة لفظًا فإنه منصوب محلاً ، وهذا ما تقرر سابقًا فى باب الإضافة .

- وبناء على ذلك وجدنا نصوصًا فصيحة يرد اسم الفاعل فيها مضافًا فيجر المفعول به لفظًا ويَرِد النص نفسه بقراءة أخرى غيرَ مضاف فينصبُ ما بعده ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ بإضافة اسم الفاعل "بالغٌ" إلى مفعوله ، إذ الفاعل هو الضمير العائد على لفظ الجلالة .. وقرئ بتنوين اسم الفاعل " بالغٌ " ونصب ما بعده على المفعولية هكذا : **إن الله بالغٌ أمرَه .**

ومن ذلك أيضًا قوله سبحانه فى اسم الفاعل المجموع : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ ، بإضافة اسم الفاعل ، وقرئ أيضًا بتنوين اسم الفاعل "كاشفات" ونصب ما بعده .

- فإذا كان فعل اسم الفاعل متعديًا إلى مفعولين ، وأضفنا هذا الاسم إلى أحد المفعولين نصبنا المفعول الثانى كقوله تعالى: ﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ فالفاعل هو الله سبحانه ، والمفعول الأول كاف الخطاب المشار بها إلى سيدنا إبراهيم ، وظهر المفعول الثانى منصوبًا وهو " إمامًا " .

- وإذا أريد وصف المضاف إليه فى باب اسم الفاعل ، أو العطف عليه ، أو البدل منه ، أو توكيده .. جاز لنا مراعاة لفظه فنجر التابع ، وجاز لنا مراعاة محله فننصبه ومثال ذلك قولك : يا فاطر السماوات والأرض ، يجوز لك جر المعطوف وهو الأرض ، كما يجوز لك نصبه .

جـ - اسم الفاعل المجرد من " ال " و" الإضافة ":

حين يجرد اسم الفاعل من " ال " يكون شبهه بالفعل المضارع ، وبما أن دلالة المضارع خاصة بالحال أو الاستقبال ، إذ لا يدل على الماضى إلا بأداة قالبة مثل : " لم " لما كان ذلك كذلك رأينا العرب لا يعملون اسم الفاعل المجرد فى مفعوله إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال ، فإذا قلت : " إنى مكافئ عملك " فهم المخاطب أنك ستكافئه الآن أو فى المستقبل ، ولا يتطرق إلى ذهنه أنك قد كافأته فى الماضى .

- وقد عارض هذا الشرط الإمام الكسائى مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ حيث أعمل اسم الفاعل فى مفعوله مع أن الآية تتحدث عن قصة أصحاب الكهف التى مر على أحداثها مئات السنين . ولكن المحققين يرون أن من خصائص القصص القرآنى أنه يستحضر صورة الماضى ويشخصها حتى تبدو فى صورة الحاضر ، فلا دلالة فى هذا النص على إلغاء هذا الشرط .
- ثم إن اسم الفاعل المجرد من " ال " يحتاج أيضًا إلى أن يعتمد على شىء يسبقه حتى يعمل النصب فيما بعده ، ولذلك وجدناه حين يعمل يكون معتمدا على نفى ، أو استفهام ، أو نداء ، أو مخبر عنه ، أو موصوف .
- مثاله عاملاً معتمدًا على نفى قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ ولك أن تقول فى هذا إنه معتمد أيضًا على مبتدأ مخبر عنه ، وقوله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلآئِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ .
- ومثاله معتمدًا على استفهام قوله سبحانه : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ فى قراءة من نوّن " كاشفات " ونصب " ضره " ومع ذلك أيضًا لك أن تقول إنه معتمد على مخبر عنه ومثله قولك : أفاهمٌ درسَك يا علىّ .
- ومثاله معتمدًا على نداء قولهم : يا طالعًا جبلاً ، وقولك : يا رازقًا عبادَه .

- ومثاله معتمدًا على مخبر عنه قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ فقد اعتمد " باخع " على كاف الضمير المخاطب الواقعة اسم " لعل " .

وقوله سبحانه : ﴿ إِنِّى خَالِقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ إذ هو خبر عن " إن " واسمها ياء المتكلم .

- ومثاله معتمدًا على موصوف قوله تعالى : ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۞ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ حيث وقع اسم الفاعل "غافر" و" قابل " وصفًا ثالثًا ورابعًا للفظ الجلالة .

هذا وقد يأتى اسم الفاعل معتمدًا على موصوف مقدر مثل قول الشاعر :

كناطح صخرةً يومًا ليوهنها ∴ فلم يضرْها وأوهى قرنَه الوعلُ

إذ التقدير : كوعل ناطح ، فاسم الفاعل هنا حين نصب مفعوله " صخرة " اعتمد على موصوف مقدر هو " وعل " المدلول عليه فى آخر البيت .

- ولا فرق بين عمل اسم الفاعل مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا ، ولعلنا أدركنا ذلك حين مثلنا فيما سبق بجمعى المذكر والمؤنث فى قوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ وفى قوله : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ ، ومن أمثلة ما عمل وهو مثنى قول الشاعر :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر ∴ للحرب دائرة على ابنى ضمضم

الشاتِمَىْ عرضى ولم أشتمهما ∴ والناذرَيْن إذا لم ألقهما دمى

ومن أمثلة ما عمل وهو مجموع جمع تكسير قول الراجز عن حمام الحرم المكى : أوالفًا مكةَ من وُرْقِ الحمى

فأوالف جمع آلفة ، وقد عمل النصب فى " مكة " .

إعمال صيغ المبالغة

إذا أراد العربى أن يعبر عن عمق الوصف وكثرته فى شىء ما صاغ من المصدر أمثلة تدل على هذه الكثرة بصيغتها ، دون تكرار الوصف ، وهذا ما يعبر عنه النحاة بصيغ المبالغة، وهى خمسة أمثلة: فعّال ، مِفْعال ، فَعُول ، فَعيل ، فَعِل ، وأكثرها استعمالاً صيغة " فعّال " لدرجة أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقر قياسيتها من مصادر الفعل الثلاثى ، ومثالها :

فتّاح وهّاب ، رزّاق ، قتّال ، سمّاع ، أكّال ، أخّاذ .

ومن شواهد إعمال هذه الصيغة قول الشاعر :

أخا الحرب لبّاسًا إليها جلالَها ∴ وليس بولاّج الخوالف أعقلا

فقد نصب الشاعر كلمة " جلالها " بلبّاس وأضاف الخوالف إلى ولاّج .

- ومن أمثلة ما جاء على " مِفعال " : مِعطاء ، مسماح ، مهزار ، مكثار .

ومن شواهد إعمالها قولهم وصفًا لكرم الممدوح : إنه لمنحار بوائكَها أى أنه كثير النحر للنوق السمان حين ينزل عليه الضيفان ، فنصب " بوائكها " بـ " منحار " .

- ومن أمثلة ما جاء على صيغة " فعول ": غفور ، شكور ، صبور ، طموح، كفور ، سؤول ، حصور ، فخور .

ومن شواهد إعمالها قول أبى طالب يمدح رجلاً كريمًا :

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها ∴ إذا عدموا زادا فإنك عاقر

فقد نصب كلمة " سوق " بـ " ضَروب " .

- ومن أمثلة ما جاء على صيغة " فعيل " : عليم ، قدير ، سميع ، رفيع ، رحيم . ومن شواهد إعمالها قولهم : إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه .

- ومن أمثلة ما جاء على صيغة " فَعِل " : حَذِر ، مَزِق ، مَلِك .

ومن شواهد إعمالها قول الشاعر :

أتـانى أنهـم مَزِقـون عرضـى ∴ جحـاش الكرمليـن لهـا فديـد

هذا والشروط التى سبقت فى إعمال اسم الفاعل لابد من تحققها فى صيغ المبالغة أى أنها إن كانت معرفة بـ " ال " عملت مطلقًا ، وإلا كان لإعمالها النصب شرطان : أحدهما الدلالة على الحال أو الاستقبال ، والآخر اعتمادها على نفى أو استفهام أو نداء أو مخبر عنه أو موصوف .

ذلك أن النحاة الذين حكموا بأنها عاملة حملوها على اسم الفاعل .

أما الكوفيون فلم يروا هناك مشابهة بين هذه الصيغ والفعل المضارع كما كان فى اسم الفاعل الذى يوافقه فى حركاته وسكناته وفى دلالة على الحال والاستقبال ، فهذه الصيغ ليست موافقة له فى الحركات والسكنات ، واضطر الكوفيون إلى تقدير فعل ناصب لما ورد منصوبًا بعدها .

هذا ولا داعى لتمسك الكوفيين بموضوع المشابهة بين هذه الصيغ والفعل المضارع ؛ إذ هى محمولة على اسم الفاعل دالة علّى ما دل عليه مع زيادة فى الصفة عنه ، وقد ورد قولهم : أما العسلَ فأنا شرّاب فتقدم المفعول به على الصيغة مما يدل على قوة إعمالها .

- على أن إعمال الثلاثة الأول أكثر من الصيغتين الرابعة والخامسة وهما : فعيل ، وفعل ، مما جعل بعض النحاة يرفض إعمالهما حيث لم يبلغ ما ورد حد الكثرة القياسية .
- وما قيل فى اسم الفاعل من أن الجمع يعمل عمل المفرد يقال هنا أيضًا ومثال ذلك قول الشاعر :

ثـم زادوا أنهـم فـى قومهـم ∴ غُفُـرٌ ذنَبهـم غـيرُ فُخُـر

ذلك أن " غُفُر " جمع " غفور " وقد عملت النصب فى " ذنبهم " .

إعمال اسم المفعول

تعريفه :

ما دل على الحدث والحدوث ومفعوله .

هكذا نراه مشتركًا مع اسم الفاعل في الدلالة على الحدث المستفاد من أصله وهو المصدر ، وفي الدلالة على الحدوث ، بمعنى أن الوصف فيه طارئ متجدد ويختلف عنه في الدلالة على المفعول لا على الفاعل .

إعماله :

ما قيل في إعمال اسم الفاعل وصيغ المبالغة من ضوابط وشروط يقال هنا ، فالمعرف بـ " ال " يعمل مطلقًا ، لأن " ال " هذه موصولة لدخولها على وصف صريح ، كما أشرنا إلى ذلك في اسم الفاعل ، والوصف هو الصلة فقوي شبه الوصف بالفعل فعمل مطلقًا في كل الأزمنة ، فإذا قلت : هذا هو المحمود فعلُه دل على أنه محمود في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل .

وإذا كان مجردًا من " ال " عمل بشرطين : أحدهما الدلالة على الحال والاستقبال ، والآخر اعتماده على نفي أو استفهام أو نداء أو مخبر عنه أو موصوف .

- غير أن عمل اسم المفعول فيما بعده هو عمل الفعل المبني للمجهول أي أن ما يأتي بعده يكون مرفوعًا وهو نائب فاعل لاسم المفعول ، فكما تقول : عليّ حُمِدت أفعالُه ، تقول : عليّ محمودة أفعاله ، ومعلوم أن الحامد لأفعاله مجهول وهو الفاعل أما أفعاله فهي مفعولة ، وحين تأتي بعد الفعل المبني للمجهول أو اسم المفعول ترفع على أنها نائب فاعل .

اسم المفعول المضاف :

يجوز إضافة اسم المفعول إلى نائب الفاعل فتقول : خالد مرضيّ الخلق بدل أن تقول : خالد مرضيّ خلقُه ، غير أن هذا المضاف إلى اسم المفعول

كان مرفوعًا ، ومن المقرر نحويًا أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها إلى مرفوعها ، وهنا قد أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه ، وبذلك يتحول إلى صفة مشبهة طردًا للقاعدة وتكون دلالته على دوام الصفة واستمرارها لا على حدوثها وتجددها فإذا قلت : أخى مرفوع الهامة ، مرجوّ العطاء ، مسموع الكلمة ، مسدّد الخطى ، يكون مرادك أن هذه الصفات مستقرة ثابتة دائمة عنده ويكون المضاف إليه فاعلاً للصفة المشبهة مرفوع المحل .

وكذلك يقال إذا ورد اسم الفاعل مضافًا إلى مرفوعه مثل : طاهر العرض ، باهى الطلعة ، شامخ الرأس ، مطمئن القلب ، مستقيم الفكر ، ففى كل ذلك يكون المضاف إليه فاعلاً للصفة المشبهة وإن جاء على وزن اسم الفاعل .

الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي

تعريفها :

صفة صيغت لغير تفضيل ، وفعلها لازم ، ودلت على الحدث وثبوته للموصوف بها فى الحاضر الدائم .

شرح هذا التعريف :

لما كان اسم التفضيل مشتركًا مع الصفة المشبهة فى إفادة ثبوت الحدث لصاحبه كان النص فى هذا التعريف على أن الصفة المشبهة قد صيغت لغير تفضيل ، بمعنى أنها لا تدل إلا على ثبوت الصفة لصاحبها ، دون نظر إلى أن شخصًا آخر اتصف بها وتفوق أحدهما على الآخر فيها .

- كما أن اسم التفضيل قد يشترك مع الصفة فى بعض أوزانها ؛ إذ يأتى اسم التفضيل للمذكر على وزن " أفْعَل " كأفضل ، وأعظم ، وأكرم ، وتأتى الصفة المشبهة أيضًا على هذا الوزن حين تكون الصفة ظاهرة غير باطنة مثل : أعرج ، وأعمى ، وأحمق ، ولا يدل ذلك على أن هناك من عرجه أو عماه ، أو حمقه أكثر ، كما كان الحال فى : أفضل ، وأعظم ، وأكرم .
- ولما كان اسم الفاعل يصاغ من مصدر الفعل المتعدى ومصدر الفعل اللازم أيضًا كعالِم ، وطاهر ، اختصت الصفة بصوغها من مصدر اللازم فقط .
- ثم إن اسم الفاعل يدل بصيغته على التجدد والحدوث ، لذلك لزم التنبيه على أن الصفة تختلف عنه فى إفادتها الثبوت والدوام أى فى الحاضر والمستقبل .
- ومن أهم ما تختلف فيه الصفة عن اسم الفاعل أنها تضاف إلى مرفوعها الظاهر بكثرة واستحسان ، عكس اسم الفاعل الذى لا يضاف إلا إلى مفعوله ، مثال الصفة مضافة إلى مرفوعها فى الظاهر لا فى الحقيقة : يوسف جميل الصورة ، ومثال اسم الفاعل مضافًا إلى مفعوله : المتهم قاتل أبيه .

شرح العنوان :

- هذا ومما يستلفت النظر فى عنوان هذا المبحث أن هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى ، مع أن معظم الكتب النحوية تقتصر على كونها صفة مشبهة ، ولا تبيّن المشبه به ، وبعضها يذكر أنها صفة مشبهة باسم الفاعل بإطلاق مع أن اسم الفاعل يأتى من المتعدى واللازم .

والحقيقة أنها مشبهة بالمتعدى فقط لأنها حين تضاف إلى مرفوعها فى مثل قولك : محمد حسن الخلق يكون الإسناد قد تحول إلى ضمير الموصوف ، أى أن الحسن قد ثبت لمحمد ، وجاء المضاف إليه ليبين موضع الحسن فيه فكأن المضاف إليه قد صار بمنزلة المفعول به ، وكأن الصفة قد عملت فيه الخفض بحكم الإضافة بعد أن أخذت فاعلها وهو الضمير كما يحدث فى اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله حين تقول : خالد قاتل أخيه ، فالفاعل لاسم الفاعل هنا وهو " قاتل " ضمير يعود على خالد ، والمضاف إليه هو الذى بيّن من وقع عليه القتل .

كما أن الصفة حينما يأتى بعدها منصوب يكون فاعلها ضميرًا كذلك مثل قولك : محمد طويل ذراعيه ، فيكون المنصوب مشبهًا بالمفعول به .

هذا هو وجه الشبه الحقيقى ، وهناك وجهان آخران ركز النحاة عليهما أحدهما : أن كلاً من الصفة واسم الفاعل يدل على الحدث وصاحبه ، وإن كانت الجهة مختلفة من حيث التجدد والثبوت . والآخر : أن كلاً منهما يثنى ويجمع جمع سلامة ، فاسم الفاعل يجمع جمع سلامة للمذكر فى مثل قوله سبحانه : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ .

ويجمع جمع سلامة للمؤنث فى مثل قوله سبحانه : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ﴾ .

وكذلك نرى الصفة المشبهة مجموعة جمع سلامة للمذكر والمؤنث فى قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ .

علامة الصفة المشبهة :

- من هنا يتبين أن قول النحاة : إن الصفة المشبهة يستحسن إضافتها إلى مرفوعها فيه تجوز ، فمرفوعها عند الإضافة هو الضمير ، أما إذا ظهر الفاعل فلابد أن يتصل به ضمير يعود على الموصوف مثل قولك : محمد طيب قلبُه ، كريم أصلُه ، راق سلوكُه ، ويطلق على هذا الفاعل حينئذ إنه سببىّ ، أى موصول بسبب هو الضمير ، وهذه هى العلامة الحقيقية الفاصلة بينها وبين اسم الفاعل فى الاستعمال والإعراب ، بحيث لو جاء اسم الفاعل رافعًا لسببىّ كان معنى ذلك أنه قد تحول إلى صفة مشبهة مثل قولك : محمد طاهر قلبُه ، ظاهر فضلُه .

وبذلك نفهم أيضًا قول النحاة إن الصفة المشبهة قد تأتى مجارية للمضارع وكثيرًا ما تأتى مخالفة ، ذلك أنها حين تأتى مجارية تكون محولة من اسم الفاعل الذى لابد أن يجارى المضارع .

عمل الصفة المشبهة :

لعلنا قد أدركنا من أن المصدر الذى اشتقت منه الصفة لابد أن يكون فعله لازمًا – واللازم لا ينصب فعله مفعولاً – أن الصفة المحمولة عليه لا تنصب مفعولاً من باب أولى ، ولكنها تكتفى بالفاعل الظاهر المتصل به ضمير يعود على الموصوف وهو السببى المشار إليه عن قرب ، أو بالفاعل المضمر حين تضاف الصفة إلى ما يبين محلها ، فإذا انفصل المضاف إليه عن الصفة بالتنوين أو بنون المثنى والجمع جاء منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة .

- وعلى ذلك يكون لعمل الصفة المشبهة أربعة أحوال :

١ - رفع الظاهر السببى مثل قولك : علىّ طيب قلبُه ، حسنٌ خلقُه ، جميل فعلُه ، كريم أصلُه .

٢ - رفع الضمير العائد على الموصوف ، والإتيان بالمضاف إليه مبينًا محل تحقق هذا الوصف مثل قولك : علىّ طيب القلب ، حسن الخلق جميل الفعل ، كريم الأصل . والتقدير : طيب القلب منه ، أى لابد من مراعاة ضمير يعود على الموصوف أيضًا ، ويرى بعض النحاة أن "ال" فى المضاف إليه نائبة عن الضمير ، ولا داعى للتقدير .

٣ - رفع الضمير العائد على الموصوف ، والإتيان بما يبين محل هذا الوصف معرفة منصوبًا على التشبيه بالمفعول به ، وذلك كقولك : هذا محمد الكريم أباه ، النَّبيهُ أخاه ، أو : هو الكريم الخلقَ ، الحسنُ الوجهَ بنصب ما بعد الصفة .

٤ - رفع الضمير العائد على الموصوف ، والإتيان بما يبين مستحق هذا الوصف نكرة منصوبًا على التمييز ، نحو قولك : هو حسن خلقًا ، طيب قلبًا ، وهى الحسناء وجهًا ، اللطيفة معشرًا ، ومن هذا الوجه قول كعب ابن زهير أمام رسول الله ﷺ :

هيفاء مقبلة ، عجزاء مدبرة ∴ لا يشتكى قصرٌ منها ولا طولُ

وفى كل هذه الحالات الأربع لابد أن يتحقق فى الصفة الشرط السابق فى عمل اسمى الفاعل والمفعول من حيث ضرورة اعتماد الصفة على نفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو نداء ، أو موصوف ، أما الشرط الثانى وهو الدلالة على الحاضر أو المستقبل فلا محل له فى الصفة المشبهة لأنها تدل أساسًا على الحاضر الدائم .

أسلوب التعجب

حينما يرى المرء شيئًا غريبًا لا يدرى سببَه ، تنفعل نفسُه بشعور العجب الممزوج بالشوق إلى معرفة ما جعله على هذا النمط الغريب ، فيحاول التعبير عن هذا الإحساس ، بما يلفت نظر السامع أو القارئ إلى ما فيه من عظمة جعلته يخرج عن نظائره وأشباهه .

التعجب المسموع :

وقد عبر العربى الفصيح عن هذه المشاعر بأساليب مختلفة ، بعضها مسموع لم يستطع النحاة أن يضعوا له ضوابط ، واقتصر فهم معنى التعجب فيه على قرائن تحيط بالمتكلم وعلى معنى الجملة التى تقال .

- فمثلاً حينما يتحدث القرآن الكريم عن رحلة الإسراء والمعراج – وهى بمقاييس البشر غير ممكنة بهذه الوسيلة وفى هذا الوقت القصير – نراه يصدرها بقوله : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ .

ومن هذا التعبير يدرك القارئ أن هذا العمل ليس منسوبًا لإمكانيات البشر إنما هو منسوب لله المنزه عن أن يصدر عنه نقص ، والذى لا يعجزه شىء فى الأرض ولا فى السماء .

- وحين يسمع المرء بعض الملحدين ينكرون حقائق الألوهية والربوبية مع أنهم – إن كانوا عقلاء – يدركون أنهم لم يكونوا شيئًا من قبل ولم يخلقوا أنفسهم ، وهم كذلك عاجزون عن الاحتفاظ بالحياة أكثر مما قدر لها الخالق المبدع – لا يسعه إلا أن يخاطبهم بقول الله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ؟ إذ نرى فى هذا الاستفهام الإنكارى ما يفيد التعجب من حالهم وعقولهم .
- وحين يرى المدرس طالبًا نجيبًا ، يستوعب ما يلقى عليه بسرعة ودقة ،

ويستنبط منه ما يعجز عنه زملاؤه ، يقول عنه : لله درُّه نابهًا ، ومعنى ذلك أن هذا الذكاء الذى بدا على هذا الطالب منسوب دَرُّه وخيره لله عز وجل ، وليس له سبب بشرى معروف(1) .

التعجب القياسى :

من تتبع النحاة لأساليب العرب توصلوا إلى أن هناك صيغتين اختصتا فى اللغة بالدلالة على تعجب قائلها من صفة زادت عن الحد فأوجبت هذا الشعور ، وهما : ١ – صيغة : ما أفعله ، ٢ – صيغة : أفْعِل به .

فأما الصيغة الأولى :

فإننا نراها مكونة من لفظة " ما " والفعل المزيد بالهمزة ، والمفعول به وهو المتعجب منه ، كما تقول : ما أروع صنعَ الله ، وحتى نفهم من أين أتى التعجب لابد من بيان معنى اللفظة الأولى وهى " ما " ، وقد اختلف النحاة فى نوعها وكيفية دلالتها على التعجب :

فسيبويه والجمهور يرون أنها اسم نكرة يحمل فى طياته وصفًا بالعظمة فمعناه : شىء عظيم أو عجيب ، ومن حيث إن هذه النكرة قد أشربت معنى العظمة والتعجب فكأنها نكرة موصوفة وبذلك استحقت أن يؤتى بها فى أول الجملة وأن تعرب مبتدأ .

أما الفعل فالهمزة المزيدة عليه للجعل والتصيير والتعدية فيكون معنى الجملة : شىء عجيب جعل صنع الله رائعًا . وفاعل هذا الفعل ضمير يعود على " ما " والمفعول به هو " صنع الله " والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ وهو " ما " .

---

(١) ومما ورد مسموعًا قولهم : لله دره فارسًا ، وقول رسول الله ﷺ : « **سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيًا ولا ميتًا** » ، وقولهم : " لله أنت " ، وقولهم : " يا جارتا ما أنت جارة " أى لست بجارة وإنما أنت أعظم من ذلك وأقرب ، وقول الشاعر :

واهًا لسلمى ثم واهًا واهًا

- ويرى الأخفش أن " ما " هذه اسم موصول معرفة مبتدأ والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والخبر محذوف والتقدير : الذى جعل صنع الله رائعًا شىء عظيم .
- ويرى الفراء أنها اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبتدأ أيضًا والجملة بعده خبر والتقدير : ما الذى جعل صنع الله رائعًا ؟

والأرجح والأبعد عن التقديرات والتكلفات هو رأى سيبويه والجمهور .

- أما " أفعل " فقد قاسها الكوفيون على اسم التفضيل فجعلوها اسمًا من حيث إن الصيغة فيها متحدة وأنه قد ورد تصغيرها وهى للتعجب فى مثل قول الشاعر :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شدنّ لنا ∴ من هؤليّائكن الضال والسمر

مع أن التصغير من خصائص الأسماء ، وأنها لا تتصرف فليس منها مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل .

أما البصريون والجمهور فيحكمون عليها بأنها فعل ماض كما سبق فى تقرير رأى سيبويه وأن نصبها للمتعجب منه دليل على ذلك ، وأن تصغيرها فى هذا البيت شذوذ كما صغر فيه اسم الإشارة " هؤلاء " مع أنه مبنى ، والتصغير ممنوع فى المبنيات ، وأن عدم تصرفها يرجع إلى أنها فعل جمد واختص بهذا الأسلوب فصار كالمثل الذى لا يتغير .

- وأما الاسم المنصوب بعد فعل التعجب فهو مفعول به على القول الراجح ، وهو المتعجب منه ، وهو فاعل فى المعنى ، ولا يحذف إلا إذا دل عليه دليل كقول الإمام علىّ :

جزى الله عنى والجزاء بفضله ∴ ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما

أى ما أعفها وأكرمها .

الصيغة الثانية " أَفْعِل به " :

من الواضح أن هذه الصيغة جاءت على وزن فعل الأمر الثلاثى ،

ولذلك لم يختلف النحاة فى أنها صيغة فعلية غير أنهم نظروا إلى المعنى المقصود منها ، وهو التعجب فقال الفراء والزجاج ومن تبعهما بأنها فعل أمر حقيقى اشتمل على ضمير المخاطب ودخلت الباء على المفعول به وعلى هذا الرأى كان لابد من تحديد الفاعل المخاطب فقال ابن كيسان : إن الضمير للمصدر المأخوذ من الفعل فإذا قيل : أَحَسِنْ بخلق علىّ كان التقدير : أحسن يا حُسْنُ بخلق علىّ ، وقال غيره: بل الضمير للمخاطب بهذا الكلام كأنه قال: أحسن يا فلان بخلق علىّ ، وحتى لا يعترض على هذا الرأى قال صاحبه إن هذا الضمير موحد دائمًا للمذكر لأنه جرى مجرى المثل فلا يصح أن يقال للمؤنث أحسنى بخلق علىّ ولا للمثنى : أحسنا ، ولا للجمع : أحسنوا والمعنى على هذا سواء كان الفاعل مصدرًا أو شخصًا أن المتكلم يخاطب الحسن أو الشخص بأن ينسب الحسن إلى خلق علىّ .

وقد توقف المحققون عن إقرار هذا المعنى وإفادته التعجب ، لأن التعجب صادر أساسًا من المتكلم ولا علاقة له بالمخاطب ، ومن هنا جاء رأى الجمهور بأن الصيغتين متقاربتان فى دلالتهما على التعجب ، غاية الأمر أن الهمزة فى الصيغة الأولى كانت للجعل والتعدية ، وهى فى الصيغة الثانية للصيرورة كما تقول: أورق الشجر أى صار ذا ورق ، وبناء على ذلك قالوا: إن الصيغة الثانية أيضًا فعل ماض جاء على صورة الأمر ؛ ليدلوا بذلك على معنى التعجب بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا إسناده إلى الفاعل ، فاستقبحوا إيصاله إلى المتعجب منه مباشرة ، من حيث إن الصيغة على وزن الأمر ، والأمر لا يسند إلى الظاهر ، فأتوا بالباء الزائدة لتحسين اللفظ وأدخلوها على الفاعل حتى يصير على صورة الفضلة ، أى المفعول به ، كما كان فى الصيغة الأولى ، والمعنى على ذلك يكون تقديره : صار خلق زيد حسنًا جدًا، ويكون الإعراب هكذا : أحسن : فعل ماض جاء على صورة الأمر مبنى على السكون مراعاة لتلك الصورة ، أو على فتح مقدر ، مراعاة لكونه فعلاً ماضيًا

والذى منع ظهور الفتح مجيئه على صيغة الأمر ، والباء حرف جر زائد لتحسين اللفظ ، وخلق عليّ فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

لزوم الباء الزائدة :

ويختلف هذا الحرف الزائد عن بقية الزوائد بلزومه ، ذلك أن حروف الجر الزائدة تأتى أساسًا لتوكيد الجملة فإذا أريد عدم التوكيد حذفت، فإذا قلنا: ليس محمد بأحمق كان عدم حمقه مؤكدًا ، وإذا قلنا : ليس محمد أحمق كان النفى غير مؤكد غير أن الكلام فصيح ، لكن الأمر يختلف فى صيغة التعجب هذه ، فالباء زائدة دائمًا ، لا يجوز حذفها إلا مع المصدر المؤول من " أن " والفعل ، أو من " أنّ " واسمها وخبرها وذلك كقول عباس بن مرداس :

وقال نبى المسلمين تقدموا ∴ وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وكقول الشاعر :

أهون عليّ -إذا امتلأت من الكرى- ∴ أنى أبيت بليلة الملسوع

وذلك لإطراد حذف الجار معهما ، والتقدير : وأحبب إلينا بأن تكون المقدما ، وأهون عليّ بأن أبيت بليلة الملسوع .

أمثلة من الأساليب الفصيحة :

- قال تعالى : ﴿ **فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ** ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ .

والمعنى المراد من أساليب التعجب فى القرآن أن حالهم يستدعى من المخاطبين أن يتعجبوا إذ التعجب بمعناه اللغوى لا يتأتى من رب العزة الذى يعلم السر وأخفى، فلا يصح إلا ممن يتوقع منه الاستعظام، وقال الشاعر :

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ∴ وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وقال أوس بن حجر :

أقيم بدار الحـزم مـا دام حزمهـا ∴ وأحْـرِ إذا حــالت بــأن أتحــولا

وقول امرئ القيس :

أرى أم عمرو دمعهــا قـد تحـدرا ∴ بكاء على عمرو وما كان أصبرا

وقول الشاعر :

أعــزِزْ بنــا وأكْــفِ إن دعينــا ∴ يومًــا إلــى نصــرة مــن يلينــا

وقول الآخر :

خليليّ ما أحرى بذى اللب أن يرى ∴ صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصبر

وقول الآخر :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ∴ ومدمـن القـرع للأبـواب أن يلجـا

فائدتان :

الأولى : فعل التعجب فى كلتا الصيغتين جامد لا يتصرف ففى الأولـى نظـير: عسى وليس وتبارك ، وفى الثانية نظير : هبْ بمعنـى اعتقـد ، وتعلّم بمعنى اعلَم ، وعلة هـذا الجمـود تضمنهمـا معنـى حـرف كـان ينبغـى وضعه للتعجب .

ثم هو لا يتضمن الدلالة علــى الزمـن المـاضى ولا علـى المستقبل إذ المتعجّب تحكمه الحالة الراهنة التى رأى فيها الشـىء العجيـب ، فـإن أراد المتكلم الدلالة على أن تعجبه كان فى الماضى لزمـه زيـادة لفـظ "كان" بين " ما " التعجبية وفعل التعجب فتقول مثلاً : " ما كان أحسن زيدًا " ، ومثل ما مر فى قول الشاعر : وما كان أصبرا ، ومنـه قـول الشاعر :

ما كان أحسن مـن أجابك آخذًا ∴ بهـداك مجتنبًـا هــوى وعنــادًا

وحكم " كان " هذه مختلف فيه ، فمن النحاة من عدها زائدة لا اسم لها

ولا خبر ومنهم من عدها تامة واسمها ضمير يعود على المصدر ، ومنهم من عدها ناقصة على أن اسمها ضمير يعود على " ما " وخبرها فعل التعجب ، والأرجح الأول ، إذ قد أتى بها للدلالة على الزمن فقط .

الثانية : لوحظ فى الأمثلة السابقة الفصل أحيانًا بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو بالجار والمجرور مثل قول الشاعر فيما سبق : خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى ، ففصل بالجار والمجرور ومثل قول الآخر فيما مر : وأحْرِ – إذا حالت – بأن أتحولا ، ففصل بالظرف بينهما ، كما لوحظ أن كلا منهما متعلق بفعل التعجب ، ومعروف أنه يغتفر فى الظرف والمجرور ما لا يغتفر فى غيرهما ، ذلك أن فعل التعجب جامد ضعيف فى العمل ، فحقه أن يكون بجوار معموله لا يفصل بينهما فاصل .

وقيل يجوز الفصل بالنداء كما ورد عن سيدنا علىّ بن أبى طالب حينما استشهد عمار بن ياسر ، قوله : " أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً " .

تنبيه : سبق فى علم الصرف أن عرفنا أن هناك صيغًا أخرى تدل على التعجب مثل تحويل الفعل إلى صيغة " فَعُل " الدالة على الطبائع والغرائز مثل قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ، ذلك أن الفعل الأصلى هو كبر بكسر الباء كفرح ومضارعها يكبر بفتح الباء كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ﴾ ، ولكنه تحول إلى باب " كرُم " لهذه الدلالة ، وسبق أيضًا فى علم الصرف كيفية الإتيان بصيغتى التعجب وشروط ذلك المتفقة مع شروط صوغ اسم التفضيل .

أسلوب المدح والذم

إذا أرادت العرب أن تمدح شيئًا أو تذمه لجأت إلى تعبيرات خاصة تدل على ذلك منها :

١ – تحويل الفعلين المتصرفين الدالين على النعمة والبؤس وهما : نَعِم وبَئِس بزنة فَرِح ومضارعها : يَنْعَم ويَبْأس ، واسم فاعلها : ناعِم وبائس .. إلى صيغة أخرى جامدةٍ غير متصرفة ، محبوسة على معنى المدح أو الذم ، فيكسرون النون والباء ، ويسكنون العين والهمزة على وزن بِئْر وإثْم فيصيران نِعْم وبئس .

أنواع الفاعل : ثم يتحكمون في فاعلهما بإحدى الطرق الآتية :

أ – أن يكون محلّى بالألف واللام ومن أمثلة المدح قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ ، وقوله: ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ ، وقوله:﴿ فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، ومن أمثلة الذم قوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ ، وقوله : ﴿ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾.

وهذه اللام إما أن تكون للجنس فيأتى المدح أو الذم من جهة أن المتكلم يمدح الجنس كله من أجل ممدوحه ، من حيث إنه فرد من هذا الجنس ، وإما أن تكون للعهد فيقصد بالجنس فرد واحد هو الممدوح .

ب – أن يكون هذا الفاعل مضافًا إلى ما فيه " ال " نحو قوله تعالى في مجال المدح : ﴿ وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ، وفي مجال الذم قوله سبحانه : ﴿ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

جـ- أن يكون مضافًا إلى اسم مضاف لما فيه " ال " وهذا قليل ومثاله قول أبى طالب عن رسول الله ﷺ : " فنعم ابن أخت القوم " ، وقول بعض الشعراء :

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

د – أن يكون مضافًا إلى نكرة وهذا أقل مما سبق والذى أجازه الفراء ومثاله قول الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ∴ وصاحب الركب عثمان بن عفانا

هـ- أن يكون الفاعل مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز وذلك كثير ومثله قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ ، وقول الشاعر :

نعم امرأ هرمٌ لم تعر نائبة ∴ إلا وكان لمرتاع لها وزَرا

ومما يختص به هذا الضمير أنه عائد على ما بعده ، وأنه مفرد دائمًا لا يثنى ولا يجمع .

وبما أن هذا التمييز مفسر للفاعل على المضمر فالمنطق يقرر : إنه إذا كان هذا الفاعل ظاهرًا فلا يحتاج إلى تفسير ، فلا يجمع بين الظاهر والتمييز ، ولكن بعض الأساليب العربية الفصيحة قد جمعت بينهما فى مثل قول الشاعر :

نعم الفتاةُ فتاةً هند لو بذلت ∴ ردّ التحية نطقًا أو بإيماء

وقول جرير :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ∴ فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقول الشاعر :

تخيّره فلم يعدل سواه ∴ فنعم المرء من رجل تهامى

وأمام هذه النصوص حكم عليها سيبويه والسيرافى بأنها شاذة لا يقاس عليها ، وجوز المبرد وابن السراج القياس عليها .

و - أن يأتى بعد فعل المدح أو الذم لفظة " ما " داخلة على اسم مفرد نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وقولك : " بئسما عمل بغير إخلاص " .

وهنا يمكن اعتبار " ما " معرفة تامة فتكون فاعلاً بمعنى : نعم الصدقة هى وبئس العمل عمل بغير إخلاص ، كما يمكن أن تكون نكرة تامة فتعرب تمييزًا كأنك قلت : بئس عملاً عمل بغير إخلاص .

ز - أن يأتى بعد الفعل لفظ " ما " داخلاً على جملة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ ، وفى هذه الحالة يمكن أن تكون " ما " موصولة فتكون فاعلاً والجملة بعدها صلة الموصول ، والتقدير : بئس الذى اشتروا به أنفسهم ويمكن أن تكون نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والجملة بعدها صفة لها، والفاعل ضمير ، ويمكن أن تكون " ما " موصولة وهى المخصوص بالمدح أو الذم ، والفاعل ضمير مستتر والجملة صلة ، ويمكن أن تكون " ما " كافة للفعل عن العمل فلا يكون له فاعل ، وهذا التوجيه أضعفها .

المخصوص بالمدح أو الذم :

يبين الفاعل فى هذا الأسلوب الصفة أو الموقف الذى من أجله جاء المدح أو الذم ، ويأتى المخصوص محددًا شخص الممدوح أو المذموم فإذا قلنا : نعم البطل خالد ، كان الفاعل مبينًا للصفة الممدوحة وهى البطولة ، وكان المخصوص بمدح هذه الصفة فيه هو خالد ، فخالد إذن هو المسند إليه المدح ولذلك يصلح أن يكون مبتدأ متأخرًا والجملة قبله هى الخبر ، كما يصلح أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وفى كلا الإعرابين يسند المدح إليه .

هذا هو الأصل ، وقد نجد فى كثير من النصوص أن يتقدم ما يدل على هذا المخصوص فيغنى ذلك عن ذكره كما سبق فى الأمثلة القرآنية فى قوله تعالى عن سيدنا أيوب : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، فلم يذكر المخصوص بعد

الفاعل لأن الحديث السابق عنه ، وقوله تعالى : ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ ، فالمذموم هنا جهنم وقد تقدمت في الجملة السابقة على جملة المدح فذكرها بعد ذلك عبث .

وقد يتقدم المخصوص على جملة المدح فنقول : محمد نعم الصديق ، فيتعين حينئذ أن يعرب مبتدأ وجملة المدح خبر .

ما يجرى مجرى " نعم وبئس " :

سبق أن تحدثنا فى باب التعجب أن تغيير صيغة الفعل الثلاثى إلى وزن " كرُم " يدل على أن هذا الفعل قد صار عند صاحبه كالغرائز الثابتة والأوصاف الدائمة ، من حيث إن هذا الوزن مختص بذلك ، ولأن هذا الفعل فى أصله لم يكن كذلك يأتى معنى التعجب فى الأسلوب ، غير أن استعمال هذا الفعل – بعد تحويله – يسير على نمط أفعال المدح والذم وقد مثلنا هناك بقوله تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ ﴾ ، وحين نتأمل هذا التركيب نرى أن الفاعل فيه ضمير مفسر بتمييز أتى بعده المخصوص ، على نسق النوع الخامس من الطرق التى يأتى عليها الفاعل فى باب " نعم وبئس " كما سبق بيانه ، ذلك أننا نعرب هذه الآية كما يأتى : كبُر فعل ماض محوّل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : هو ومفسره متأخر عنه ، مقتًا : تمييز لهذا الضمير منصوب بالفتحة، وأن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون ، تقولوا : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر تقديره : قولكم وهو مبتدأ متأخر والجملة قبله خبر، ما: اسم موصول مبنى فى محل نصب مفعول به ، لا : حرف نفى ، تفعلون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل والجملة صلة لا محل لها من الإعراب .

وهكذا ما أتى على هذا النسق مثل قوله سبحانه : ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ

الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاء سَبِيلاً ﴾ ، ومع جريان هذا الفعل المحول مجرى " نعم وبئس " فى طرق مجئ الفاعل مقترنًا بـ " ال " أو مفسرًا بتمييز نجد أن هذا الفعل ينفرد بأن يأتى فاعله اسمًا ظاهرًا مجردًا من " ال " فنقول : فَهُم محمد بمعنى : ما أفهمه وبمعنى مدح ما لديه من فهم، كما أنه يأتى مجرورًا بالباء كما فى الصيغة الثانية من فعلى التعجب وذلك كقول الشاعر :

حُبّ بالزور الذى لا يرى ∴ منه إلا صفحة أو لمام

وقول الآخر :

فقلت اقتلوها عنكمُ بمزاجها ∴ وحُبّ بها مقتولة حين تقتل

حبذا ولا حبذا :

مما يستعمل للمدح والذم مثل " نعم وبئس " قولهم : حبذا ، فى المدح ، ولا حبذا فى الذم ، قال الشاعر :

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ∴ إذا ذُكِرَتْ مَىٌّ فلا حبذا هِيا

وقال الآخر :

ألا حبذا عاذرى فى الهوى ∴ ولا حبذا العاذل الجاهل

وفى إعراب هذا الأسلوب لنا طريقتان : إحداهما إعراب " ذا " فاعلاً وإعراب ما بعده مخصوصًا بالمدح ، والآخر : اعتبار " ذا " جزءًا من الفعل، والفاعل ما بعده ، فإذا أعربنا قولنا : حبذا الإخلاص : كان لنا أن نقول : إن حب فعل ماض ، وذا فاعل والإخلاص مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر أو خبر لمبتدأ محذوف ، ولنا أن نقول : إن " حبذا " فعل ماض ، الإخلاص : فاعل ، ولجواز إعراب ما بعد " حبذا " فاعلاً لا يصح تقديم المخصوص بالمدح أو الذم ، عكس ما يجوز فى أسلوب " نعم وبئس " .

اسم التفضيل

استعماله وإعماله

من نافلة القول أن نذكّر بما تناوله علم الصرف من تعريف اسم التفضيل بأنه " اسم صيغ للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما عن الآخر فيها " سواء كانت هذه الصفة ممدوحة أم مذمومة ، وأن صيغة التفضيل للمذكر " أفعل " وللمؤنث " فُعلى " ، وأن لتلك الصيغة شروطًا وضوابط تتفق مع ضوابط صياغة فعل التعجب ، وأن لاسم التفضيل أحوالاً من حيث تجرده من " ال " والإضافة ، واقترانه بـ " ال " ، واستعماله مضافًا لنكرة ، ومضافًا لمعرفة .

أحوال اسم التفضيل :

أ – من أمثلته مجردًا ، قوله تعالى : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾ ، وقوله سبحانه: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ، وحكم هذا النوع إفراده ولو كان بين متعدد ، وتذكيره ولو كان بين مؤنثين ، ومجئ "من" الجارة قبل المفضل عليه ، وهذا واضح فى المثالين السابقين .

ومما ينبغى التأكيد عليه أن هذه الصيغة قد يسلب منها معنى المقارنة والتفضيل إذا لم يكن هناك مجال للتفضيل ، كما إذا وصف بها المولى جل وعلا مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، بمعنى هيّن ، أو هو فى تصور البشر أهون ، وقوله سبحانه : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾، بمعنى عالم ، إذ لا تصح المقارنة بين علم الله وعلم البشر ، ومن هنا أعربت " حيث " فى هذه الآية مفعولاً به لا ظرفًا ، ومثلها قوله تعالى : ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى عالم .

هذا وقد يفصل بين أفعل التفضيل والمفضل عليه المقترن بـ " من " بمعمول اسم التفضيل كما فى قوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ

أنفُسِهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ .

وقد يفصل بينهما بـ " لو " الشرطية كقول الشاعر :

ولفوك أطيب – لو بذلتِ لنا – ∴ من ماء موهبة على خمر

وقد يفصل أيضًا بالنداء كقول جرير :

لم ألق أخبث – يا فرزدق – منكم ∴ ليلا وأخبث فى النهار نهارا

ب – ومن أمثلته مقرونًا بـ " ال " قوله تعالى : ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ ﴾ ، وقوله: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ ، وقوله : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ ، وقوله : ﴿ فَآخَرَانِ يِقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ .

ولعلنا قد لاحظنا أن اسم التفضيل مطابق لموصوفه فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وفى الإعراب إذا وقع اسم التفضيل نعتًا لما قبله ، كما أنه لم يؤت بـ "من" جارة للمفضل عليه كما فى النوع السابق .

جـ– ومثال المضاف لنكرة قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ الإنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً ﴾، وقوله : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ، وهذا النوع يشترك مع النوع الأول فى التزام الإفراد والتذكير ويختلف عنه فى أن المضاف إليه تلزم فيه المطابقة لما قبله فنقول : محمد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأة ، وهكذا .

د – ومثال المضاف لمعرفة المقصود منه المفاضلة قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجَرِمِيهَا ﴾ ، وفى هذين المثالين نرى اسم التفضيل مرة مطابقًا ومرة غير مطابق ، وكل منهما جائز باطراد ، وقد اجتمع فى

حديث رسول الله ﷺ كلا الاستعمالين حين قال : « **ألا أخبركم بأحبكم إلىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة : أحاسنكم أخلاقًا الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون** » ، فقد أفرد " أحب وأقرب " وجمع " أحسن " على : أحاسن لإضافة الجميع إلى المعرفة .

فإذا لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة نحو قولهم : " الناقص والأشج أعدلا بني مروان " أى : عادلاهم إذ لم يكن فيهم عادلون سواهما .

عمل اسم التفضيل :

اسم التفضيل أحد المشتقات من المصدر – على رأى البصريين – فهو يدل على الحدث والذات كما يدل على ذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، وبدلالة كل من هذه المشتقات على الحدث تستحق الإعمال فى فاعل الحدث ، ومن هنا لم يخالف أحد من النحاة فى أن اسم التفضيل مطلقًا فى كل استعمالاته يتحمل ضميرًا يستتر فيه ويرفعه ، كما تقول : محمد أفضل الأنبياء وأبو بكر أفضل الصحابة ، ففى أفضل فى كلا المثالين ضمير يعود على كل من محمد وأبى بكر وهو فاعل اسم التفضيل ، فإذا تحول هذا الضمير إلى اسم ظاهر وجدنا العرب يختلفون :

فمنهم من يرفعه كما كان يرفع الضمير وعلى هذا حكى سيبويه قولهم : مررت برجل أفضلَ منه أبوه ، بفتح اللام فى أفضل على أنها صفة لرجل مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وأبوه فاعل لها .

– وأكثر العرب فى مثل هذا يرفعون كلمة " أفضل " على أنه خبر مقدم ، وأبوه مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة لرجل ، والرابط الضمير الموجود فى " منه " .

– فإذا جاء اسم التفضيل نائبًا عن فعله مع وجود معنى المفاضلة صح أن يرفع الاسم الظاهر بإجماع النحاة ، لأنه حينئذ يكون قد حل محل الفعل فيعمل عمله ، وقد وضع النحاة لهذا الموضع ضوابط يتحقق معها نيابة اسم

التفضيل عن فعله ، واشتهرت لديهم باسم " مسألة الكحل " وهذه الضوابط تتلخص فى أن يسبق اسم التفضيل نفى أو شبهه ، وأن يكون مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو قولهم : " ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد " ، وهذا المثال هو سبب تسميتهم لهذا الموضع بمسألة الكحل .

وفى هذا المثال تحققت هذه الضوابط فقد تقدم النفى فى قوله : ما رأيت رجلاً ، وجاء الكحل مرفوعًا على أنه فاعل أجنبى عن الرجل، وهذا الكحل فى عين زيد أحسن من هذا الكحل فى عين غيره ، فقد فضل الكحل إذن على نفسه باعتبار وجوده فى عين زيد وباعتباره فى عين غيره ، ومثل هذا قول النبى ﷺ : « **ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه فى عشر ذى الحجة** » ، ومثال شبه النفى الذى ألحقه النحاة بالنفى النهى فى مثل قولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ، وكذلك الاستفهام فى مثل قولك : هل فى القوم رجل أقوى عنده الصبر منه عند علىّ .

هذا من ناحية رفعه للاسم الظاهر ، أما المنصوبات فهى على التفصيل الآتى :

- الظرف والمجرور والحال والتمييز والمفعول لأجله لا مانع من إعمال اسم التفضيل فيها .
- المفعول المطلق والمفعول معه لا يجوز نصبهما باسم التفضيل .
- المفعول به فيه خلاف .
- يشترط فى التمييز المنصوب باسم التفضيل أن يكون اسم التفضيل مضافًا إلى غيره نحو أنت أرقى الناس فكرًا وأكثرهم نفعًا ، فإن لم يكن مضافًا اشترط أن يكون التمييز فاعلاً فى المعنى مثل : محمد أكثر مالاً وأسعد حالاً .
- وإن كان اسم التفضيل مصوغًا من مصدر فعل متعد بحرف جر تعدى به

اسم التفضيل نحو : كان عمر بن الخطاب ﷺ أشفق الناس على الرعية وأزهدهم فى الدنيا وأسرعهم إلى إغاثة الملهوف .

التوابع

من شأن التابع دائمًا أن يسير خلف المتبوع ، يتحرى خطواته ، ويحاول أن يكون صورة مطابقة لمتبوعه حتى يرضى عنه ، ويسمح له بمتابعته ، وهذا هو شأن التوابع النحوية ، فكل تابع يتفق مع متبوعه فى إعرابه الحالىّ والمتجدد ، ولأنه تابع لا يستقل بإتمام الفائدة ، فالذى يتمم الفائدة هو الخبر ، والخبر – كما هو معروف – لا يتبع المبتدأ دائمًا فى الرفع ، فقد يدخل على المبتدأ ناسخ يغيّر إعرابه ، ويظل الخبر على حاله فى الرفع ، كما إذا دخلت "إنّ" على المبتدأ فى مثل قولك : " إن محمدًا ذو خلق " – وقد يتغير الخبر إلى النصب لو دخلت على المبتدأ " كان " فى قولك : كان محمد ذا خلق ، لكن التابع يظل على إعراب متبوعه أيًا كان وضعه ، بحيث لو كان مرفوعًا كان التابع مثله ، ولو كان غير ذلك تغير مثله ، فتقول: هذا محمد ذو الخلق، ورأيت محمدًا ذا الخلق ، وجلست إلى محمد ذى الخلق .

وهكذا بقية التوابع .. فالتابع النحوى هو اللفظ المتأخر المشارك لما قبله فى نوع إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبرًا .

والتوابع النحوية المتفق عليها أربعة هى : النعت ، والتوكيد ، وعطف النسق ، والبدل ، وهناك خلاف حقيقى فى إضافة عطف البيان إلى هذه التوابع سيتضح وجه الحق فى ذلك عندما نتعرض إلى باب البدل .

التابع الأول : النعت

قد يعبر عنه بالصفة ، وهو " تابع يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به " ونقصد بالتكميل أحد المعانى الآتية :

١ – توضيح المتبوع المعرفة . ٢ – تخصيص المتبوع النكرة .

٣ – إضافة معنى المدح أو الذم أو الترحم أو التوكيد بمعونة القرائن .

– وبهذا التعريف يتميز النعت عن غيره من التوابع ، فالتوكيد هو نفس المؤكد ولا يدل على معنى زائد عنه ، والنسق يشرك المعطوفين في الحكم والنسبة ، والبدل يدل على نفس المبدل منه أو بعضه أو ما يشتمل عليه ، أما بدل الغلط فهو يصحح ما سبق ذكره في المبدل منه .

– ومعنى دلالته على معنى فيما يتعلق به أن من أنواعه ما يكون وصفًا لمن له علاقة بالمتبوع وهو ما يسمى بالنعت السببي ، وسيأتي لذلك تفصيل وتوضيح .

أغراض النعت :

من تعريف النعت السابق يمكن استخلاص أغراضه على الوجه الآتي :

١ – توضيح المتبوع المعرفة ، فقد يسمى أكثر من شخص باسم واحد ، فيأتي النعت ليوضح المقصود بالحديث عنه مثل : جاء عليٌّ الفقيهُ ، وهذا عليٌّ التونسيُّ ، وذاك عليٌّ النجارُ .

٢ – تخصيص المتبوع النكرة ، بمعنى تقليل الاشتراك في المتبوع ، فإذا قرأت كتابًا وأردت أن تحدث بذلك فإن السامع يذهب فكره إلى أنواع الكتب ولا يتبين نوع ما قرأت ، فإذا قلت : قرأت كتابًا أدبيًا ، توجه ذهن السامع إلى نوع خاص من الكتب هو كتب الأدب .

٣ – المدح أو الذم ببيان صفة محمودة في المتبوع ، أو صفة مذمومة فيه .
فنقول في المعنى الأول : أعجبت بسيرة أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق .
وتقول في المعنى الثاني : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والعدو اللئيم .

٤ – طلب الرحمة وإظهار المسكنة ، تقول : اللهم إني عبدك الضعيف الفقير إلى عفوك .

٥ – توكيد المتبوع نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾، وقوله سبحانه : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ ﴾

تقسيم النعت :

من تعريف النعت أيضًا يتبين أن من النعت ما يكمل المتبوع نفسه ، وذلك حين تكون الصفة التى بيّنها النعت حقيقة موجودة فى هذا المتبوع .. ومنه أيضًا ما يبيّن صفة فيما بينه وبين المتبوع علاقة ، ولهذا ينقسم **النعت** إلى : نعت حقيقى ونعت سببى ، ولكل من هذين القسمين ضوابط وأحكام نتبينها فيما يأتى :

النعت الحقيقى : هو ما يفيد فى متبوعه معنى ، ويتضمن ضميرًا يعود على هذا المتبوع .

ومن أحكامه أنه يتبع منعوته فى أربعة أوجه من عشرة :

١ – فى واحد من أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر .

٢ – فى واحد من أوجه الإفراد والتثنية والجمع .

٣ – فى واحد من التعريف والتنكير .

٤ – فى واحد من التذكير والتأنيث .

– فقولنا : شرح الأستاذ الحريص على طلابه شرحًا وافيًا ، نرى النعت الأول وهو " الحريص " قد أخذ الرفع ، والإفراد ، والتعريف ، والتذكير ، لأن متبوعه كذلك ، وقد اشتمل على ضمير عائد على المتبوع لأن هذا النعت صفة مشبهة فاعلها ضمير مستتر تقديره : هو .

ونرى النعت الثانى وهو " وافيًا " قد أخذ : النصب ، والإفراد ، والتنكير ، والتذكير ، واشتمل أيضًا على ضمير عائد على المتبوع بحكم أن النعت هنا اسم فاعل .

– وقولنا : سعدت بمعرفة الشيخين الجليلين .. قد أخذ النعت فيه وهو " الجليلين " : الجر ، التثنية ، التعريف ، التذكير من حيث إن المتبوع

وهـو " الشيخين " قد استحق هذه الأوجه ، وتضمن النعت كذلك ضميرًا يعود على المتبوع هو الفاعل لهذا الوصف .

النعت السببى : هو ما يفيد معنى فى شيء متعلق بالمنعوت ، كما أردت أن تصف ابنه أو أباه أو أمه في أثناء الحديث عنه فتقول مثلاً : هذا عليٌّ الفاضل أبوه العفيفة أمه المجتهد ابنه ، ويلاحظ هنا أن النعت قد رفع اسمًا ظاهرًا ولم يرفع ضميرًا كما فى النعت الحقيقى .

ومن أحكامه أنه يتبع منعوته فى اثنين من خمسة :

١ – في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة .

٢ – في واحد من التعريف والتنكير .

أما التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فحكم ذلك مع هذا النوع أننا نقدر هذا النعت الرافع لاسم ظاهر " فعلاً " ، ثم نعطيه الأحكام التى يقتضيها الفعل لو وقع مكان النعت ، فإذا كان الفاعل – وهو مرفوع النعت – مؤنثًا ، كان التأنيث للنعت واجبًا ولو كان المتبوع مذكرًا (كما كان ذلك مع الفعل الذى يأتى فاعله مؤنثًا) وذلك مثل : هذا رجل فاضلة أمه ، وإذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ظل النعت مفردًا لأن الفعل يظل موحدًا ، ولو كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، فتقول : شاهدت اليوم غلامًا حزينًا أبواه على مرضه ، ومررت بشاب رقيقة مشاعره ، عالية مروءته .

تنبيهات : هناك أحوال لا تلزم فيها المطابقة السابقة بين النعت والمنعوت وتعتبر استثناء من القاعدة من حيث إنها تحكمها قاعدة أخرى ، ومن ذلك :

١ – ما جاء على صيغة يستوى فيها المذكر والمؤنث مثل : صبور ، شكور، فتقول : هذه امرأة صبور وهذا رجل شكور ، ومثل قتيل وجريح ، إذ تقول : هذا شاب جريح وتلك فتاة قتيل .

٢ – صيغة " أفعل " فى اسم التفضيل إذا كانت مجردة من " ال " والإضافة

التزمت الإفراد والتذكير ولو كان الموصوف مؤنثًا فنقول : رأيت طالبة أذكى من عشرة طلاب .

٣ – صفة جمع المذكر لغير العاقل يجوز معاملتها معاملة المفرد المؤنث أو الجمع المؤنث ، تقول : إنها أيام معدودة ، ومعدودات ، قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾، وقال: ﴿ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً ﴾

٤ – إذا كان المنعوت تمييزًا مفردًا للأعداد المركبة أو المعطوفة أو العقود يجوز فى النعت مراعاة لفظ المنعوت وهو مفرد ، ويجوز الجمع مراعاة للمعنى ، تقول : هؤلاء خمسة عشر طالبًا ذكيًا أو أذكياء ، وعشرون رجلاً أديبًا أو أدباء ، وخمسة وثلاثون رجلاً عالمًا أو علماء.

٥ – بعض ألفاظ مسموعة يأتى نعتها غير مطابق فى الإفراد والجمع كقولهم: ثوب أخلاق (وهو جمع خلق أى بالٍ) وبرمة أعشار ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ ﴾ (والأمشاج جمع مشيج أى مختلط) .

متى يجوز الفصل بين النعت والمنعوت :

الأصل السائد فى الفصحى أن يأتى التابع مباشرة بعد المتبوع بدون فاصل ، وإذا كان هذا الفاصل أجنبيًا عنهما كان ذلك ممنوعًا مخالفًا لسنن العربية – أما إذا كان الفاصل متصلاً بأحدهما فإن الفصل به لا يضر ومثال ذلك :

١ – الفصل بمعمول النعت مثل قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ ، فالجار والمجرور " علينا " متعلق بالنعت المتأخر " يسير " وقد فصل بين النعت والمنعوت .

٢ – الفصل بمعمول المنعوت نحو قولك : يعجبنى حبك زيدًا الشديد ، فزيدًا مفعول به للمنعوت وهو " حبك " وقد فصل بين النعت والمنعوت .

٣ – الفصل بمعمول العامل فى المنعوت كقوله تعـالى : ﴿ سُبْحَانَ اللَّـهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ ، فـ " عما يصفون " جار ومجرور متعلق بسبحان ، وسبحان هى العامل فى لفظ الجلالة ، ولفظ الجلالة منعوت والنعت : عالم الغيب .

٤ – الفصل بمفسر العامل: نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾، فالفعل " هلك " مفسر للفعل المحذوف بعد حرف الشرط " إن " وجملة "ليس له ولد" نعت لكلمة " امرؤ " وقد فصل المفسر بين النعت ومنعوته.

٥ – الفصل بالقسم نحو قوله تعالى : ﴿ بَلَى وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ ، فجملة " لتأتينكم " جملة قسمية فصلت بين النعت " عالم الغيب " والمنعوت " ربى " .

٦ – الفصل بالجملة الاعتراضية كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ، فجملة " لو تعلمون " معترضة بين النعت ومنعوته .

أنواع النعت :

الأشياء التى ينعت بها أربعة :

أحدها : المشتق : وهو ما دل على حدث وصاحبه والمراد بصاحب الحدث من قام به الفعل ، أو اتصف به ، أو وقع عليه ، أو وقع منه ، ويشمل ذلك : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، صيغ المبالغة ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل وما جاء بمعنى اسم المفعول كجريح وقتيل – أما اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة فهذه مشتقات صرفية لا تدخل فى هذا النوع ، وقد مرت أمثلة لذلك .

الثانى : المشبه للمشتق فى المعنى : قد يقع الاسم الجامد موقع المشتق فيفيد معناه ، وبهذا يصلح أن يكون نعتًا ومن ذلك :

١ – أسماء الإشارة لغير المكان ، وتشمل الدالة على المفرد والمثنى والجمع كهذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء ، وهى تصلح نعتًا للمعارف من حيث

إنها معرفة ، تقول : شاهدت أخاك هذا يخطب الجمعة ، ومررت بـأبويك هذين يسعيان إلى مصلحتك ، وسمعت أبناءك هؤلاء وهم يتشاجرون ، والمعنى : سمعت أبناءك المشار إليهم .

أما أسماء الإشارة المكانية مثل : هنا ، وهناك ، وهنالك ، وثَمّ ، فلا تصلح بنفسها أن تكون نعتًا ، ولكن يمكن أن تتعلق بمحذوف يكون هذا المحذوف نعتًا مثل قولك : مررت بأسد هنا أمس ، وتقديره : مررت بأسد موجود هنا بحكم أن اسم الإشارة المكانى ظرف ولابد للظرف من متعلق .

٢ – ما دل على الصحبة وتشمل المفرد والمثنى والجمع أيضًا مثل : ذو ، وذات ، وذوا ، وذواتا ، وذوو ، وذوات ، وتصلح هذه الأسماء لنعت النكرات تقول : تنزهت اليوم فى حديقة ذات بهجة ، وكان معى صديق ذو مروءة ، وزملاء ذوو ذوق رفيع ، والمعنى : فى حديقة صاحبة بهجة ، وصديق صاحب مروءة ، وزملاء أصحاب ذوق رفيع .

٣ – الأسماء الموصولة سواء كانت للمفرد أم المثنى أم الجمع ، مثل : الذى ، والتى ، واللذان ، واللتان ، والذين ، واللاتى ، ولا تصلح نعتًا إلا للمعارف ، تقول : إن الشيخ الذى كان فى زيارتنا أمس رجل وقور ، وإن الرجال الذين قاموا بهذا الجهد لذو همة عالية ، وهكذا .

٤ – الأسماء المنسوبة مثل : هذا رجل دمشقىّ ، وتلك فتاة فلسطينية ، وهذان شابان مصريان ، وهؤلاء فتيات تونسيات ، ويصلح المنسوب أن يكون نعتًا لنكرة أو لمعرفة حسب موقعه فى الجملة ، تقول : هذا الشباب الفدائىُّ أمل الأمة .

٥ – المصغّر حيث إن الصيغة تدل على الوصف فحين تقول : هذا رجيل كأنك قلت : رجل صغير ، ومن هنا يدخل فى المشبه للمشتق ، ويصلح للنعت به فتقول : هذا رجل عُوَيْلم ، وذاك شاب جُمَيّل ، وهكذا .

الثالث : الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية ، غير أنها لا تأتى نعتًا إلا إذا تحققت فيها ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المنعوت نكرة لأن الجملة مؤولة بالنكرة ، فلابد من التطابق .

الثانى : أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت ويطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع وفى التذكير والتأنيث ، وهذا الضمير إما أن يكون ملفوظًا به كقوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** ﴾ ، وإما أن يكون مقدرًا مثل قوله سبحانه : ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا** ﴾ ، أى لا تجزى فيه .

الثالث : أن تكون الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه فلابد أن يكون معلومًا عند السامع من قبل، والإنشاء لا يفيد ذلك حيث يتعلق بالمستقبل، فإن ورد نص يوهم وقوع الجملة الإنشائية نعتًا وجب تأويله على إضمار القول قبله كما جاء فى قول الشاعر :

حتى إذا جنّ الظلام واختلط ∴ جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

والتقدير : جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط ، أى أنه يحاكى لون الذئب ، **فالنعت فى الحقيقة** هو المقدر بقولنا : **مقول** ، **والجملة الإنشائية** : هل رأيت الذئب قط ، مفعول به للقول المحذوف .

الرابع : المصدر الصريح الذى لا يبدأ بميم زائدة ولا يثنى ولا يجمع ، فهذا المصدر يؤول بالمشتق ويكون الوصف به مبالغة من المتكلم وكأن الموصوف به قد صار هو الحدث ، تقول : هذا رجل عدل ، فيتصور السامع أن العدل والرجل قد صارا شيئًا

واحدًا كما أن الصفة والموصوف كذلك ، والكوفيون يقولون : إن المصدر هنا ناب عن المشتق فعَدْل هنا بمعنى عادل ، والبصريون يقدرون قبله " ذو " أى صاحب عدل .

تعدد النعوت

فى هذا الباب سبع صور :

الأولى : أن يكون المنعوت دالاً على متعدد بأن كان مثنى أو مجموعًا ، ويكون النعت متحد المعنى ، وذلك كأن نصف أخوين بالعلم مثلاً ، ففى هذه الحالة نكتفى بتثنية النعت فنقول : إن أخويك العالمين قد تفوقا فى مجاليهما ، أو نصف جمعًا من النسوة بالعفة فنقول : الفتيات العفيفات أكثر حظًا فى معيشة سعيدة ، فنكتفى أيضًا بجمع النعت ، وهكذا .

الثانية : أن يكون المنعوت دالاً على متعدد ولكن النعت غير متحد فى المعنى أو فى اللفظ ، فيجب تفريق النعوت بحرف عطف ، ولا يصلح لذلك إلا " الواو " لأنها لا تدل على ترتيب النعوت فهى لمطلق الجمع ، فتقول : جاءنى شابان عالم وشاعر ، فالعالم غير الشاعر ، أو : جاءنى رجلان ذاهب ومنطلق ، فالذاهب هو المنطلق ولكن اللفظ مختلف ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بكيت وما بكا رجل حزين ∴ على ربعين مسلوب وبالِ

فالمسلوب الذى ذهب ولم يبق له أثر ، أما البالى فهو الذى ذهبت عينه وبقى أثره، فكل من النعتين مختلف ، ولذلك فصل بينهما بالواو.

الثالثة : أن يكون المنعوت متعددًا متفرقًا ، ويكون النعت متحدًا ، ومعنى العامل وعمله متحدًا كذلك ، وفى هذه الصورة يجوز اتباع النعت للمنعوت ، كما يجوز قطعه ، فتقول : جاء علىٌ وإبراهيم الظريفان ،

وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، فقد جاء النعت لكلا الموصوفين متحدًا ، وجاء العامل فى المثال الأول متحدًا فى لفظه ومعناه وعمله، وفى المثال الثانى جاء العامل متحدًا فى عمله وفى معناه دون لفظه ، فهنا يجوز الاتباع والقطع على تقدير فعل ناصب للنعت فتقول جاء علىّ وإبراهيم الظريفين ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلين ، كما أن هذين المثالين على صورة الرفع يمكن أن يكون النعت مقطوعًا بتقدير : هما .

الرابعة : أن يكون المنعوت متعددًا متفرقًا ، ويكون النعت متحدًا ، ولكن العامل مختلف فى المعنى والعمل ، أو فى المعنى فقط ، أو فى العمل فقط ففى هذه الحالة يجب القطع ، وأمثلة ذلك : جاء زيد ورأيت عمرًا الفاضلين ، بتقدير : أعنى ، وجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان ، بتقدير : هما ، وهذا مؤلم زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران ، أى : هما .

وتعليل وجوب القطع أن الاتباع يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفين فى المعنى أو العمل على معمول واحد ، لأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع .

الخامسة : أن يكون المنعوت واحدًا والنعت متعددًا ويمكن تعيين المنعوت دون ذكر النعوت ، ففى هذه الصورة يجوز الاتباع والقطع ، كما يجوز اتباع بعض النعوت وقطع بعضها بشرط تقديم المُتْبَع .

ومن شواهد جواز الاتباع والقطع قول الشاعرة :

لا يَبْعَدَن قومى الذين هُمُ ∴ سمُّ العداةِ وآفة الجُزُرِ

النازلون بكل مُعْترك ∴ والطيبون معاقد الأُزُرِ

فالمنعوت فى البيتين كلمة " قومى " ، وقد وصفت أولاً باسم الموصول " الذين " وهو مبنى لا تظهر عليه علامة الإعراب ، وجملة " هم سم العداة وآفة الجزر " صلة ، والنعتان الآخران وهما :

النازلون ، والطيبون جاءا مرفوعين على الاتباع أو على القطع بتقدير : هم النازلون ، ويلاحظ أن المنعوت هنا متعين بدون النعوت لأنه مضاف لضمير المتكلم .

ومن أمثلة جواز اتباع البعض وقطع البعض الآخر قولك : جاءنى محمد العالمُ الأديبُ النابهَ الأريبَ ، برفع النعتين الأولين على الإتباع، ونصب النعتين الآخرين على القطع بتقدير فعل ناصب .

السادسة : أن يكون المنعوت واحداً والنعت متعدداً ولا يمكن تعيين المنعوت بدون النعوت بأن يكون المنعوت معرفة مشتركة كأن يكون لك صديقان أحدهما تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه ، فهذا لابد فيه من الاتباع فنقول : جاءنى علىَ التاجرُ الفقيهُ أو التاجرُ الكاتبُ .

السابعة : أن يكون المنعوت واحدًا والنعت متعددًا ويتأتى تعيين المنعوت بواحد ، سواء كان المنعوت معرفة أم نكرة فيجب اتباع ما يعين المتبوع ، ويجوز فى الباقى الاتباع والقطع ، وقد جاء ذلك فى قول الشاعر :

ويأوى إلى نسوة عُطّلٍ ∴ وشُعثًا مراضيعَ مثل السعالى

فالمنعوت هنا نكرة تستوجب اتباع النعت الأول حتى تتخصص ، وهذا ما حدث ، ثم قطع النعوت التالية وهى : شعثًا مراضيع مثل السعالى ، على تقدير فعل ناصب لها .

تنبيه : لا يجوز قطع النعت إذا كان للتوكيد نحو قولك : أهلك الله عادًا بصيحة واحدة ؛ لأن القطع ينافى التوكيد .

وكذلك لا يجوز القطع فى الألفاظ التى كثر استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة حتى صارت كالمثل وذلك كقولهم : جاءوا الجمّاء الغفير .

والحالة الثالثة التى لا يجوز فيها القطع نعت اسم الإشارة مثل **قولك** : لله در هذا النابغة .

متى يحذف المنعوت أو النعت :

فى أى موضع من النحو نتحدث عن الحذف لابد من استحضار القاعدة المشهورة : " حذف ما يُعلَم جائز " ، فيجوز حذف المنعوت :

١ - إذا كانت فى الأسلوب قرائن تدل عليه بعد حذفه كأن يكون النعت مختصًا بالمنعوت مشهورًا به مثل : ركبت صاهلاً ، أى فرسًا صاهلاً ، أو يكون قد ذكر في الأسلوب ما يعينه كقوله تعالى : ﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۞ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** ﴾ ، أى دروعًا سابغات وقد تقدم ما يدل عليه وهو الحديد ، وكقولك : ألا ماءً ولو باردًا ، أى ولو كان ماء باردًا .

غير أن شرط ذلك أن يصلح النعت لمباشرة العامل فيحل محل المنعوت المحذوف ويعرب إعرابه .

٢ - ويجوز حذفه أيضًا إذا كان المنعوت بعضًا من اسم متقدم عليه فى الأسلوب مجرور بحرف الجر " من " وكان النعت جملة أو شبهها كقولهم : منا ظعن ومنا أقام ، أى : منا فريق ظعن وفريق أقام ، فكلمة فريق جزء من الضمير السابق عليها وهو " نا " وهذا السابق مجرور بـ " من " ، والنعت جملة " ظعن " وجملة " أقام " .

٣ - ويجوز حذفه أيضًا إذا كان الاسم السابق مجرورًا بحرف الجر " فى " كقول الشاعر :

لو قُلتَ ما فى قومها لم تِيثَم ∴ يفضُلُها فى حَسَبٍ وميسَم

الأصل : لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو " أحد " وسُبِق باسم يشتمل على هذا المنعوت وهو " قومها " وجاء النعت جملة هى " يفضلها " وقد كسر حرف المضارعة فى الفعل : تأثم ثم أبدلت الهمزة ياء لكسر ما قبلها فصارت تيثم ، وقد فصل بين الخبر " فى قومها " والمبتدأ المحذوف وهو المنعوت " أحد " بجملة جواب

الشرط " لو " ، وهو : لم تيئم .

٤ – يجوز حذف النعت إن عُلِم وظهر فى الأسلوب قرينة تدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ، فإن فى الأسلوب ما يدل على النعت المحذوف وهو كلمة " صالحة " فقد سبق كلام العبد الصالح " فأردت أن أعيبها " وكذلك هناك قرينة معنوية وهى أن الملك الغاصب لا يأخذ إلا السفينة الصالحة ، ومن شواهد هذا الحذف قول الشاعر :

وقد كنت فى الحرب ذا تُدْرَأٍ ∴ فلم أُعْطَ شيئًا ولم أمنَع

والتقدير : ولم أُعط شيئًا طائلاً ، بالرغم من أنى كنت ذا عدة وقوة وشجاعة فى القتال ، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر :

ورب أسيلة الخدين بكرٍ ∴ مهفهفةٍ لها فرع وجيد

والتقدير : لها فرع أى شعر أسود ، وجيد طويل .

٥ – قد يحذف النعت والمنعوت معًا إذا دلت القرينة عليهما ، وهذا قليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَى ﴾ ، أى لا يحيا حياة نافعة فليست هناك واسطة بين الحياة والموت .

تنبيهات سريعة :

١ – يجوز أن يُنعت النعت فتقول : هذا ورق أبيض ناصع البياض ، وهذا وجه مشرقٌ أىَّ إشراق .

٢ – إذا جاء قبل النعت المفرد " لا " النافية ، أو " إما " التفصيلية ، وجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو العاطفة لما بعدهما على ما قبلهما ، تقول : صحبت صديقًا لا بخيلاً ولا مسرفًا ، واختر زميلاً إما شاعرًا وإما خطيبًا .

٣ – إذا اختلفت أنواع النعوت بأن كان بعضها مفردًا وبعضها جملة وبعضها شبه جملة فالغالب تقديم المفرد ثم شبه الجملة ثم الجملة ، قال تعالى :

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ ، ومن غير الغالب قوله سبحانه : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، فقدم الجملة على المفرد وهو فصيح أيضًا .

٤ – أسماء الإشارة والأسماء الموصولة يصح أن تقع نعتًا ومنعوتًا ، تقول : مررت بأخيك هذا ، ومررت بهذا المدرس من قبل ، وقدرت الطالب الذى يهتم بدراسته ، والذى يهتم بدراسته المجد فى عمله له مستقبل مشرق ، ولا يكون أحدهما نعتًا إلا لمعرفة لأنهما من المعارف ، ونعت اسم الإشارة يجب أن يكون مقرونًا بـ " ال " .

٥ – الضمير والمصدر الدال على الطلب وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام مما لا يُنعت ولا ينعت به ، والأعلام تُنعت ولا ينعت بها .

٦ – يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع الإفراد والتكسير فتقول: مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه .

التوكيد

قد ينتاب السامع شك فى الخبر الذى تخبره به إذا كانت المعلومات التى يتضمنها حديثك غريبة عليه ، وقد تذهب به الظنون أنك تبالغ وتستعمل أساليب المجاز وتريد أن تعمّى عليه .

وقد يجد صعوبة فى تصديق ما تدعيه من العموم والشمول فى الحكم فينسب ذلك إلى أنك تعبر عن المعظم والكثير ولا تقصد الكل والجميع .

وقد لا يتمكن السامع من إدراك ما يتحدث به المتكلم أو ينِدُّ عن ذهنه كلمة مما تقول .

من أجل هذا كله وضع العرب ما يزيل هذه الشكوك ، وجمع النحاة ما وضعوه وقدموه على شكل قواعد منضبطة نحاكى بها ما ينطق به الفصحاء، فكان هذا التابع وهو التوكيد ، وقسموه إلى : لفظى : يؤدى مهمته بتكرار اللفظ ، ومعنوى : يقوم بمهمته عن طريق ألفاظ محددة ، وعرفوا المعنوى بأنه : " التابع الذى يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقى الظاهر وعدم إرادة العموم والشمول " .

توكيد الذات

وحددوا لهذا التوكيد المعنوى سبعة ألفاظ منها لفظان يؤكد بهما المتبوع لرفع المجاز عن الذات ، وهما : النفس والعين ، تقول : حضر رئيس الجمهورية إلى قريتنا ، فيظن السامع أن الذى حضر هو مندوبه ، أو قرار بحل مشكلاتها ، فإذا أضفت كلمة النفس ، أو العين ، أو هما معًا ، ارتفع هذا الشك فتقول: حضر رئيس الجمهورية نفسه أو عينه أو بنفسه أو بعينه أو نفسه عينه ، على حسب درجات الشك التى يدركها المتكلم لدى السامع .

وقد لاحظ النحاة فى هذا الأسلوب بعض الضوابط التى تجعله مساير

للفصحى وهى :

١ – لابد من اتصال ضمير مطابق للمتبوع المؤكَّد ، فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير والتأنيث ، بحيث إذا كان المؤكّد مفردًا كان الضمير كذلك ، كما مر فى المثال السابق ، وإن كان مثنى كان الضمير مثنى كذلك ، وأيضًا فى حالة الجمع ، كما أن المؤكد إذا كان مؤنثا عاد الضمير عليه مؤنثًا كذلك ، تقول : جاءت الأميرة بنفسها إلى الحفل ، وجاء الوزراء أنفسهم ليودعوا الحجاج .

٢ – لابد من مطابقة لفظ النفس والعين للمتبوع المؤكد ، فى حالتى الإفراد والجمع ، أما فى التثنية فالأصح جمعهما على " أفعُل " كما فى الجمع فتقول فى التثنية : شاهد الرئيسان أنفسهما مناورة عسكرية للجيش ، ويجوز إفراد اللفظين والاكتفاء بدلالة الضمير على التثنية فتقول : شاهد الرئيسان نفسهما، ويجوز أيضًا تثنيتهما فتقول: شاهد الرئيسان نفساهما ، ويترجح الإفراد على التثنية ، أما الأرجح فهو جمعهما على "أفعُل" .

توكيد العموم

أما الألفاظ الخمسة الباقية فهى : كلا ، كلتا ، كل ، جميع ، عامة ، ويؤكد بها لرفع احتمال عدم إرادة العموم بتقدير " بعض " مضاف إلى متبوعهن فتختص كلا وكلتا بتأكيد المثنى ، وتختص كل وجميع وعامة بتأكيد المفرد ذى الأجزاء والجمع فتقول : خرج الفريقان كلاهما منتصرين ، وتابعت الفرقتين كلتيهما فى أدائهما لمهمتهما ، وتقول : استعد الجيش كله – أو جميعه أو عامته – للقاء العدو ، وقال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ، ومن الملحوظ فى الاستعمال ما يأتى :

١ – ضرورة اتصال ضمير مطابق للمؤكد بهذه الألفاظ بحيث إذا جرد أى لفظ منها من الضمير لم يكن تأكيدًا ، فلو أضيف أحدهما إلى ظاهر

أعرب حسب موقعه فى الجملة ، قال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ، وقعت " كلتا " فى الآية مضافة للظاهر وبدئت بها الجملة فأعربت مبتدأ، وعوملت معاملة المقصور كالفتى والعصا، وقال تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ، لما قطعت " كل " عن الإضافة ووقعت فى أول الجملة أعربت مبتدأ كذلك ، وقال سبحانه : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ، حين جاءت " جميعًا " غير مضافة وقعت حالاً من اسم الموصول " ما فى الأرض " .

٢ – يمكن تأكيد المتبوع بالألفاظ الثلاثة مجتمعة إذا كان الإنكار شديدًا فتقول مثلا : سرت روح النضال فى الجيش كلّه جميعه عامته ، ويلتزم هذا الترتيب بين الألفاظ إذا اجتمعت ، والتوكيد بجميع وعامة قليل غريب ومنه قول الشاعرة ترقص ولدها :

فداك حيُّ خولان ∴ جميعُهم وهمدان

والتاء فى " عامة " للمبالغة وهى زائدة لازمة فى المذكر والمؤنث كنابغة ونافلة وراوية .

٣ – يجوز أن تقوى التوكيد بأن تتبع لفظ " كل " بكلمة : أجمع أو جمعاء أو أجمعين أو جُمَع ، فتقول : انتصر الجيش كله أجمع – ونجت الكتيبة كلها جمعاء ، وسجد الملائكة كلهم أجمعون ، وفازت الطالبات كلهن جُمَع ، وقد يتبع " أجمع " وفروعه بأكتع فأبصع فأبتع وفروعها للتقوية لكن استعمالها قليل ، وهى بمعنى " أجمع " .

٤ – قد يؤكد بكلمة " أجمع " وفروعها دون تقدم لفظ " كل " عليها ، قال تعالى : ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

٥ – لا يجوز القطع فى باب التوكيد المعنوى كما جاز ذلك فى النعت .

توكيد النكرة

نظر نحاة البصرة إلى أن ألفاظ التوكيد معارف من حيث ضرورة إضافتها إلى الضمير ، ومادامت معارف لا يجوز أن تؤكد إلا معرفة ، ومن هنا رفضوا تأكيد النكرة ، لكن الكوفيين نظروا إلى الفائدة فإن كان توكيد النكرة مفيدًا أجازوه ، وإلا فلا ، وخصوا ذلك بألفاظ الإحاطة ، وحددوا حصول الفائدة بأن يكون المتبوع النكرة محدودًا دالاً على شيء معلوم المقدار ، كزمن معروف بدايته ونهايته ، كيوم وأسبوع وشهر وعام ، أو شيء معدود ومعروف مقداره ، كدرهم ودينار ، فتقول: اعتكفت أسبوعًا كله، وصمت شهرًا كله ، وتصدقت بدينار كله ، ولا يجوز : صمت زمنًا كله ، ولا شهرًا نفسه ، ومن شواهد الكوفيين قول الشاعر الهذلى :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ∴ يا ليت عدة حول كلِّه رجب

وقد رده البصريون بأن الرواية الصحيحة : يا ليت عدة حولى كله رجبا، فيكون تأكيد المعرفة لإضافة حول إلى ياء المتكلم ، وقد صحح ابن هشام رأى الكوفيين وقبله ابن مالك .

توكيد الضمير

إذا أريد توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين وجب أولاً توكيده بالضمير المنفصل حتى يرتفع اللبس الذى قد يحصل من عدم هذا الفصل ، فحين تقول : هند خرجت نفسها يمكن فهم الجملة على أنها توفيت وأن " نفسها " فاعل ، أما إذا قلت : هند خرجت هى نفسها فإن اللبس يزول ، ويُعْرَب هذا الضمير المنفصل توكيدًا لفظيًا للمتصل ، أما نفسها فتوكيد معنوى ، وبهذا يجتمع فى هذا المثال التوكيد اللفظى والمعنوى .

وقد فهم من تحديد الضمير المرفوع أن توكيد الظاهر لا يشترط توكيده

بالضمير المنفصل ، فتقول : قام زيد نفسه ولا تقول : هو نفسه ، أما الضمير المنصوب فلك أن تقول : قابلته نفسَه ، أو تقول : قابلته هو نفسه ، وكذلك المجرور يجوز إلحاق الضمير المنفصل بينه وبين التوكيد ، ويجوز عدم إلحاقه ، تقول : مررتِ بهم أنفسهم ، وتقول أيضًا : مررت بهم هم أنفسهم .

وإذا كان التوكيد بغير النفس والعين جاز إلحاق الضمير أيضًا ، فتقول : قاموا كلهم وقاموا هم كلهم ، وبذلك نخلص بأن الوجوب خاص بالضمير المرفوع المتصل إذا كان التوكيد بالنفس أو بالعين فقط .

التوكيد اللفظي

قد يكون المرء مشغولاً ذهنيًا بأمر ما، فلا يدرك من كلام المتحدث أوله، أو يكون المتحدث سريع الأداء فلا يتبين السامع بعض كلماته ، وعلاجًا لهذه الظاهرة يأتي التوكيد اللفظي لمهمة أساسية هي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه من أول الأمر وله مهمات فرعية ، فقد يراد منه التهديد والوعيد كما في قوله سبحانه : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، وقد يأتي للتهويل مثل قوله عز شأنه : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۞ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ، وقد يأتي للتلذذ بترديد لفظ المحبوب نحو قولك : الجنة الجنة نعم الفائزون بها ، الصحة الصحة أغلى شيء في الحياة ، مصر مصر جنة الله في أرضه، وقد يأتي للتحذير كقوله ﷺ : « **أيما امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها باطل باطل** » .

كيفيته :

أ – يكون بتكرير اللفظ بنصه ، ويغتفر التغيير اليسير نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ ، فكلمة "أمهل" توكيد لكلمة " مهّل " وقد فصل بينهما بمفعول الفعل الأول .

ب - أو بذكر مرادفه، وهو اللفظ الذى يؤدى معنى الأول ويخالفه فى حروفه، كالذهب والتبر ، والأسد والضيغم ، وقام ووقف ، وقعد وجلس ، ومات وتُوُفِّى ، ونعم ، وجَيْر ، ومن ذلك قول الشاعر :

أنت بالخير حقيقٌ قَمِنُ

- ويكون بتكرير الجملة مع العطف بين الجملتين بـ " ثُمّ " فذلك هو الأكثر كما فى قوله سبحانه : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ۞ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ .

وقد تتكرر الجملة بدون عاطف كما فى قوله ﷺ : « **والله لأغزونّ قريشًا** » وكررها ثلاث مرات بلا عاطف .

بل قد يجب ترك العاطف إن أدى وجوده إلى لبس ، كما تقول : شرحت الدرس شرحت الدرس ، فلو أتيت بعاطف لفهم أنك شرحته مرتين .

- وإذا كان المؤكَّد ضميرًا منفصلاً، أو حرفًا من حروف الجواب وهى: لا ، بلى ، نعم ، جير ، أجل ، إى ، جاء التوكيد بتكرير الضمير أو الحرف من غير شرط كقول الشاعر :

فإياك إياك المراءَ فإنه ∴ إلى الشر دعّاء وللشر جالب

وقول الآخر :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ∴ أخذت علىّ مواثقا وعهودا

- أما إذا كان المؤكد ضميرًا متصلاً فإما أن يؤكد بالضمير المنفصل المرفوع ولو كان المتصل منصوبًا أو مجرورًا مثل : سَعِدْت أنت ، وأكرمتك أنت ، ومررت بك أنت ، واجتهدت أنا ، فأكرمنى أنا ، فأهديته كتابى أنا ، وأكرمته هو ، ومررت به هو ، ولك فى هذه الحالة أن تعرب الضمير المنفصل توكيدًا لفظيًا أو بدلاً ، كما أن لك أن تؤكده بالضمير المنفصل المنصوب إذا كان المؤكّد متصلاً منصوبًا فتقول : أكرمتك إياك، أو مجرورًا فتقول : مررت بك إياك ، وهذا على مذهب الكوفيين ، لأن البصريين يعدون ذلك من باب البدل فحسب ، وإما أن يعاد مع الضمير

المؤكّد ما اتصل بالضمير المؤكّد بنفسه فتقول : عجبت منك منك ، ورأيتك رأيتك ، وهذا كتابى كتابى .

- وإذا كان المؤكَّد حرفًا غير جوابى وجب أمران : أحدهما : الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد ، والآخر : إعادة ما اتصل بالمؤكَّد إن كان مضمرًا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ ، فقد فصل بين " أنّ " الأولى والثانية بالظرف ، وأعيد الضمير المتصل بالحرف مع المؤكِّد ، ويجوز فى هذه الآية أن يكون المؤكد فيها هو الضمير المتصل وأعيد معه ما اتصل به وهو الحرف كما سبق فى توكيد الضمائر المتصلة .

فإن كان ما اتصل بالحرف اسمًا ظاهرًا وجب إعادته بنفسه أو بضميره فتقول : إن مصر إن مصر سيحميها الله من عبث العابثين ، أو تقول : إن مصر إنها سيحميها الله ، وهذا هو الأولى .

- أما اتصال الحرفين بلا فاصل فذلك شاذ لا يقاس عليه كقول الشاعر :

إن إن الكريم يحلم ما لم ∴ يَرَيَنْ من أجاره قد ضِيمَا

فقد كان المتبع السائد أن تقول : إن الكريم إنه يحلم .

والأكثر شذوذًا أن يتصل الحرفان بلا فاصل وهما على حرف واحد مثل قول الشاعر :

فلا والله لا يُلْفَى لما بى ∴ ولا لِلِما بهم أبدا دواء

فإذا فصل بحرف العطف بين طرفى التوكيد كان ذلك أسهل ولكنه يظل فى نطاق القليل وذلك كقول الشاعر :

حتى تراها وكأن وكأن ∴ أعناقها مشددات بقرن

عطف النسق

من أساليب الاختصار فى اللغة ألا يتكرر الحدث الذى قام به جمع من الناس ، فيكفى أن يذكر هذا الحدث مرة ثم ينسب إلى كل من اشترك فيه بلا حاجة لإعادته ، فإذا أردت أن تعلن نتيجة الناجحين مثلاً بتقدير ممتاز لا يلزمك أن تذكر فعل النجاح والامتياز مع كل اسم من أسماء الناجحين ، ولكن يكفيك أن تقول : نجح بامتياز فلان وفلان ، فنرى هذه الواو قد أغنت عن تكرار العامل وأشركت من بعدها مع من قبلها فى نسبة النجاح ، فعطف النسق إذن هو : " تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف فيؤدى ذلك إلى اشتراك المتعاطفين فى الحكم الإعرابى " .

وأحرف العطف محصورة فى: الواو، الفاء ، ثم ، حتى ، أم ، أو ، بل ، لكن ، لا ، وهذه الأحرف منها ما يقتضى التشريك فى الإسناد إثباتًا ونفيًا وفى الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا وهى : الواو ، الفاء ، ثم ، حتى ، أو (المفيدة للتخيير أو الإباحة) ، وأم (المتصلة) .

ومنها ما يقتضى التشريك فى الإعراب دون المعنى والإسناد ، وهو الثلاثة الباقية : بل ، لا ، لكن ، ولكل من هذه الأحرف التسعة خصائص وضوابط استنبطها النحاة من استخدام العرب لها وهى :

الواو : معناها : مطلق الجمع والتشريك أى أنها تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها فى اللفظ والمعنى ، دون ترتيب فى قيام أحدهما بالفعل قبل الآخر، فتعطف المتأخر زمنًا على المتقدم كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾، كما تعطف متقدمًا فى الزمن أيضًا على متأخر مثل قوله سبحانه: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ ، وتعطف أيضًا المتصاحبين فى إيقاع الحدث كقوله عز وجل : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ .

خصائصها : تعتبر الواو أم الباب والأم دائمًا تختص بكثير من المهمات

لا يستطيع غيرها أن يقوم بها ومن هذه الخصائص :

١ - تعطف ما لا يصح الكلام إلا به كما إذا كان الفعل بطبيعته لا يتأتى إلا من اثنين مثل : اختصم على ومعاوية ، واصطف الكبير والصغير .

أو كان التعبير عن المعانى النسبية التى لا تقوم إلا بطرفين كما تقول : جلست بين عليّ وإبراهيم ، واستوى الحر والبرد ، فهذه الأمثلة لا يصلح الكلام فيها بترك العطف ولا بإيقاع حرف آخر مكان الواو .

٢ - تعطف الشيء على مرادفه ، لتقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده نحو : البغى والظلم وبال على صاحبه .

٣ - تعطف النعوت المتعددة المتفرقة والتى متبوعها متعدد غير متفرق نحو: أصبحنا أعزة وأحرارًا وأغنياء .

٤ - تعطف العام على الخاص نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ .

٥ - تعطف كلمتى التحذير أو الإغراء كقوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ ، فى التحذير ، وقولك : المروءة والنجدة فى الإغراء .

٦ - تقع قبل " إمّا " المسبوقة بمثلها نحو : إنكار المعروف إما جهل وإما حمق .

٧ - تقع قبل " لكن " كقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ .

٨ - تقع قبل " لا " النافية إذا عطفت مفردًا بعد نفى أو نهى نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللَّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلآئِدَ ﴾ .

٩ - يجوز حذفها لدليل كقول الشاعر :

فما كان بين الخير لو جاء سالما ∴ أبو حُجُر إلا ليال قلائل

أى بين الخير وبينى ، وكقولهم : راكب الناقة طليحان ، أى والناقة .

١٠ – يجوز أن تعطف عاملاً محذوفًا بشرط بقاء معموله ، مثال المعمول المرفوع قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ أى : وليسكن زوجك، فهى من عطف الجمل ، ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾ أى تبوأوا الدار وألفوا الإيمان ، ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، أى ولا كل بيضاء ، وإنما لم نجعل العطف فيما سبق على الموجود فى الكلام لئلا يلزم فى المرفوع أن يعمل فعل الأمر الرفع فى الاسم الظاهر ، ولئلا يلزم فى المنصوب كون الإيمان متبوأً وإنما يتبوأ المنزل ، ولئلا يلزم فى المجرور العطف على معمولى عاملين لأن سوداء معمول لـ " كل " و"تمرة" معمول لـ " ما " .

١١ – يجوز حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم : وبك وأهلاً وسهلاً، جوابًا لمن قال : مرحبًا ، والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً وسهلاً .

١٢ – يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ .

١٣ – تعطف كلمة " أىّ " على مثلها كقول الشاعر :

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ∴ أيّى وأيك فارس الأحزاب

الفاء : معناها : تفيد الترتيب والتعقيب ، وقد تفيد التسبب إن كان المعطوف جملة ، مثالها للترتيب والتعقيب قوله تعالى : ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ ، وقولك : من الخير الإنصات فالسماع فالفهم ، وقولك : تولى الخلافة أبو بكر فعمر فعثمان ، ومثالها للسببية قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾.

– هذا وقد اعتُرِض على إفادة الفاء للترتيب بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ، وحكاية الصحابة عن رسول الله ﷺ أنه " **توضأ فغسل وجهه ويديه** ... " والجواب عن ذلك أن الفعل قد يُطلَق ويراد منه الإرادة كما فى

الآية والحديثِ فالمعنى : أردنا إهلاكها فجاءها ، وأراد الوضوء فغسل.

- واعترض على دلالتها على التعقيب بقوله تعالى : ﴿ أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى ﴾ ، والجواب أن هنا ملحظًا بلاغيًا هو إرادة تقليل الفترة التى يحياها النبات مهما طالت ، وتقليل العمر الذى يحياه الإنسان مهما طال ، فعبر بالفاء لإفادة هذا المعنى ، وقيل إن هنا حذفًا تقديره : فمضت مدة فجعله غثاء ، والأول أظهر .

خصائصها :

١ - تعطف على صلة الموصول ما لا يصح وقوعه صلة لخلوه من العائد لأن ما فى الفاء من معنى السببية قد أغنى عن الرابط تقول : الذى يطير فأغتاظ الذباب ، واللذان يقومان فيغضب زيد أخواك - وكما جاز عطفها على صلة الموصول ما لا يصح وقوعه صلة تختص أيضًا بأن تعطف ما لا يصح أن يكون خبرًا أو صفة أو حالاً بجامع أن كل هذه الجمل تحتاج إلى رابط وهى تغنى عن الرابط ، مثال الخبر قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ عطفت جملة " فتصبح " على جملة " أنزل " والأخيرة خبر لـ " أنّ " ، ومثال عطفها ما يصلح على ما لا يصلح قول الشاعر :

وإنسان عينى يحسر الماءُ تارة ∴ فيبدو وتارات يجمّ فيَغْرَقُ

جملة " يبدو " هى التى تصلح خبرًا عن المبتدأ ، أما جملة يحسر الماء فخالية من الرابط ، ومثال الصفة : هذا قائد يسهر على حراسة الشعب فتسعد الرعية ، وهكذا .

٢ - يجوز حذفها لدليل كقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ ﴾ أى : فضرب فانبجست ، إذ الانبجاس مترتب على الضرب لا على الإيحاء ، والفعل المحذوف هو

المعطوف على " أوحينا " .

٣ – يجوز حذف المعطوف عليه بالفاء لدليل ، قال تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ أى : أنهملكم فنضرب ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ أى : أعموا فلم يروا .

٤ – يجوز حذفها لقرينة تقول : أنفقت المال جنيها جنيهين ثلاثة .

٥ – تعطف عاملاً قد حذف وبقى معموله ، مثل : اشتريت الكتاب بدينار فصاعدًا .. أى : فذهب الثمن صاعدًا .

٦ – لا تنفصل من معطوفها بفاصل مطلقًا ، عكس الواو .

ثُم : معناها : الترتيب والتراخى ، بحيث تمضى مدة زمنية بين وقوع الحدث من المعطوف عليه ووقوعه من المعطوف ، وتحديد هذه المدة متروك للعرف .

وتعطف المفردات والجمل مثل الواو والفاء .

وقد تدخل عليها تاء التأنيث فتختص بعطف الجمل .

مثالها قوله تعالى : ﴿ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ۞ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ۞ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ۞ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ﴾ .

ومثالها بالتاء قولك : من ظفر بمطلوبه ثمت أهمل فى الحفاظ عليه فلا يلومن إلا نفسه .

وقد تقع موقع الفاء فتدل على التعقيب بدل التراخى وذلك قليل كقول الشاعر :

كهزّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العجاج ∴ جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

حتى : معناها : ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنيًا ، والدلالة على أن المعطوف قد بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية – والعطف بها قليل وأهل الكوفة ينكرونه ، والجمهور يشترط للاعتداد بها عاطفة أربعة أمور :

١ - كون المعطوف بها اسمًا فلا يصح أن يكون فعلاً ولا جملة .

٢ - كونه ظاهرًا فلا يجوز أن تعطف الضمير إذ لا يصح أن تقول : **قام الناس حتى أنا** .

٣ - كونه بعضًا من المعطوف عليه بالتحقيق نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو بالتأويل كقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ∴ والزاد حتى نعلَه ألقاها

فى رواية نصب " نعلَه " على تأويل : **ألقى ما يثقله حتى نعله .. ويجوز** على رواية النصب أن تكون على الاشتغال أى منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور .

أو يكون المعطوف شبيهًا ببعض المعطوف عليه ، كقولك : أعجبتنى الجارية حتى كلامها ، ويمتنع : حتى ولدها لأن الولد ليس جزءًا منها ولا شبيهًا بالجزء كالكلام .

وضابط الثلاثة أن يصلح استثناء المعطوف من المعطوف عليه استثناءً متصلاً .

٤ - كونه غاية فى زيادة حسية نحو : محمد يعطى الكثير حتى الألوف ، أو معنوية مثل : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى نقص حسى نحو : المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقالِ الذرة ، ونحو : غلبك الناس حتى الصبيانُ ، أو فى نقص معنوى مثل قول الشاعر :

قهرناكمو حتى الكماة فأنتم ∴ تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت عاطفة عند البصريين وتكون لمطلق الجمع كالواو عند عدم القرينة الدالة على خلاف ذلك ، وهى كالواو أيضًا فى صلاحيتها لعطف الخاص على العام .

أم المتصلة : تكون "أم" متصلة عاطفة إذا تحققت فيها إحدى علامتين:

أولاهما : أن تسبق بهمزة التسوية وهى التى تدخل على جملة يتأول منها ومن الهمزة مصدر ، وتقع غالبًا بعد لفظ : سواء ، أو : لا أبالى ، أو : لا أدرى ، أو ما يشبهها فى الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان فى الحكم عند المتكلم ، ومن علامتها أيضًا أن تتوسط بين جملتين خبريتين قبلهما الهمزة ، وكلتا الجملتين يصلح أن يحل محلها هى والهمزة مصدر مؤول منهما معًا ، وقد تكون الجملتان فعليتين نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ أى : سواء عليهم إنذارك وعدمه ، وقد تكونان اسميتين كقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا ∴ أموتى ناء أم هو الآن واقع

والتقدير : لست أبالى نأى موتى (أى بعده) ووقوعه الآن .

وقد تكونان مختلفتين نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ أى : سواء دعوتكم وصمتكم .

والعلامة الأخرى : أن تكون الهمزة لطلب التعيين مع " أم " وتقع بين شيئين ينسب لواحد منهما - بلا تعيين - أمرٌ ما معروفٌ للمتكلم ويقصد بها وبـ " أم " طلب التعيين بحيث يغنيان عن " أىّ " كأنه قال : أيهم فعل ذلك ، وتقع بين مفردين يتوسط بينهما ما لا يسأل عنه كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾ ، أو يتأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ، وتقع بين جملتين فعليتين كقول الشاعر

فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى ∴ فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

لأن الأرجح أن " هى " فاعل لفعل محذوف ، وتقع بين جملتين اسميتين كقول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ∴ شعيث ابن سهم أم شعيث ابن مِنْقَر

والأصل : أشعيث بن سهم .

أو : معناها : إن جاءت بعد الطلب فهى إما للتخيير نحو : تزوج هندًا أو أختها ، وإما للإباحة نحو : ذاكر النحو أو الصرف ، والفرق واضح ففى المثال الأول لا يمكن الجمع بين الأختين ، أما المثال الثانى فيمكن الجمع بين مذاكرة النحو والصرف .

وهى بعد الخبر للشك : نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

أو للإبهام كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ .

أو للتفصيل نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ ﴾ .

أو للتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف .

ويشترط فى كونها تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى المعنى واللفظ ألا تكون بمعنى " بل " .

لكن : تفيد الاستدراك فتشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الإعراب فقط من حيث إن ما بعدها مثبت وما قبلها منفى ، ولا تعطف إلا بشروط هى :

١ - إفراد معطوفها . ٢ - سبقها بنفى أو نهى . ٣ - عدم اقترانها بالواو .

وذلك نحو : ما صدر منى شر لكن خير ، ونحو : لا تقدم على الإفساد لكن الإصلاح ، فإن جاء معطوفها جملة فهى حرف ابتداء ، كقول الشاعر :

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره ∴ لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

وإن سبقتها الواو كان العطف للواو وتمحضت لمعنى الاستدراك ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ، التقدير فى هذه الآية : ولكن كان رسول الله ، وليس " رسول الله " معطوفًا على " أبا أحد " لأن متعاطفى الواو الفردين لا يختلفان سلبًا وإيجابًا .

وإن سبقت بإيجاب كانت حرف استدراك وابتداء نحو : قام علىٌّ لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز : لكن عمرو .

بل : معناها : الإضراب ، أى أن المتكلم تبين له بعد النطق بالجملة أنه أخطأ فى نسبة الحدث إلى صاحبه فأضرب عن ذلك وصحح ما أخطأ فيه مستخدمًا أداة الإضراب " بل " .

وشرطها أن تسبق بإيجاب أو أمر ، ومعناها حينئذ سلب الحكم عما قبلها وإثباته لما بعدها ، تقول : نجح إبراهيم بل سعد ، ليأتنى عمرو بل خالد .

فإن سبقت بنفى أو نهى كان معناها تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها مثل " لكن " ، تقول : ما كنت فى حديقة بل فى أرض صحراوية ، وتقول : لا تصادق فاسدًا بل صالحًا .

لا : معناها : النفى فهى تقرر حكم المعطوف عليه وتنفيه عن المعطوف ولذلك يشترط للعطف بها :

١- إفراد معطوفيها .

٢- أن تسبق بإيجاب أو أمر مثل : هذا سعد لا خالد ، وأكرم معاذًا لا عمادًا ، ويرى ابن سعدان إلحاق النداء بما سبق فتقول : يا ابن أخى لا ابن عمى .

٣ - ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا تقول : جاءنى رجل لا أحمد ولكن تقول : جاءنى رجل لا امرأة .

العطف على الضمير :

إذا كان المعطوف عليه ضميرًا منفصلاً ، أو ضميرًا متصلاً منصوبًا جاز العطف عليه بلا شرط ، تقول: إياك والأسد ، وقال تعالى : ﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ ﴾ ، فتعطف الأسد على " إياك " وتعطف " الأولين " على الضمير المتصل المنصوب " كم " من " جمعناكم " .

- أما الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا فلا يحسن العطف عليه

إلا بعد توكيده بضمير منفصل ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ، أو مع وجود فاصل بين المتبوع والتابع ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ، وتصلح "لا" أن تكون فاصلاً نحو قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ .

ويضعف العطف بدون هذا الفاصل أو التوكيد بالمنفصل كقولهم : مررت برجل سواءٍ والعدم ، أى : مستو هو والعدم ، وهو كثير فى الشعر كقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ∴ ما لم يكن وأب له لينالا

- أما الضمير المخفوض فلا يعطف عليه غالبًا إلا بإعادة الخافض حرفًا كان أو اسمًا نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ ، وقوله : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ ، هذا هو الأكثر ولكن الكوفيين والأخفش ويونس اعتمدوا على وروده فى بعض القراءات القرآنية وجعلوا ذلك جائزًا لا واجبًا ، أى للمتكلم أن يعيد الخافض وله أن يتركه ومن الترك قوله تعالى فى قراءة جر الأرحام : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، بجر المسجد ، وقد حكى قطرب : " ما فيها غيره وفرسه " .

عطف الفعل على الفعل :

يشترط لذلك اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعاهما مثل قوله تعالى : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾ ، أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِى إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن

تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ .

ويعطف الفعل على الاسم المشبه له فى المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ ، ويجوز العكس كقول الشاعر :

يا رُب بيضاء من العواهج ∴ أمّ صبىّ قد حبا أو دارج

(العوهج : الطويلة العنق) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ .

البدل وعطف البيان

تصويب لخطأ شائع

دأب النحاة المتأخرون على تسمية نوع من البدل بعطف البيان ، وهذا المصطلح لم يرد فى كتاب سيبويه ، ولذلك حمل الإمام الرضى حملة شعواء على النحاة فى اختراعهم لهذا المصطلح مع أنه داخل فى مفهوم البدل ، فالغرض الأساسى من البدل هو تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه .

ذلك أن الحكم ينسب إلى المتبوع أولاً ثم يأتى بعده التابع موضحًا فكأنَّ الحكم قد ذكر مرتين ، وكثيرًا ما نسمع ونقرأ فى إعراب بعض النصوص قول النحاة : إن هذا اللفظ بدل أو عطف بيان وهم يقصدون أن المتكلم إن أراد نسبة الحكم للأول وجاء الثانى موضحًا كان عطف بيان ، وإن قصد نسبة الحكم إلى الثانى وجاء الأول تمهيدًا وتوطئة كان بدلاً .. ويرتبون على ذلك بعض المقولات التى صارت من كثرة ترددها كأنها قواعد ثابتة فيقولون مثلاً : البدل على نية تكرار العامل أى أن المبدل كأنه جملة مستقلة عن الجملة التى فيها المبدل منه ، فإذا قلت هذا الصديق أبو بكر ، وأعربت " أبو بكر " بدلاً .. كان معنى ذلك أنك قدرت الكلام على أساس قولك : هذا الصديق هذا أبو بكر .

أما إذا أعربته عطف بيان كانت الجملة واحدة ، وكان العامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف ، وبنوا على ذلك أن بعض النصوص لا تصلح أن تكون بدلاً ولابد من إعرابها عطف بيان ، ومثلوا لذلك بقولهم : يا زيد الحارث ، وقول الشاعر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ∴ أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

وقول الأخر :

أنا ابن التارك البكرى بشرٍ ∴ عليه الطير ترقبه وقوعا

فيقولون - بناء على مبدأ نية تكرار العامل - لا يصلح المثال الأول أن يكون بدلاً حيث إن التابع هنا معرف بـ " ال " والمعرف بـ " ال " لا ينادى إلا بواسطة فلا يصح أن تقول : يا الحارث ، ولذلك نعربه عطف بيان حتى يكون العامل الأول هو الذى عمل فيه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال .

- والشاهد الأول يقال فيه ما قيل فى المثال ، فالمتبوع هنا مضاف والمنادى المضاف يجب نصبه ولو أعربنا التابع " عبد شمس " بدلاً جاز لأنه مضاف كذلك لكنه قد عطف عليه " نوفل " وهو ليس مضافًا ، فلو كررنا حرف النداء كان الواجب بناءه على الضم لكنه جاء فى البيت منصوبًا وإذن فهو عطف بيان لا بدل .
- وأما الشاهد الثانى فعلى نفس القاعدة ، إذ المتبوع فيه مضاف إليه وهو معرف بـ " ال " والمضاف أيضًا معرف بـ " ال " وهو من الإضافة اللفظية التى يجوز فيها أن يكون المتضايفان معرّفين بـ " ال " ، لكننا لو أعربنا التابع وهو " بشر " بدلاً لم يصح إعادة وتكرير العامل إذ لا يقال : أنا ابن التارك بشرٍ ، لأن " بشرًا " غير معرف بـ " ال " ولذلك هو عطف بيان لا بدل .
- فإذا سألنا النحاة علام بنيتم هذه القاعدة ؟ ولماذا حكمتموها فى النصوص ؟ لم نجد جوابًا مقنعًا .

ثم إن القول بأن البدل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه - وهو ما يعبرون عنه بمقولة مشهورة هى : المبدل منه على نية الطرح - أى أنه غير مقصود البتة .. هذا القول يتنافى مع فصاحة القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربى ، أى أنه مرفوض رفضًا قاطعًا من كل النصوص العربية ، فلو كان على نية الطرح والمقصود هو البدل فقط لم يكن لذكره فائدة ، وكان ذكره فى الأسلوب عبثًا ، أما وقد ورد فى كتاب الله المعجز

وفى كل النصوص العربية فلا مجال للحكم عليه بالعبثية .. إن القرآن الكريم مثلاً فى سورة الفاتحة يقول : ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ويجمع النحاة قديمًا وحديثًا على أن كلمة " صراط الذين أنعمت عليهم " بدل من " الصراط المستقيم " فلو كان المبدل منه على نية الطرح كان وجود كلمة الصراط المستقيم عبثًا ولغوًا ، فهل يقول بذلك عاقل ؟! من هنا نرفض رفضًا باتًا كلتا المقولتين : البدل على نية تكرار العامل و" المبدل منه على نية الطرح " ، ونرفض تعريف البدل بأنه المقصود بالحكم بلا واسطة ، ونقول إن ما يسمونه عطف بيان هو نوع من البدل المطابق وأنه لابد فى كل بدل من أن يضيف جديدًا يوضح به المبدل منه وهذا هو مقصودهم من عطف البيان ولذلك رفضوا جميعًا أن يأتى البدل نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة فلا يقال : هذا زيد رجل ، لأن زيدًا أغنت عن رجل ، ولكن يجوز أن تقول : هذا زيد رجل فاضل ، فالوصف قد أضاف جديدًا إلى متبوعه ، ونصرّ على أن المبدل منه له وظيفة مهمة فى الكلام العربى ، وفى جميع أنواع البدل ، ما عدا بدل الغلط الذى نتفق معهم أن المقصود فيه هو البدل ، وأن المبدل منه قد ذكر خطأ ولذلك لم يقع فى كلام فصيح .

- وإذا كان النحاة يشترطون فى عطف البيان ما يشترطونه فى النعت الحقيقى من مطابقته للمتبوع فى أربعة من عشرة ، فإننا نرى البدل أشمل من ذلك فقد يأتى مطابقًا وقد يأتى غير مطابق وكلاهما بدل ، فما الداعى لتسمية المطابق عطف بيان .

وإذن فقد أصاب الإمام الرضى فى شرحه لكافية ابن الحاجب كبد الحقيقة ونحن معه .

أقسام البدل

١ - **البدل المطابق** : يكون البدل فيه مطابقًا - فى دلالته ومعناه - للمبدل منه ، غير أن البدل يضيف إلى المتحدث عنه وضوحًا فى ذاته أو فى صفاته ، ولأنه مطابق لا يشترط فيه اتصاله بضمير رابط لأنه نفس المبدل منه ، ويتبع ما قبله فى الإعراب ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ ﴾ ، فالعزيز الحميد هو الله وجاء لفظ الجلالة مجرورًا على أنه بدل مطابق ومن أمثلته: كانت عدالة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مضرب المثل، اتّسم عصر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بالاستقرار الاقتصادى ، سمى رسول الله ﷺ القائد خالد بن الوليد سيف الله المسلول ، جاهد أمين الأمة أبو عبيدة بن الجراح جهاد الأبطال .

٢ - **بدل بعض من كل** : وفيه يكون البدل جزءًا من المبدل منه سواء كان ذلك الجزء قليلاً أو كثيرًا أو مساويًا وفائدته التشويق بذكر الكل أولاً وتوضيح المراد ثانيًا ، تقول : ظهر الكتاب جزؤه الأول ، ورأيت السفينة شراعها ، وأكلت الطعام نصفه ، ويقول الله عز وجل : ﴿ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ ، وضابط هذا القسم أن يكون البدل جزءًا حقيقيًا من المبدل منه وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ولا يفسد المعنى بحذفه ، ولابد فى هذا القسم من اتصال البدل بضمير يربطه بالمبدل منه ويجب فى هذا الضمير أن يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعها ، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة أو بلفظ آخر له صلة بالبدل نحو : قابلت العائدين من القتال عشرة منهم،

ومن هذا ما تقدم فى قوله تعالى : ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ .

وقد يغنى عن هذا الضمير فى إفادة الربط " ال " عند أمن اللبس تقول : إذا رأيت والدك فقبلـه اليدا ، وقد يكون الضمير مقدرًا كما فى الآية الثانية : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ ، أى منهم .

٣ – **بدل الاشتمال** : وهو بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، أى أنه تابع يقصد به تعيين أو توضيح أمر فى متبوعه من الأمور العارضة التى ليست جزءًا أصيلاً فى المتبوع ، ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه العامل فى المبدل منه بطريقة إجمالية ، وقد يكون هذا الأمر مكتسبًا ، كالعلم والأدب ، وقد يكون جبليًا ، كالحُسْن والجمال ، تقول : أعجبنى علىٌّ علمُه ، أو حسنُه ، فالإعجاب يتعلق بالأمر العارض وهو العلم أو الحسن ويشتمل عليه إجمالاً ولكن الإعجاب ليس لذات علىّ ولكن لهذه الصفة ويدخل فى ذلك أيضًا الأعراض التى لا تلازم صاحبها ولا تكون جزءًا منه كالكلام والفرس والثوب ، فتقول : سُرِق محمدٌ فرسُه أو ثوبُه ، وأعجبنى عمر كلامُه أو صمتُه ، وكما اشترطنا الربط بالضمير فى النوع السابق نشترطه هنا بنفس التفاصيل السابقة ، قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾، فقد جاء الضمير فى لفظ آخر مرتبط بالبدل ، وقال سبحانه: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ﴾ ، أى النار فيه ، فالضمير مقدر أو نابت عنه " ال " .

ومن أمثلة بدل الاشتمال أن تقول : أعجبتنى القصيدةُ أفكارُها ، انتفعت بالقرآن هديه وأثنيت على الصديق شمائله .

ومن النحاة من يرى أن بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال يمكن دمجهما فى البدل المطابق ويكون البدل قسمًا واحدًا ، على أساس تقدير مضاف يصحح الكلام ويجعل الأسلوب بلاغيًا مجازيًا فحين تقول : ظهر

الكتاب جزؤه ، نقدر مضافًا محذوفًا قبل المبدل منه هكذا : ظهر بعض الكتاب ويأتى البدل وهو " جزؤه " موضحًا لهذا المحذوف ، وحين نقول: أعجبنى زيد حسنه نقدر مضافًا هكذا : أعجبنى شيء فى زيد هو حسنه وهو رأى وجيه يقلل من التقسيمات النحوية .

٤ - **البدل المباين** : وهو عكس البدل المطابق من حيث إن البدل غير المبدل منه فهو المقصود بالحكم ، وتارة يسبق اللسان إلى ذكر الأول فيأتى الثانى مستدركًا ما سبق به اللسان فيكون ذلك بدل الغلط ، أى أنه بدل عن اللفظ الغلط ، وتارة ينسى المرء فينسب حكمًا إلى شخص ثم يتبين الحقيقة فيذكرها فيسمى بدل النسيان ، فبدل الغلط بدل متعلق باللسان وبدل النسيان متعلق بالجنان ، وتارة يبدو للمتكلم بعد أن قصد نسبة الحكم إلى الأول أن يعدل عن هذه النسبة إلى غيرها فيسمى بدل الإضراب .

ومن أمثلته ما ورد فى ألفية ابن مالك : خُذْ نَبْلاً مُدَى ، فإن قصد أولاً المُدَى وسبق لسانه إلى النَّبْل فبدل غلط ، وإن قصد النَّبْل نسيانًا ثم تذكر أنه يريد المُدَى فبدل نسيان ، وإن قصد النَّبل ثم بدا له أن يغير قصده فبدل الإضراب .

البدل من الضمير :

سبق فى باب التوكيد أن الضمير المتصل يؤكد بالضمير المنفصل مثل : قمت أنت ، ومررت بك أنت ، واستقرارًا للقواعد اتفق النحاة على أنه لا يبدل ضمير من ضمير بل يؤكد الضمير الضمير .

كما أنه لا يبدل مضمر من ظاهر ، لكن يمكن العكس فيبدل الظاهر من الضمير لتوضيح هذا الضمير ، فقد جاء البدل من الضمير الغائب فى قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ .

فقد أبدل " الذين ظلموا " من واو الجماعة فى رأى بعض النحاة

والتحقيق أن هذه الآية وردت على لهجة " طيء وأزد شنوءة " فى اعتبار الواو علامة للجمع وأن الفاعل هو اسم الموصول ، ومن أمثلة هذا الوجه قولك : محمدٌ أوثقتُه يَدَيْه ، وعليٌّ أعجبت به عقله .

وأما الضمير الحاضر وهو ضمير المتكلم والمخاطب فيجوز الإبدال منه فى بدلى البعض والاشتمال مطلقًا ففى بدل البعض جاء قوله تعالى : **﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾** ، فأبدل : لمن كان يرجو من " لكم " ، وفى بدل الاشتمال ورد قول الشاعر :

بلغنا السماءَ مجدُنا وسناؤنا ∴ وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

كما يجوز فى البدل المطابق بشرط إفادته للإحاطة نحو قوله تعالى : **﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾** .

البدل من الفعل والجملة :

لا جدال فى إبدال الاسم من الاسم ولا فى الفعل من الفعل ، وقد تقدمت أمثلة كثيرة للبدل فى الأسماء ، ومما ورد فى بدل الفعل من الفعل قوله تعالى: **﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ۞ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾** ، فالفعل " يضاعف " بدل اشتمال من الفعل " يلق " لأن ملاقاة الآثام تستلزم مضاعفة العذاب ، وقيل إنه بدل مطابق ، ويشترط فى هذا البدل اتحاد الفعلين فى الزمان دون النوع كما سبق فى العطف فيجوز : إن جئتنى تحسن إلىّ أكرمتك ، كما أن هذا البدل يكثر فى البدل المطابق وبدل الاشتمال فقط .

ولا مانع أيضًا من بدل الجملة من الجملة كما فى قوله تعالى : **﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾** ، فجملة " أمدكم " الثانية بدل من جملة "أمدكم" الأولى لأنها أخص منها ، ومن شواهد ذلك أيضًا قول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ∴ وإلاّ فكن فى السر والجهر مسلما

فجملة " لا تقيمنّ " بدل اشتمال من جملة " ارحل " إذ يلزم من الرحيل

عدم الإقامة .

وقد تبدل الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلـى اللـه أشـكو بالمدينـة حاجـة ∴ وبالشـام أخـرى كيـف يلتقيـان

فقد أبدل جملة " كيف يلتقيان " من كلمتى " حاجة وأخرى " أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ، والذى سوغ ذلك أن الجملة فى تقدير المفرد .

وقد يبدل المفرد من الجملة كقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَهُ عِوَجَا ۞ قَيِّمًا ﴾ ، على إعراب " قيما " بدلاً من جملة " لم يجعل له عوجا " .

البدل من أسماء الاستفهام والشرط :

أسماء الاستفهام والشرط مضمنة معنى حرف الاستفهام وحرف الشرط وتؤدى مهمة ذلك الحرف ولذلك بنيت لهذا التضمين ، فإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط كان لابد من ذكر هذا الحرف مع البدل ليوافق البدل المبدل منه فى تأدية المعنى .

فالأول كقولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ ومَن رأيْتَ ؟ أزيدًا أم عمرا ؟ وما صنعْت ؟ أخيرًا أم شرًا ؟ .

والثانى : نحو : مَن يقُمْ - إن زيد وإن عمرو - أقم معه ، وما تصنعْ - إن خيرًا وإن شرًا - تُجْزَ به ، ومتى تسافرْ - إن غدًا وإن بعد غد - أسافرْ معك .

ومن الواضح أن كلمة " عشرون " وما عطف عليها بدل من " كم " الاستفهامية ، وزيدًا وعمرًا بدل من " مَن " الاستفهامية ، وخيرًا وشرًا بدل من " ما " الاسفهامية .

وكذلك زيد وعمرو بدل من " مَن " الشرطية ، وكذلك خيرًا وشرًا من "ما" الشرطية ، وغدًا وبعد غد من " متى " الشرطية .

باب النداء

سبق فى باب المفعول به أن أشرنا إلى أن المنادى فى حقيقته مفعول به من حيث إن حرف النداء ينوب عن الفعل " أدعو " ولذلك كان الحكم الأصلى فى المنادى النصب ، وسيأتى أن حالة البناء على الضم عارضة طارئة ، والآن نشرع فى أحكام هذا الباب .

أحرف النداء :

وأول ما يسأل عنه لتصور هيكل النداء أحرفه التى ينبه بها المنادَى ، وهذه الأحرف حصرها النحاة فى ثمانية تصرف العرب فيها بين القصر والمد :

١ – الهمزة مقصورة وينادى بها القريب . ٢ – الهمزة ممدودة وهى للبعيد .

٣ – " أىْ " مقصورة وينادى بها القريب .

٤ – " آىْ " ممدودة وهى للبعيد فتصير " آى " .

٥ – " يا " وهى أم الباب حيث تدخل على كل نداء وتتعين فى نداء اسم الله وفى باب الاستغاثة كما سيأتى .

٦ – " أيا " بزيادة الهمزة . ٧ – " هيا " بإبدال الهمزة هاء .

٨ – " وا " ولا تستعمل إلا فى الندبة .

– وكل ما فيه مد للصوت يكون للبعيد ، وقد يستعمل للقريب الساهى أو النائم للحث على الإصغاء مما يدخل فى باب العلل البلاغية .

– وقد يحذف حرف النداء مع تقديره اختصارًا ، ولا يقدر حينئذ إلا " يا " نحو قوله تعالى : ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا** ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ **سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ** ﴾ .

– ويمتنع هذا الحذف فى ثمانى مسائل هى :

١ – المندوب المتفجع عليه أو المتوجع منه إذ يقتضى ذلك التنفيس عن

النفس بمد الصوت .

٢ - المستغاث المنادى ليخلص من شدة وذلك يستلزم التعبير عن حالة الضيق والكرب بمد الصوت .

٣ - المنادى البعيد حيث لا يصل الصوت إليه إلا بإطالته .

٤ - اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدى ، وحرف النداء هنا يساعد على نجدته .

٥ - المضمر مع أن نداءه شاذ وقد ورد منه قول الشاعر :

يا أبجرُ بن أبجرٍ يا أنتا ∴ أنت الذى طلَّقتَ عام جُعتا

٦ - اسم الله تعالى إذا لم يعوض عن حرف النداء فى آخره بالميم المشددة لأن نداءه على خلاف القاعدة التى تمنع نداء ما فيه " ال " ومع ذلك ورد فى الشعر كقول أمية بن أبى الصلت :

رضيت بك اللهم ربا فلن أُرَى ∴ أدين إلها غيرك اللهُ راضيا

٧ - اسم الإشارة خلافًا للكوفيين حيث أجازوا حذف حرف النداء واستدلوا بقول الشاعر :

إذا هملت عينى لها قال صاحبى ∴ بمثلِك هذا لوعةٌ وغرامُ

٨ - النكرة المقصودة خلافًا للكوفيين أيضًا المجيزين للحذف بدليل قول العرب : أطرق كرا إن النعام فى القرى ، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وأصله يا كروان فحذف آخره للترخيم ، وقولهم : افتد مخنوقُ ، أى افتد نفسك يا مخنوق ، وقولهم : أصبِح ليلُ أى لتذهب يا ليل بهمومك .

أقسام المنادى وأحكامه

ينقسم المنادى إلى أربعة أقسام من حيث الإعراب والبناء :

١ - **ما يجب فيه البناء على ما يرفع به لو كان معربًا** : وهو ما تحقق فيه أمران :

أ - التعريف : سواء كان هذا التعريف سابقًا على النداء أو كان بسبب النداء كما فى النكرة المقصودة بالإقبال عليها ، كقولك : يا إبراهيمُ ، أو : يا تاجرُ تريد به معينًا .

ب- الإفراد عن الإضافة وعن شبهها فيدخل فى ذلك المركب المزجى والعددى والمثنى والمجموع ، نحو : يا معدى كربُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا رجلان ، ويا مسلمون ، ويا هنداتُ ، ويا طالباتُ ، وواضح أن المركب المزجي وجمع المؤنث قد بنيا على الضم فى محل نصب ، وأن المثنى قد بنى على الألف ، والجمع بنى على الواو ، من حيث إن رفعهما فى حالة الإعراب بالألف والواو .

- وما كان مبنيًا قبل النداء قيل فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ، كما تقول : يا سيبويه ، ويا حذامِ وهما مبنيان فى لغة الحجاز .

- وما كان منقوصًا ينادى بحذف التنوين وعودة الياء ، ويقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر على الياء للثقل فتقول : يا قاضى يا محامى .

- وما كان محكيًا يبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية كما تقول : يا جاد الرب ، يا تأبط شرًا ، ويظهر أثر ذلك كله فى التابع فتقول : يا سيبويه العالمُ فترفع العالم على لفظ المنعوت وتنصبه على محله فكلاهما جائز مثله مثل المبنى بالنداء

كما تقول : يا زيد العالمَ بالرفع والنصب في الاتباع على اللفظ وعلى المحل .

٢ - ما يجب نصبه : وهو ثلاثة أنواع :

أ - النكرة غير المقصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وقول الشاعر :

فيا راكبًا إما عَرَضْتَ فبلِّغَنْ ∴ نداماى من نجران أن لا تلاقيا

ب- المضاف سواء كانت إضافته معنوية محضة كقوله تعالى : ﴿ **ربَّنَا اغْفِرْ لَنَا** ﴾ ، أو كانت لفظية غير محضة كما تقول : يا حسن الخلق يا جميل الطلعة .

جـ - الشبيه بالمضاف : وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان هذا الشيء مرفوعًا به أم منصوبًا أم مجرورًا بالحرف على أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمنادى ، أم معطوفًا على المنادى قبل النداء وذلك كما تقول : يا حسنًا وجهُه ، يا فاهمًا درسه يا رفيقًا بالعباد ، يا ثلاثة وثلاثين (فى رجل سميته بذلك) .

٣ - ما يجوز ضمُّه وفتحُه : وهو نوعان :

أ - العلم المفرد الموصوف بلفظ " ابن " متصل به مضاف إلى علم ، أى أن كلمة " ابن " وقعت بين علمين تقول : يا خالد بن الوليد ، بضم " خالد " وفتحه ، والمختار عند جمهور البصريين الفتح لتركيبه مع الصفة تركيب خمسة عشر ، أو لاتباعه فتحة ابن ، لأن الفصل بينهما كلا فصل ، لأنه حرف ساكن فهو حاجز غير حصين ، ويقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر فى محل نصب منع ظهوره فتحة الاتباع أو التركيب ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا حكمَ بنَ المنذر بنِ الجارود ∴ سرادق المجد عليك ممدود

فإذا انخرمت إحدى الضوابط السابقة وجب الضم كما تقول : يا ...

بنَ علىّ لأن المنادى ليس عَلَمًا ، ويا زيد ابن أخينا ، لأن المضاف إلى ابن ليس علمًا ، ويا زيد الفاضل ابن علىّ لوجود الفاصل ، والابنة كالابن ولكن البنت ليست كالابن فيقال : يا هندُ ابنة عمرو بالوجهين ، ولكن يقال : يا هندُ بنت عمرو بالضم فقط .

ب- إذا تكرر المنادى وأضيف المكرر جاز فى الأول الضم والفتح ووجب النصب فى الثانى تقول : يا سعْدُ سعدَ مُضَر ، ونصب الثانى على أنه بدل من المنادى إن كان المنادى مضمومًا فعلى المحل ، وإن كان المنادى مفتوحًا فعلى التركيب كخمسة عشر أو على إضافة المنادى لما بعد الثانى ويكون الثانى مقحمًا ، أو على إضافة الأول لمثل ما أضيف إليه الثانى ودل عليه الثانى .

٤ - **ما يجوز ضمُه وتنوينه ونصبُه** : وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر شاعر إلى تنوينه كقول الشاعر :

سلام الله يا مطرٌ عليها ∴ وليس عليك يا مطر السلام

وقول الآخر :

أعبدًا حل فى شُعَبَى غريبا ∴ ألؤمًا - لا أبا لك - واغترابا

وقد اختار الخليل وسيبويه الضم ، واختار أبو عمرو وعيسى النصب .

أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه

إنما كان لتابع المنادى المبنى خصوصية بالذكر لأن تابع المنادى المنصوب منصوب سواء كان نعتًا أو توكيدًا أو عطفًا أو بدلاً على الأصح .. أما تابع المنادى المبنى فله أحكام ثلاثة تبعًا لأقسامه الآتية :

١ - ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى وهو التابع المضاف المجرد من " ال " وإضافته معنوية كما تقول : يا محمد حبيب الله ، ويا علىُّ أبا عبد

الله ، ويا طلاب كلكم ، يا عمرُ وأبا عبد الله .

٢ - ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت " أىّ " و" أيّة " ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء النعت المبدوء بـ " ال " وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ ، وقولك : يا هذا الرجل ، ومن البدهى أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه " ال " ، وكذلك " أىّ " و" أيّة " ، وفى هذين يجوز وصفهما باسم الإشارة فتقول : يا أيهذا الرجل ، وعلى هذا جاء قول الشاعر المعاصر :

أيهذا الشاكى وما بك داء ∴ كن جميلا تر الوجود جميلا

٣ - ما يجوز رفعه ونصبه وهو ما كان مفردًا عن الإضافة ، أو معطوفًا مقرونًا بـ " أل " ، أو نعتًا مضافًا مقرونًا بـ " ال " ، مثال الأول : يا محمد الجميلُ والجميلَ ، الرفع على اللفظ والنصب على المحل ، ويا غلام بشرٌ وبشرًا ، ويا طلاب أجمعون وأجمعين ، ومثال الثانى : قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ قرئ الطير بالرفع والنصب ، وقيل : النصب بالعطف على كلمة " فضلاً " من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً ﴾ وذلك ضعيف ، ومثال الثالث : قولك : يا علىُّ الجميلُ الخلق برفع الجميل ونصبه .

باب الاستغاثة

هى نداء من يخلص من شدة وقعت ، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها ، ولا يستلزم هذا النداء أن يفعل المستغاث به وفق ما يطلبه المستغيث ، قال تعالى : ﴿ وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِى الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ، وأسلوب الإستغاثة أحد أساليب النداء لكنه لا يتحقق إلا بوجود ثلاثة أركان :

١ - حرف النداء وهو " يا " خاصة .

٢ - يأتى بعده غالبًا المستغاث به وهو المطلوب عونه .

٣ - ثم المستغاث له وهو الذى يطلب العون .

فأما المستغاث به فيغلب جره بلام واجبة الفتح ، وأما المستغاث له فيجر بلام مكسورة دائمًا وذلك كقول سيدنا عمر حين طعنه أبو لؤلؤة المجوسى : " يا لَله لِلمسلمين " ، وكقول الشاعر :

يا لَقومى ويا لأمثالِ قومى ∴ لأناس عتوهم فى ازدياد

وقول الآخر :

يبكيك ناء بعيدُ الدار مغترب ∴ يا لَلكهول ولِلشبان لِلعجب

ويلاحظ فى هذا البيت أنه جر المستغاث به بلام مفتوحة وهو الكهول ، ولما عطف على الكهول الشبان جرها بالكسر لأنه لم يُعد حرف الاستغاثة بل هو معطوف فقط على المستغاث به .

- هذا هو النمط الغالب فى أسلوب الاستغاثة وقد يأتى المستغاث به بدون لام ويعوض عنها بألف زائدة كقول الشاعر :

يا يزيدا لآمل نيل عز ∴ وغنى بعد فاقة وهوان

- وقد يخلو المستغاث به من اللام والألف معًا فيكون حكمه حكم المنادى العادى مثل قول الشاعر :

ألا يـــا قـــوم لِلعجــب العجيـــب ∴ ولِلغفـــلات تعـــرض للأريـــب

- وقد يعامل المتعجب منه معاملة المستغاث به فلا يأتى بعده مستغاث له كما يقولون : يا لَلماءِ ، ويا لَلدواهى إذا تعجبوا من كثرتهما .
- وقد يجر المستغاث له بـ " من " بدلاً من " اللام " إذا كان مستنصرًا عليه كقول الشاعر :

يـا لَلرجـال ذوى الألبـاب مـن نفـر ∴ لا يـبرح السَّـفَه المُـرْدِى لهـم دينـا

باب الندبة

هى نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه ، والمتفجع عليه من نزلت به الفجيعة أو أصابته نازلة ، والمتوجع منه الموضع الذى فيه الألم ، وأداته الخاصة هى " وا " وقد تنوب عنها " يا " - بحكم أنها أم الباب - إذا لم يكن فى الأسلوب لبس باستعمالها ، مثال المتفجع عليه قول عمر ﷺ حين أخبر بجدب أصاب بعض العرب : وا عمراه وا عمراه ، ومثال المتوجع منه : وا رأساه ، وا مصيبتاه .

وحكم المندوب حكم المنادى فيبنى على الضم إن كان معرفة مفردًا وينصب إن كان مضافًا ، ولا يكون نكرة ولا مبهمًا ولا اسم إشارة ، والغالب أن يختم بالألف لأن إطالة الصوت فيها تعبير عما يكنه من حزن وأسى ، ومن أمثلة المضاف : وا أمير المؤمنين ، وا عبد المطلباه ، ومثال الموصول الذى اشتهرت صلته قولهم : وا من حفر بئر زمزماه .

ومما جاء مندوبًا بـ " يا " بدل " وا " قول الشاعر :

حمّلت أمـرا عظيمـا فـاصطبرت لـه ∴ وقمـت فيـه بـأمر اللـه يـا عمـرا

والمناسبة التى قيل فيها هذا البيت عند وفاة عمر بن عبد العزيز تمنع اللبس بين المنادى العادى والمندوب .

ومن أجل الألف التى تلحق المندوب يُحذف ما يعوق النطق بها من تنوين أو ضم أو ألف المقصور، ولك زيادة هاء السكت بعد الألف ، تقول : وا موساه ، وا زيداه فتحذف ألف المقصور وضمة المنادى .

باب الترخيم

الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت وتليينه ، وعند النحاة : حذف آخر الكلمة فى النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف أو التمليح أو الاستهزاء .

وللترخيم شروط عامة لابد منها لترخيم المنادى سواء كان مختومًا بالتاء أم مجردًا منها وهى :

١ - كونه معرفة . ٢ - غير مستغاث به . ٣ - غير مندوب .
٤ - مفردًا عن الإضافة . ٥ - ليس مسندًا إلى غيره .

فلا ترخم النكرة ولا المستغاث به ولا المندوب ولا المضاف ولا المركب الإسنادى ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف تمسكًا بقول الشاعر :

أبا عُروَ لا تَبْعَدْ فكل ابن حرة ∴ سيدعوه داعى ميتةٍ فيجيب

كيفيته : إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا بحذف التاء فقط سواء كان ثلاثيًا أو غير ثلاثى ، معرفة أو نكرة ، فتقول فى : هبة (علَمًا) : يا هِبُ ، وفى عائشة تقول : يا عائش ، قال الشاعر ينادى حبيبته جارية :

جاريَ لا تستنكرى عذيرى ∴ سيْرى وإشفاقى على بعيرى

ويقول الآخر :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ∴ وإن كنت قد أزمعتِ صرمى فأجملى

- وإن كان مجردًا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علَمًا زائدًا على ثلاثة ، كجعفر وحارث ومحمد تقول فيها بعد الترخيم : يا جعف ، يا حارِ ،

يا محمّ بحذف آخر حرف فى العلَم .

- وإذا كان ما قبل الآخر حرف لين ساكنًا زائدًا مكملاً أربعة أحرف فصاعدًا وقبله حركة من جنسه لفظًا أو تقديرًا كان الترخيم فيها بحذف حرفين : الحرف الآخير وحرف اللين فتقول فى مروان ، وسلمان ، وأسماء ، ومنصور ، ومحمود ، ومسكين (علَمًا) : يا مروُ ، يا سلمُ ، يا أسْمُ ، يا منص ، يا محمُ ، يا مسكُ ، قال الشاعر :

يـا مـروُ إن مطيتـى محبوسـة ∴ ترجـو الحيـاء وربّهـا لـم ييـأس

وقال الآخر :

يا أسمُ صبرا على ما كان من حدث ∴ إن الحـوادث ملقِـىٌّ ومنتظَـر

وإذا كان حرف اللين أصليًا أو مبدلاً من أصل فلا يحذف مثل : مختار ، منقاد ، ممتاز أعلامًا فتقول فيها : يا مختا ، يا منقا ، يا ممتا ، وكذلك إذا ما كان قبل حرف اللين حرفان فقط نحو سعيد وثمود وعماد فإن حرف اللين يبقى أيضًا فيقال : يا سعى ، يا ثمو ، يا عما ، وأيضًا لا يحذف حرف اللين فى مثل فرعون علَمًا لأن الحركة السابقة لحرف اللين ليست من جنسه .

- وترخيم المركب المزجى يتأتى بحذف العجز فتقول فى معديكرب : يا معدى وكذلك فى سيبويه وبزر جمهر .

- وقد يكون الترخيم بحذف كلمة وحرف كما فى رجل اسمه اثنا عشر فتقول له : يا اثن .

إعراب المرخم :

الأكثر عند حذف آخر المنادى الإبقاء على حركة البنية فى الاسم ويكون الإعراب أو البناء على الحرف المحذوف ففى ترخيمنا لحارث نقول : يا حار، وحار مبنى على ضم مقدر على الحرف المحذوف للترخيم ، وفى منصور

نقول : يا منص بضمة الصاد الأصلية وضمة البناء على الراء المحذوفة .

ويجوز أن يصرف النظر عن المحذوف مطلقًا ويعامل الاسم بعد الحذف على أنه مستقل تظهر عليه العلامة المقررة فتقول : يا جعفُ بضمة البناء ، ويا حارُ ، ويا هرقُ ، فإذا كان ما قبل الحرف الأخير واوًا أبدلت الضمة كسرة وانقلبت الواو إلى ياء فتقول فى ثمود : يا ثمى ، لأنه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، فعلى لغة من ينتظر الحرف المحذوف تقول : يا ثمو ، وعلى لغة من لا ينتظر تقول : يا ثمى .

- ويستثنى من ذلك المرخم بحذف تاء التأنيث حيث يلزم فتح ما قبل التاء وانتظار الحرف المحذوف فتقول فى مَسْلَمة وحارثة وحفصة : يا مسلمَ ، يا حارثَ ، يا حفصَ بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفْ لبس جاز نحو هُمَزة ومَسْلَمة .

- هذا ولا يرخّم غير المنادى إلا لضرورة بشرط أن يكون زائدًا على ثلاثة أو مختومًا بتاء التأنيث وذلك كقول الشاعر :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ∴ طريف بن مالِ ليلة الجوع والخصر

والأصل : طريف بن مالك ، ومثال المختوم بالتاء قول الآخر :

ألا أضحت حبالكمُ رماما ∴ وأضحت منك شاسعة أماما

دليل الكتاب

جامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين ـــ بالقاهرة

رقم مسلسل

استمارة بحثية لمادة

(   )

اسم الطالب :

رقم الجلوس :

الفرقة :

عنوان البحث :

الدرجة :

ملحوظة : علي الطالب إجابة الأسئلة المطلوبة ، أو كتابة البحث المطلوب وتسليمه في الموعد المحدد .

تحت إشراف

أ.د/